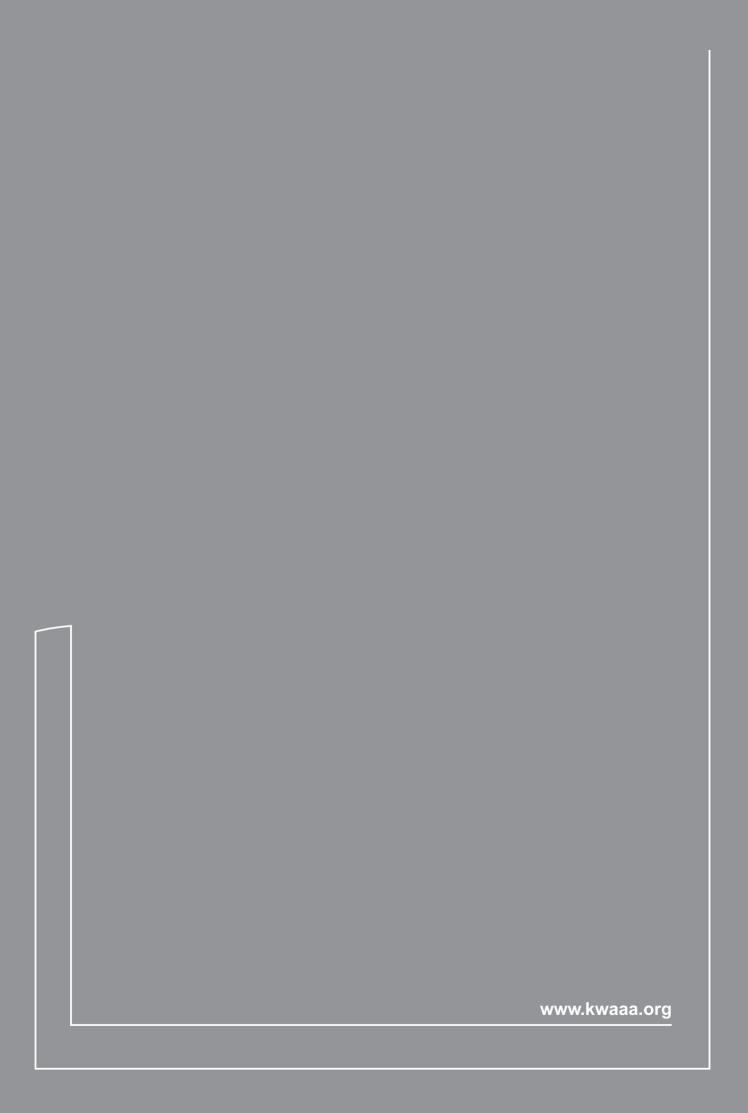


جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

ANNUAL REPORT

التقرير السنوي الثالث والأربعون

2 0 1 6



CANCELLE TO THE STATE OF THE ST

«وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ القِسَطَ لِيَوْمِ القِيَامَةِ فَلاَ تُظْلَمُ نَفسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنَ خُرِّدًلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ» سورة الأنبياء، الآية (٤٧)

خَارَقًا لِسُالِ عَلَيْنَ الْمُعَالِينَ الْمُعَالِينَ الْمُعَالِينَ الْمُعَالِينَ الْمُعَالِينَ عَلَيْنَ الْمُعَالِينَ عَلَيْنَا الْمُعَالِينَ عَلَيْنِ الْمُعَالِينَ عَلَيْنِ الْمُعَالِينَ عَلَيْنِ الْمُعَالِينَ عَلَيْنِ الْمُعَالِينَ عَلِينَ الْمُعَالِينَ عَلَيْنِ الْمُعَالِينَ عَلَيْنِ الْمُعَلِينِ عَلَيْنِ الْمُعَلِينِ عَلَيْنِ الْمُعَلِينِ عَلَيْنِ الْمُعَلِينِ عَلَيْنِ الْمُعَلِينِ الْمُعَلِينِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ الْمُعَلِينِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ الْمُعِلِينِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ الْمُعِلِينِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ الْمُعَلِينِ عَلَيْنِ الْمُعَلِينِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ الْمُعِلِيلِ عَلَيْنِ عِلَيْنِ الْمُعَلِينِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عِلْمِينَ عِلْمِ عَلَيْنِ عِلَيْنِ عِلْمِي عَلَيْنِ عِلَيْنِ عِلْمِي عَلَيْنِ عِلْمِينَ عِلْمِينِ عِلَيْنِ عَلَيْنِ عِلْمِينَ عِلْمِينَ عِلْمِينَا لِمُعِلِي عَلَيْنِ عَلَيْنِ عِلْمِينَ عِلْمِينِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عِلْمِينَ عِلْمِينَا عِلْمِينَ عِلْمِينَالِي عَلَيْنِ عَلَيْنِ عَلَيْنِ عِلْمِينَا عِلْمِينَ عِلْمِينَ عِلْمِينَا عِلْمِينَ عِلْمِينَا عِلْمِينَا عِلْمِينِي عَلَيْنِ عِلْمِينَا عِلْمِينَا عِلْمِينَا عِلْمِينَا عِلْمِينِ عِلْمِينَا عِلْمِينَا عِلْمِينَ عِلْمِينَا عِلْمِينَا عِلْمِينِي عِلْمِينَا عِلْمِينَا عِلْمِينَا عِلْمِينَ عِلْمِينَا عِلْمِينِ عِلْمِينَا عِلْمِينَ عِلَيْعِلْمِينَا عِلْمِينِ عِلْمِي عِلْمِينِ عِلْمِينِ عِلْمِي عِلْمِينِ عِلْمِينِ عِلْمِي



حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت



سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولي العهد دولة الكويت



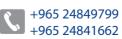
سمو الشيخ **جابر مبارك الحمد الصباح** رئيس مجلس الوزراء - دولة الكويت





@kw_aaa





www.kwaaa.org +965 24836012

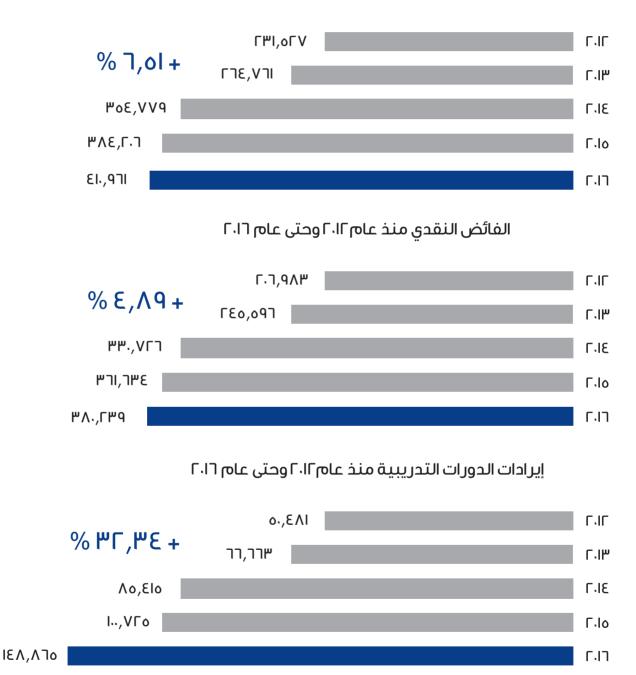


المحتويات

٦	أهم المؤشرات المالية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
٧	لمحة عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
٩	قرار إشهار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
11	الخطة الإستراتيجية لمجلس الإدارة ٢٠١٥ – ٢٠١٦
10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٨	أعضاء مجلس الإدارة
40	عضوية جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
44	التطورات المهنية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خلال عام ٢٠١٦
74	الأداء المالي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في عام ٢٠١٦
40	تقرير الحوكمة
00	أعمال وأنشطة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
70	الإستضافات واللقاءات
۸۰	الندوات والحلقات النقاشية المهنية
٨٥	المشاركات المحلية والدولية
90	التعاون المهني
771	البرامج التدريبية والتأهيلية
1 2 9	التطورات المهنية والتكنولوجية
177	المؤتمرات المهنية
Y • V	المراكز التابعة للجمعية
۲۰۸	نادي المحاسبين الثقافي
۲۱.	مركز التحكيم التجاري
711	الإتحادات والمنظمات الإقليمية والدولية
710	إصدارات ومطبوعات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
779	البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مع تقرير مراقبي الحسابات
724	دليل الحوكمة الرشيدة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

أهم المؤشرات المالية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

مجموع المجودات المتدوالة منذ عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٦





لمحة عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

تأسست جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فبراير١٩٧٣ طبقاً لأحكام قانون ٢٢/٢٤ تحت رقم (٥٧) أندية وجمعيات، بهدف تنمية الثقافة والخبرة ورفع المستوى المهني والأدبي في ميادين المحاسبة، بالتفاعل مع المنظمات المهنية الإقليمية والدولية والأجهزة الرقابية الزميلة والمؤسسات البحثية، وذلك في إطار تبادل المعرفة ودعم القدرات الفنية عن طريق إجراء الدراسات وإعداد البحوث وتقديم الاستشارات وتبادل الخبرات في هذا المجال، وصولاً إلى أفضل أساليب الممارسات والتحسن المستمر في مجال المهنة.

مما كان له أثر إيجابي على تحسين أداء الأجهزة التنفيذية القائمة على تنفيذ تلك البرامج ويساهم في تصحيح مساراتها ودعم التطبيق العملي والتخصص المهني القائم على التقدم العلمي، ورفع مستوى الأداء العملي ويزيد من المعرفة العلمية للعاملين في مجالات المحاسبية.

ومما لا شك فيه أنها كانت خطوة إيجابية مستقبلية كبيرة، وأصبح جلياً بأن هناك توجهاً متنامياً طالما تطلع إليها العاملون في هذا الميدان، لما لها من نتائج حميدة ومؤكدة نحو تحقيق وتدعيم التنمية الاقتصادية ورفع راية العلم في دولتنا العصرية.

كما أن المحاسبة وأهل المهنة، من أهم المهن التي يقوم بها المحاسب في المؤسسات والشركات والهيئات والوزارات، وهو من يقوم بالعمليات الحسابية وفق قوانين وانظمة ومبادئ ومعايير معينة، ويقوم بعمل وتقديم تقارير عن طبيعة سير عمل المؤسسة من الناحية المالية إلى المسؤولين من أجل معرفة مدى نجاح عمل المؤسسة ومن أجل إتخاذ القرارات المناسبة واللازمة لدوام ولنجاح المؤسسة.

وفي ذات الإطار يقوم المحاسب بدور فعال في ميدان التخطيط والموازنة وفي مجالات التنفيذ والرقابة التي لا يمكن أن تتم على الوجه الأكمل دون تدعيم بالبيانات وتوافر للأرقام التي تقدمها المحاسبة والتي تعتبر همزة الوصل بين العلوم الاخرى بما في ذلك التخطيط والموازنة والعلوم المحاسبية والإدارية.

وأيضاً له دور خاص بالنسبة لاستخراج هذه البيانات وإعدادها وتبويبها واستخدامها، فهو العالم بحدودها والعارف بأبعادها والمتفهم لطبيعتها، ولذلك فإنه يحتل مركزاً هاماً في جميع الوحدات الانتاجية والخدمية ويشغل الكثير من المناصب الفنية والإدارية.

وفي شأن المراجعات التطوعية التي تقوم بها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لنظيراتها أنها تشجع على تبادل الأفكار والأساليب الرقابية الجديدة، وتتيح تجربة تعلمية إيجابية لكل من أعضاء الجمعية وأهل المهنة لتبرز أهمية مراجعة النظراء في أنها تخدم المحاسبة وأهل المهنة من خلال إبراز أفضل الممارسات وتحديد نقاط الضعف.

ولذلك يتم التفاعل بين مجلس الإدارة وأعضاء جمعية المحاسبين الكويتية وأهل المهنة للوصول إلى تحقيق الأهداف العلمية والمهنية في إيجاد رابطة قوية تلم شمل جميع العاملين في ميادين المحاسبة عن طريق لغة علمية يتخاطبون بها ومفاهيم موحدة يلتزمون بها تضيء لهم الطريق وتيسر لهم السبل نحو المستحدث عن الطرق والأساليب في المحاسبة وتعاونهم في عملهم لتحقيق الأهداف المرسومة، بما يرفع من مستوى وكفاءة الأداء ويقضي على الإسراف والضياع في الانتاج.



قرار إشهار الجمعية

تم إشهار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تحت رقم (٥٧) أندية وجمعيات نفع عام بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١ طبقاً لأحكام القانون رقم (٦٢/٢٣) وقد تم الإعلان عن إشهارها في الجريدة الرسمية الكويت اليوم العدد (٩١٧) صفحة (٣٧).

تشهر وزارة الشئون الاجتماعية والعمل قيام جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لمدة غير محدودة مقرها مدينة الكويت تحت رقم ٥٧ أندية وجمعيات نفع عام وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- رفع المستوى المهني والأدبي والثقافي للأعضاء.
- الدفاع عن حقوقهم وتيسير سبل العمل وضمان مستقبلهم عند العجز والشيخوخة والمرض والبطالة.
- تزويد أعضائها بالمعلومات المتعلقة بتطورات علم المحاسبة وتشجيعهم على تبادل المعلومات فيما بينهم في اجتماعاتهم ومؤتمراتهم.
 - العمل على تنمية وتطوير الفكر المحاسبي وتشجيع ورعاية البحث العلمي في ميادين المحاسبة.
- المساهمة في تنظيم قواعد مهنة المحاسبة والمراجعة والعمل على الاحتفاظ بمستوى عال عند الترخيص للأشخاص ذوي المؤهلات ليصبحوا محاسبين قانونيين.
 - المساهمة في النهضة الاقتصادية بالبلاد والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة.
- التعاون مع الجمعيات والهيئات المهنية والعملية الأخرى داخل البلاد وخارجها في مجال تبادل المعلومات المهنية والتوصيات والاقتراحات في سبيل تحقيق الغايات المشتركة.

والمؤسسون هم السيدات والسادة:

- فهد عبد العزيز الهديب.
- مشارى جاسم العنجرى.
- محمد عبدالمحسن العتيقي.
 - وسف صالح العثمان.
 - صلاح فهد المرزوق.
- اسمت سید حسن بهبهانی،
- رفيعة عبد اللطيف العسعوسي.
 - عبدالله عبدالعزيز الهديب.
 - سعد محمد السعد.
 - محمد صالح حمادة.
- عبدالعزيز سالم العبد الجادر.
 - عبدالرحمن مبارك القعود،
 - صالح حمد يحيى اليحيى.
 - يوسف شهاب البحر.
 - ضرار يوسف الغانم.

ويتكون مجلس إدارة الجمعية من تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية مرة كل سنتين وتبدأ السنة المالية للجمعية في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، أما السنة المالية الأولى فتبدأ من تاريخ الإشهار وتنتهي في آخر ديسمبر من هذا العام وتجتمع الجمعية العمومية في خلال شهرين من انتهاء السنة المالية وتودع الجمعية أموالها باسمها في أحد البنوك المعتمدة بالكويت ويجوز لأمين الصندوق أن يحتفظ في عهدته بمبلغ مائة دينار كسلفه مستديمة لمواجهة المصروفات الطارئة. وبهذا الإشهار اكتسبت الجمعية الشخصية الاعتبارية من تاريخه.

الخطة الإستراتيجية لمجلس الإدارة ١٦٥ - ١٦٦



الخطة الإستراتيجية

تمهيد

إستنادا للدور الفعال لمهنتي المحاسبة والمراجعة، تأسست جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فبراير ١٩٧٣ كجمعية مهنية ذات إستقلال مالي وإداري تتمتع بشخصية إعتبارية وخدمة مالية مستقلة، وإحدى جمعيات النفع العام العاملة بدولة الكويت بموجب القرار الوزاري رقم ٥٧ من أحكام القانون رقم ١٩٦٢/٢٤م، تعني الجمعية بتنظيم شئون أعضائها وتساهم بنهوض وتطوير مهنتي المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت، وتهدف الجمعية من خلال تطوير المهنة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

حيث تولى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في دولة الكويت أهمية كبيرة في دعم البيئة الإستثمارية والإقتصادية في الدولة، وذلك من خلال التواصل مع الجهات الرسمية المهنية وتقديم العديد من البرامج والأنشطة لخدمة المهنة والمجتمع في آن واحد.

تتكون الخطة الاستراتيجية من عدة محاور واقعية، وهي الرؤية، الرسالة، القيم، بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية.

رؤيتنا

الريادة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وفقاً لأفضل المعايير الدولية.

رسالتنا

الالتزام في النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة لخدمة المهنة والأعضاء والمجتمع على الصعيدين المحلي والدولي.

قيمنا

نحن نؤمن بمجموعة من القيم الأساسية التي تميز إنجازاتنا وسلوكنا المهني، حيث تتمثل هذه القيم من خلال:

- الالتزام.
- المهنية.
- الشفافية.
- التطوير المهنى المستمر.
- التواصل وخدمة المجتمع.

الأهداف الإستراتيجية للخطة

ترتكز الخطة الاستراتيجية على محورين أساسين، هما التواصل مع الجهات الرسمية بالدولة في سبيل تفعيل دور الجمعية في تحقيق الأهداف المناطة بها، والمحور الثاني يقوم على التواصل مع أعضاء الجمعية لتقديم الدعم الفني والمعنوي اللازم، حيث تتضمن الخطة الإستراتيجية عدداً من الأهداف يتم تنفيذها من خلال لجان الجمعية الدائمة والمؤقتة، تهدف الخطة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التواجد الإقليمي من خلال التواصل مع الهيئات والمؤسسات المهنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.
- تطوير الأداء المهني من خلال إعداد وتنفيذ برنامج للتعليم المهني المستمر للممتهنين من المحاسبين ومراقبي الحسابات. بالإضافة إلى العمل على تصميم وتنظيم برنامج تأهيلي متكامل لحديثي التخرج وذلك قبل انخراطهم في سوق العمل تحت إشراف إحدى المؤسسات التعليمية وبالتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة بدولة الكويت.
 - الجدية في بناء مقر جديد للجمعية يتناسب والأغراض التي أنشئت من أجلها الجمعية.
- المساهمة في تنمية مستوى المعرفة الخاصة بمهنة المحاسبة والمراجعة من خلال تشجيع البحوث والدراسات وإصدار النشرات العلمية والمهنية.
- المطالبة الحثيثة لزيادة الكوادر المالية لحملة الدراسات العليا من الأعضاء وحثهم مع تذليل الصعاب لهم لإستكمال دراساتهم العليا سواء داخل او خارج دولة الكويت.
- تكثيف الجهود لخدمة أعضاء الجمعية أصحاب المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، من خلال توفير الكفاءات المهنية من المحاسبين ومراقبي الحسابات لتلك الشريحة لأداء أعمالهم على أكمل وجه، مع العمل على إبرام إتفاقيات تعاون مع مؤسسات الدولة الحكومية والخاصة لتقديم الدعم الكامل لهم.
- تفعيل دور اللجان الدائمة والمؤقتة مع منحها الصلاحيات المالية والإدارية في حدود النظام الأساسي واللائحة الداخلية للحمعية.
- العمل على ضمان مستوى تعامل يليق بمهنة مراقبة الحسابات والعاملين فيها مع الأجهزة والهيئات الحكومية ذات الصلة بعمل مراقبي الحسابات.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد أفضل خلق الله وعلى آلة وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ...

أما بعد ...

معكم ننجز ... وبعطائكم نستمر ...

أود في البداية الترحيب والتهنئة لأعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السابقين والحاليين على المسيرة المباركة التي امتدت لـ 27 عاماً تقريباً في تنوير أعضائها من المحاسبين ومراقب الحسابات في ميادين المحاسبة، والسعي المتواصل في نشر وتبادل المعرفة ودعم القدرات الفنية عن طريق الأجهزة الرقابية الزميلة والمؤسسات البحثية، بغرض إبراز القوة وتعزيزها والتعرف على نقاط الضعف والعمل على معالجتها وتفاديها.

وبالعهد والوعد... منذ أن نشأت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فبراير سنة ١٩٧٣ طبقاً لأحكام قانون ٢٢/٢٤ تحت رقم (٥٧) أندية وجمعيات، وذلك بهدف تنمية الثقافة والخبرة ورفع المستوى المهني والأدبي في ميادين المحاسبة..

وفي إطار مسعى ومتجدد ومنسجم يرمي إلى التطوير النوعي للعمل الرقابي وتضمينها لجملة من الإجراءات في مجالات رئيسية للتشغيل ودعم الاستمرار والنهوض بالتنمية وذلك بالمصارحة والشفافية بمعطيات الواقع وما يتطلبه من وعي في كل الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أحمد مشاري الفارس

رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

كلمة رئيس مجلس الإدارة



بِسَمِ ٱللّٰهِ ٱلرِّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ

«وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» سُورة التويه، الآية (١٠٥) سَورة التويه، الآية (١٠٥) صَدَقَ الله العَظِيمُ

الحمدُ للهِ رَبِ العَالَمينِ وَالصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى سَيِدِ الْمُرْسَلينَ وعلَى آلْهِ وَصَحْبِهِ أَجَّمَعِينَ ..

المحترمين

السيدات والسادة الأفاضل/أعضاء الجمعية العمومية

تحية طيبة وبعد،،،

يطيب لي بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن الإخوة الزملاء أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وبالتزامن وانطلاقاً من حرص إدارة الجمعية على هيكلة وتنظيم هذا الصرح العظيم، فقد ركزنا خلال العام المنصرم ٢٠١٦، وبعد مساهمتنا في وضع الرؤية الاستراتيجية وتسريع وتيرة التقدم واستيعاب كل ما هو جديد في ظل التغير الذي كان له علامة بارزة في تطوير قدرات الجمعية وكفاءتها واستكمال مراحل التقدم والتطوير والعمل بشكل مكثف على تحسين ورفع مستوى الخدمات المهنية وتلبية كافة الاحتياجات على المستوى التنظيمي والتشغيلي.

كما أن استمرار المجلس في عمله واضعاً نصب عينيه الأهداف التي أشهرت من أجلها الجمعية في محاولة لرصد وقياس مدى تحقيق تلك الأهداف في خدمة المهنة والممتهنين، وذلك منذ أن تأسست جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وقامت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بإشهارها يوم ١٩٧٣/٢/١١ تحت رقم ٥٧، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢م.

وفي إطار رصد نتائج العمل المنهج على مدى هذه المسيرة برزت إلى الواجهة إنجازات تسارعت وتيرتها برعاية قيادات فاعله وكفاءات مؤثرة قادت إلى تسجيل نجاحات ذات أثر إيجابي وملموس على المستوى الوطني والعربي والإقليمي لتعكس مدى تنامي الرغبة في تعزيز مكانة الجمعية ككيان وطني يدرك مسئولياته بتحقيق نجاحات فعاله وفقاً لأفضل الممارسات المهنية.

فكان لدعم التنمية المهنية وتعزيز آليات المشاركة والتفاعل مع الهيئات والمنظمات المهنية العربية والإقليمية والدولية، هدفها تحقيق أمل العاملين بالمهنة وتزويدهم بالمعلومات والدراسات للرقي بالمهنة وتطوير الفكر المحاسبي وتشجيع جهود البحث العلمى.

ولذلك يسرني أن أقدم التقرير السنوي للجمعية عن السنة الثانية دورة ٢٠١٦، تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م متضمناً أهم الأعمال والإنجازات التي قامت بها الجمعية من خلال أنشطة مجلس الإدارة واللجان الدائمة والمؤقتة عن السنة المنقضية، بالإضافة إلى التقرير المالي الذي يوضح المركز المالي للجمعية في ٢٠١٦/١٢/٣١.

وبتقديم أعمالنا برؤية واستراتيجية فعالة تركز على قيادة التطور الذي نواجهة وسط الأجواء الاقتصادية المضطربة والتطورات السياسية والإقليمية والعالمية الغير مسبوقة، فمازالت الجمعية نقوم بتعزيز مكانتها الرفيعة في السعي نحو تجاوز الطموح من أجل الأداء والتطوير وتحسين إدارتها في بيئة تتميز بالتغيير في التنظيمات واللوائح والقوانين.

وبهذا أصبحت مسيرة الجمعية لهذا العام ٢٠١٦، تتحرك لمستقبل مشرق نحو التقدم بمصداقيتها الشرعية التي تلبي تطلعات المهنة واحتياجاتها بأعلى معايير الجودة والحوكمة، وفي المسايرة لمبادرات التغيير التي أجريت بدأت تظهر النتائج الإيجابية الأعضاء الجمعية الموقرين.

وأخيراً يحدونا الأمل في أن نكون قد وفقنا بتسيير من المولى عز وجل وبرفع أيادي الشكر على حسن نعمه، ثم الشكر الوافي لمساهمتكم الطيبة وجهودكم المتميزة لتعزيز أنشطة الجمعية وإبراز دور المهنة وإعطاءنا الدفع للاستمرار في التقدم لتنفيذ وتكملة الخطة الاستراتيجية التي تم وضعها بطريقة منضبطة حتى تصبح الجمعية دائماً في خدمة المحاسبين ومراقبي الحسابات على المدى الطويل.

كما يتقدم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير إلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على دعمها المتواصل ومساندتها المستمرة للجمعية، وإلى مكتب البزيع وشركاهم الذي يقوم بمراجعة حسابات الجمعية بشكل فخري وإلى الجهات والأفراد الذين ساهموا بدعم أنشطة الجمعية.

وفقنا اللّه وإياكم إلى ما فيه الخير والسداد،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أحمد مشاري الفارس

رئيس مجلس الإدارة ٢٠١٦

السادة أعضاء مجلس الإدارة



السيد/ أحمد مشاري الفارس رئيس مجلس الإدارة

حاز على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من كلية ماسترخت للإدارة عام ٢٠٠٩ وعلى الدبلوم العالي في التمويل الدبلوم العالي في إدارة الأعمال من كلية ماسترخت للإدارة عام ٢٠٠٦ والدبلوم العالي في التمويل الإسلامي من جامعة الكويت عام ٢٠٠٠ وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام ٢٠٠٠.

لديه خبرة مصرفية واسعة من خلال عمله ببنك الكويت المركزي وفي المجال المصرفي الإسلامي ببيت التمويل الكويتي حيث بدأ كمفتش مصرفي بقطاع الرقابة لدى بنك الكويت المركزي من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٦، ثم إنتقل للعمل ببيت التمويل الكويتي مساعد مدير مخاطر من عام ٢٠٠٦ وتدرج في أكثر من منصب منها مديراً للحوكمة في إدارة الالتزام الرقابي حتى عام ٢٠١٤، وحالياً يشغل منصب مدير إدارة الالتزام بشركة الإتصالات الكويتية (فيفا(من عام ٢٠١٤.

حاصل على العديد من شهادات الزمالة المهنية كمدقق إستثمارات وأدوات مالية معتمد (CIDA)، متداول أسهم معتمد (CMO)، متداول أسهم معتمد (CMO)، متداول أسهم معتمد (CMO)، متداول أسهم معتمد (CA) في مركز التحكيم التجاري الخليجي، ومركز تحكيم هيئة أسواق المال ووزارة تجاري معتمد (CIB) في محاسب مالي العدل، إختصاصي مكافحة إحتيال معتمد (CFS)، مصرفي إسلامي معتمد (CIBA)، محاسب مالي دولي معتمد (CIFA)، محلل مخاطر معتمد (CRA)، مدقق مبني على المخاطر معتمد (CRBA)، مدقق داخلي مهنى معتمد (CPIA)، بالإضافة إلى مراقب إنتخابي وخبير في جمعية الشفافية الكويتية.

حضر وشارك في العديد من البرامج التدريبية والمؤتمرات العلمية المهنية سواء في داخل الكويت أو خارجها في العديد من المجالات.

له مساهمات فعالة من خلال عضويته في عدة جهات ومنظمات مهنية كجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فهو عضواً في مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠٧، وعضواً فاعلاً في الجمعية الاقتصادية الكويتية، جمعية الخريجين الكويتية، جمعية المصرفيين العرب UK، جمعية محترفي مهنة إدارة المخاطر، جمعية إختصاصي مكافحة الإحتيال المعتمدين، الجمعية الدولية لمحققي الجرائم المالية USA، بالإضافة إلى كونه عضواً منتسباً في هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بالإضافة إلى عضوية لجان جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، حيث شارك كمنسق عام للمؤتمر المهني الأول والثاني ورئيس اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر المهني الثالث، رئيس لجنة التدريب والتطوير المهني ٢٠١١ - ٢٠١٠ ، عضو لجنة التدقيق الداخلي ٢٠١١ – ٢٠٠٠ ، رئيس لجنة التطوير ٢٠١٠ – ٢٠٠٠ ، عضو هيئة تحرير مجلة المحاسبون ٢٠١٥ – ٢٠٠٠ ، عضو لجنة طلبة المحاسبة والخريجين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٠ ، عضو اللجنة القانونية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٠ ، عضو لجنة الدراسات والبحوث ٢٠٠٥ – والخريجين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٠ ، رئيس لجنة الإستراتيجية ٢٠١٥ – ٢٠١٠ ، عضو لجنة الإستراتيجية ٢٠١٥ – ٢٠١٠ ، عضو لجنة المحاسبة المحاسبة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عضو مجلس أمناء نادي المحاسبين الثقافي، رئيس لجنة مساهمات المقر الجديد ٢٠١١ – ٢٠١٠ ، رئيس لجنة متابعة قوانين مجلس الأمة ٢٠١١ – ٢٠١٠ ، رئيس المنتة المانية المانية المحاسبة الفنية المسابقة الأولى للأخلاقيات المهنية ٦٠١٠ – ٢٠١٠ ، ٢٠١٠ ، متابعة قوانين مجلس الأمة ٢٠١١ – ٢٠١٠ ، رئيس اللجنة الفنية المانية الأولى للأخلاقيات المهنية ٦٠١٠ - ٢٠١٠ .



السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ نائب رئيس مجلس الإدارة

حاز على درجة الماجستير في إدرارة اللوجستيات تخصص محاسبة إدارة، بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام ١٩٩٥.

بدأ حياته الوظيفية كباحث مالي بوزارة المالية من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠١، ثم إنتقل إلى ديوان المحاسبة من ٢٠٠١ إلى الآن بالإضافة إلى كونه عضو هيئة إلى ٢٠٠٨ كمدقق أول، ثم مراقب المخازن ولمشتريات من ٢٠٠٨ إلى الآن بالإضافة إلى كونه عضو هيئة تدريس منتدب في قسم المحاسبة ـ الهيئة العامة للتعليم التطبيق والتدريب لعدة فصول دراسية.

حاصل على شهادة القيد في سجل مراقبي الحسابات كمراقب حسابات مرخص (غير مزاول) رقم القيد ١٣٥٠.

شارك في العديد من البرامج التدريبية في مجالات أنظمة الحاسب الآلي، المحاسبة والمراجعة، والمؤتمرات المتخصصة أيضاً سواء داخل أو خارج دولة الكويت.

أنتخب عضواً في مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ عام ٢٠٠٧، وشارك في عضوية لجان الجمعية منها لجنة الإستراتيجية، واللجنة الثقافية والإجتماعية.



السيد/ صقر مبرك الحيص أمين السر

حاز على درجة الماجستير في المحاسبة الضريبية بدولة الكويت ـ الجامعة الخليجية في مملكة البحرين عام ٢٠٠٣، وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام ٢٠٠٣.

بدأ حياته الوظيفية فاحص ضريبي ـ إدارة الفحص الضريبي بوزارة المالية من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٢، ثم رئيس حسابات بإدارة الرقابة المالية من ٢٠١٢ إلى الآن.

حاصل على شهادة الزمالة المهنية كمدرب معتمد في إدارة التدريب بووزارة المالية، مراقب حسابات مرخص (غير مزاول) رقم القيد ٢١٥، مدقق داخلي مهني معتمد (CPIA)، ومحاسب مالي دولي معتمد (CIFA) ، مدير التزام معتمد (CCM).

شارك في العديد من البرامج التدريبية والمؤتمرات في مجالات المحاسبة والمراجعة، الفحص الضريبي، الإدارة، التحكيم التجارى بالإضافة إلى أنظمة الحاسب الآلي، والمؤتمرات المتخصصة أيضاً سواء داخل أو خارج دولة الكويت.

أنتخب عضواً في مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ عام ٢٠٠٩، وشارك في عضوية لجان الجمعية منها: رئيس لجنة المقر والمبنى الجديد، عضو لجنة مراقبي الحسابات، عضو هيئة تحرير مجلة المحاسبون، عضو لجنة الخدمات الالكترونية، عضو اللجنة التنظيمية العليا للملتقي العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

له مساهمات فعالة من خلال عضويته في عدة جهات ومنظمات مهنية منها الجمعية الاقتصادية الكويتية، جمعية الشفافية الكويتية، حارس قضائي معتمد وزارة العدل، ومحكم تجاري معتمد وزارة العدل.

رئيس اللجنة المالية للمؤتمر المهني الثالث للجمعية ومقرر اللجنة القانونية ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ ومقرر اللجنة الثقافية والإجتماعية ٢٠٠٩ – ٢٠١١ وممثل الجمعية في الجمعية العمومية للإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC للأعوام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ بالإضافة إلى ممثل الجمعية في مؤتمر المجتمع المدني في دولة الكويت وجمهورية فرنسا ٢٠١١.



السيد/ راشد عوض الرشيدي أمين الصندوق

حاز على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام ١٩٩٦.

بدأ حياته الوظيفية باحث مالي ـ إدارة التوجيه والنظم بوزارة المالية من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠١، ثم كبير المراقبين الماليين في جهاز المراقبين المالية من ٢٠٠٢ إلى الآن. وخلال هذه الفترة زاول بعض المهام الوظيفية بعدة وزارات منها وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣، وزارة التربية من ٢٠٠٠ إلى الآن.

شارك في العديد من البرامج التدريبية والمؤتمرات في مجالات المحاسبة والمراجعة، الرقابة المالية، المهارات الفنية والإدارية، إدارة الأعمال بالإضافة إلى أنظمة الحاسب الآلي، والمؤتمرات المتخصصة أيضاً سواء داخل أو خارج دولة الكويت.

أنتخب عضواً في مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ عام ٢٠١٥، وشارك في عضوية لجان الجمعية منها لجنة المقر والمبنى الجديد، ولجنة الدراسات والبحوث.

كما أنتخب عضواً في مجلس إدارة وأميناً للصندوق بجمعية الفردوس التعاونية من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢.



السيد/ طارق سليمان الكندري عضو مجلس الإدارة

حاز على درجة الماجستير في إدارة الأعمال . الجامعة الأهلية البحرين ٢٠٠٨، وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام ١٩٩٣.

بدأ حياته الوظيفية بالإدارة العامة للطيران المدني من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣، ثم إنتقل إلى شركة البترول الوطنية من ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٦، ومن ثم مراقب بقطاع الرقابة على القطاع النفطى والشركات بديوان المحاسبة من ٢٠٠٦ إلى الآن.

حاصل على الدورة التمهيدية لشهادة المحاسب القانوني المعتمد (CPA). أرنست ويونغ من مارس إلى نوفمبر ١٩٩٨، وشهادة مدقق داخلي مهنى معتمد (CPIA) ٢٠١٥.

شارك في العديد من البرامج الفنية وورش العمل التخصصية والبرامج الإشرافية والإدارية والسلوكية، ومثل ديوان المحاسبة بعدة مؤتمرات ومجموعات العمل واللجان الفرعية في المنظمات الاقليمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

أنتخب عضواً في مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عام ٢٠١٥، وشارك في عضوية لجان الجمعية منها لجنة المقر والمبنى الجديد، هيئة تحرير مجلة المحاسبون، لجنة الاستراتيجية، لجنة الخدمات الالكترونية، الإضافة إلى لجنة التدريب والتطوير المهنى.

له مساهمات فعالة في العديد من الجهات والمنظمات المهنية، حيث أنتخب عضواً بالهيئة الإدارية وأميناً لصندوق رابطة كلية العلوم الإدارية عامعة الكويت من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣، مدير عام الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتيين للادخار من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦، ومن ثم عضواً في مجلس إدارة الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتيين للادخار من ٢٠٠٦ عند ٢٠١٤، بالإضافة إلى عضو اللجنة الفنية الخاصة بوضع ضوابط تأسيس الشركات المهنية وزارة التجارة والصناعة وممثلاً عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.



السيد/ صباح مبارك الجلاوي عضو مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة عام ٢٠٠٠.

بدأ حياته الوظيفية خبير حسابي بإدارة الخبراء . وزارة العدل من ٢٠٠١ إلى الآن وتخصص في قضايا البنوك والمحافظ الإستثمارية.

شارك في العديد من البرامج والمؤتمرات العلمية المهنية سواء في داخل الكويت أو خارجها كالمحاسبة والمراجعة، التحكيم التجاري، إدارة الاعمال، المؤسسات المالية المصرفية بالإضافة إلى المحافظ الاستثمارية.

أنتخب عضواً في مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عام ٢٠١٥، وشارك في عضوية لجان الجمعية منها لجنة المقر والمبنى الجديد، لجنة الإستراتيجية، اللجنة القانونية، عضو فريق عمل دراسة تقارير المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة لتنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية بمجلس الوزراء.

عين نائب رئيس الهيئة الإدارية ـ الإتحاد الوطني لطلبة الكويت «فرع جمهورية مصر العربية» من ١٩٩٧ الى ١٩٩٨.



السيد/ سليمان عبدالرحمن البسام عضو مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام ٢٠٠٤.

بدأ حياته الوظيفية وسيط تداول أول بسوق الكويت للأوراق المالية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، ثم مدير حسابات في إدارة التمويل والاستثمار العقاري ببنك الكويت الدولي من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩، ثم مدقق حسابات رئيسي بمكتب KPMG صافي عبدالعزيز المطوع وشركاه من ٢٠١١ الى ٢٠١٥ وحالياً مساعد مدير تدقيق في مكتب PKF لتدقيق الحسابات.

حاصل على شهادة القيد في سجل مراقبي الحسابات كمراقب حسابات مرخص ومزاول (فئة أ) رقم ٢٥٣، مدقق داخلي مهني معتمد (CIFA) عضوية رقم ٢٤٥١، محاسب مالي دولي معتمد (CIFA) عضوية رقم ٢٠١٢، وسيط تداول معتمد . سوق الكويت للأوراق المالية ٢٠٠٦.

شارك في العديد من البرامج التدريبية والمؤتمرات العلمية المهنية سواء في داخل دولة الكويت أو خارجها في مجالات التمويل والاستثمار العقارى، التداول، بالإضافة إلى النقد وغسيل الأموال.

أنتخب عضواً في مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عام ٢٠١٥، وشارك في عضوية لجان الجمعية منها رئاسة لجنة الخدمات الالكترونية، ولجنة مراقبي الحسابات.

له مساهمات فعالة في العديد من الجهات والمنظمات المهنية كرئيس لرابطة طلبة كلية العلوم الإدارية عضو جامعة الكويت من ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤، عضو في معهد مستشاري التجارة المعتمدة ICBC بكندا، عضو في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين ICFA بكندا، عضو في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين للمحاسبين عضو في جمعية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى المنسق العام للإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وممثلاً عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.



السيد/ ضاري على الهاجري عضو مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام ٢٠٠٨.

بدأ حياته الوظيفية محلل الموازنة والتكاليف ـ المكتب الرئيسي شركات الاستكشاف والإنتاج وشركات التكرير والتصنيع بمؤسسة البترول الكويتية من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٣، ثم محلل الموازنة والتقارير المالية للشركات التابعة بمؤسسة البترول الكويتية من ٢٠١٣ الى ٢٠١٦ ، ثم محلل أول موازنة والتقارير المالية للشركات التابعة من ٢٠١١ الآن مؤسسة البترول الكويتية.

شارك في العديد من البرامج التدريبية في مجال المحاسبة والمراجعة، إدارة الاعمال، المهارات الفنية بالاضافة إلى أنظمة الحاسب الآلي، والمؤتمرات المتخصصة أيضاً سواء داخل دولة الكويت أو خارجها.

أنتخب عضواً في مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عام ٢٠١٥، وشارك في عضوية لجان الجمعية منها لجنة الإستراتيجية، هيئة تحرير مجلة المحاسبون وممثل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب - جمهورية مصر العربية.



السيد/ د. طلال عبدالوهاب السهيل عضو مجلس الإدارة

لم تقدم من قبل العضو.



عضوية الجمعية

يشترط في العضو أن يكون:

- حاصلاً على درجة البكالوريوس في التجارة (تخصص المحاسبة والمراجعة) أو ما يعادلها بإقتراح من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية.
 - الحاصلين على الشهادات المهنية والزمالة (تخصص محاسبة ومراجعة) بعد موافقة الجمعية العمومية العادية.
 - حملة الدبلوم (تخصص محاسبة) من خريجي كلية الدراسات التجارية (المعهد التجاري سابقاً) أو ما يعادلها.
- أن يكون كامل الأهلية متمتعاً بالحقوق المدنية وذو سمعة حسنة وغير محكوم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة
 ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

وتنقسم نوعية العضوية إلى:

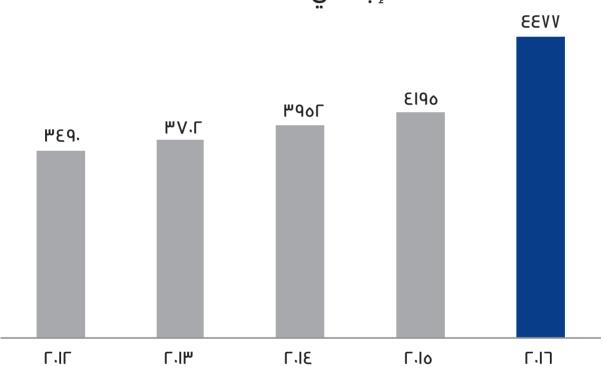
- 1. أعضاء عاملون: وهم الأعضاء الكويتيون الذين يحملون بكالوريوس التجارة (تخصص محاسبة) ويباشرون ما لهم من حقوق ويؤدون ما عليهم من واجبات وفقاً لأحكام نظام الجمعية الأساسي، ويكون لهم حق الحضور والتصويت في إجتماعات الجمعية العمومية والترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
- 7. أعضاء منتسبون: وهم أعضاء حملة البكالوريوس التجارة (تخصص محاسبة) من غير الكويتيين وحاملي الشهادات المهنية والزمالة المتخصصة بمجال المحاسبة والتدقيق وحملة الدبلوم (تخصص محاسبة) وحملة الماجستير والدكتوراء (تخصص محاسبة) على أن لا يكون لهم حق التصويت أو حق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
- ". أعضاء شرف: يجوز قبول أعضاء شرف في الجمعية من الكويتيين أو غيرهم ممن أدوا للمهنة خدمات جليلة، على أن لا يكون لهم حق التصويت أو الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
- 3. أعضاء إعتباريون: وهم مكاتب مراقبي الحسابات سواء المحلية أو الخليجية أو العالمية والمؤسسات والشركات التي تعمل في الكويت في المضمار التنموي الإستثماري والتجاري والبنوك التجارية على أن لا يكون لهم حق التصويت أو حق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
- ٥. أعضاء تحكيم أو خبراء تجاريين: وهم حملة البكالوريوس من أهل الاختصاص ومجتازي دورة التحكيم أو دورة الخبراء التجارية على أن لا يكون لهم حق التصويت أو حق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.

الرؤساء الفخريون وأعضاء الشرف

العضوية	المنصب	الأسم	Ф
رئيس فخري	رئيس مجلس الأمة الأسبق	السيد/ جاسم محمد الخرافي	١
رئيس فخري	وكيل ديوان المحاسبة السابق	السيد/ يوسف صالح العثمان	۲
عضو شرف	وزير المالية الأسبق	السيد/ عبدالرحمن سالم العتيقي	٣
عضو شرف	وزير النفط الأسبق	السيد/ عبدالمطلب عبدالحسين الكاظمي	٤
عضو شرف	وزير التجارة والصناعة الأسبق	السيد/ عبدالوهاب يوسف النفيسي	٥
عضو شرف	رئيس ديوان المحاسبة الأسبق	السيد/ سالم جاسم المضف	٦
عضو شرف	رجل أعمال	السيد/ يوسف عبدالعزيز المزيني	٧
عضو شرف	إستاذ جامعة	الإستاذ/ على توفيق على	٨
عضو شرف	إستاذ جامعة	الإستاذ/ إبراهيم العشماوي	٩
عضو شرف	إستاذ جامعة	الدكتور/ محمد حلمي نمر	١٠
عضو شرف	إستاذ جامعة	الدكتور/ رؤوف مصطفي	١١
عضو شرف	إستاذ جامعة	الدكتور/ على عبدالرحيم	١٢
عضو شرف	إستاذ جامعة	الدكتور/ عباس مهدي الشيرازي	١٣
عضو شرف	إستاذ جامعة	الدكتور/ وجدي شركس	١٤
عضو شرف	إستاذ جامعة	الدكتور/ يوسف عوض العادلي	10
عضو شرف	إستاذ جامعة	الدكتور/ عبدالعزيز رجب	١٦
عضو شرف	وزير التجارة والصناعة الأسبق	السيد/ خالد سليمان العدساني	١٧
عضو شرف	رئيس ديوان المحاسبة الأسبق	السيد/ فجحان هلال المطيري	١٨
عضو شرف	رئيس ديوان المحاسبة الأسبق	السيد/ أحمد محمد المرزوق	19
عضو شرف	إستاذ جامعة	الدكتور/ محمد نصر الهواري	۲٠
عضو شرف	إستاذ جامعة	الدكتور/ محمد شفيق عيسى	۲۱
عضو شرف	إستاذ جامعة	الدكتور/ ابراهيم السباعي	77
عضو شرف	إستاذ جامعة	الدكتور/ فوزي سالم	77
عضو شرف	عالم فلكي	الدكتور/ صالح محمد العجيري	72

المجموع	أعضاء تحكيم أو خبراء تجاريين	أعضاء إعتباريون	أعضاء الشرف	أعضاء منتسبون	أعضاء عاملون	السنة
٣٤٩.	•	•	77	٤٢١	٣٠٤٦	7.17
TV·Y	•	•	77	٤٤٤	4740	7.17
7907	•	•	77	٤٧٠	T 209	7.15
٤١٩٥	•	*	72	011	٣٦٦٠	7.10
££VV	•	•	72	٥٩٠	٣٨٦٣	7.17







التطورات المهنية خلال عام ٢٠١٦

أولاً: على مستوى الجمعية:

إذا كان لكل مهنة نمط وسلوك معين يجب اتباعه، فإن مهنة المحاسبة والمراجعة تُعد من أكثر المهن حساسية تجاه المتطلبات الواجب توافرها فيمن يقوم بمهنة المحاسبة والمراجعة، حيث أنه يقتضي تبني الشفافية والنزاهة والموضوعية وينضم إلى ذلك العديد من القيود الأخلاقية التي يجب أن يمارسها المحاسب ومراقب الحسابات.

ولذلك يجب معرفة أنه تم انتهاء العقد مع أملاك الدولة في الأول من يوليو ٢٠١٦، فمنذ أن نشأة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فبراير سنة ١٩٧٣ طبقاً لأحكام فانون ٢٤ لسنة ١٩٦٢ تحت رقم (٥٧) أندية وجمعيات، تم انتقال المقر إلى ثلاث مواقع آخرها المبنى الحالي والكائن بمنطقة الشويخ الشمالي.

فكان لإدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أن تسعى من خلال وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزارة المالية والمجلس البلدي وبلدية الكويت وغيرها من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتوفير موقع مناسب لمقر الجمعية الدائم، ومن خلال عدة مجالس إدارات توالت على إدارة الجمعية، إلى أن تم تخصيص قطعة أرضة بموقع استراتيجي بمنتصف دولة الكويت بمنطقة السالمية مساحتها ١٦٠٠م٢ قطعة (٥٤) عند تقاطع شارع الاستقلال مع الدائري الرابع.

وكون إنشاء « المقر والمبنى الجديد « للجمعية هو أحد أهم الأهداف الاستراتيجية لمجلس الإدارة، فتم تشكيل لجنة مؤقته من خلال مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (٢٠١٥/٢) تهدف إلى إنجاز المبنى الدائم للجمعية.

ومنذ أول يوم لتشكيل اللجنة سعت إدارة الجمعية بكل طاقتها لتحقيق هدفها الرئيسي حيث قامت بتصميم مبنى عصري وحديث ليقدم خدماته بشكل خاص لأعضائه الذين تجاوزوا الـ ٤٠٠٠ عضو وللمجتمع بشكل عام وللمهنة التي تعتبر من أعرق المهن على مستوى العالم. حيث أنه في ٢٤ يناير ٢٠١٦، تم طرح مناقصة عامة لتلقي العطاءات من المقاولين لبناء المبنى الجديد، حيث تقدم لذلك عدد (١٠) شركات.

وفي ١ مارس ٢٠١٦، تم فض العطاءات في مقر الجمعية الحالي بحضور اللجنة وممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمستشار القانوني للجمعية والمكتب الهندسي الذي قام بتصميم المبنى الذين أشادوا بالمهنية والمهارة العالية والشفافية والوضوح الذي قدمته الجمعية.

وفي ٣١ مارس ٢٠١٦، وبعد قرار المجلس بإجماع الأعضاء الحاضرين في اجتماعه رقم (٢٠١٦/٣) بعد دراسة جميع العطاءات تم ترسيه المناقصة على شركة الصفوة للمقاولات العامة.

وحيث أن الجمعية تعتمد في مواردها المالية على رسوم الانتساب ورسوم الاشتراك السنوي والإعانات والمساعدات الحكومية والتبرعات والهبات التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها، بالإضافة إلى أية موارد أخرى لا تتعارض مع قانون جمعيات النفع العام والأنظمة المرعية في البلاد.

ونتيجة لعدم توفر دعم حكومي لبناء المقر الجديد وتعرقل وتعقيد اتباع نظام البناء والإدارة والتمويل (BOT) والاستثمار فلم تجد مخرجاً سوى اللجوء إلى أعضائها ورجال الأعمال والخيرين والقطاع الخاص من أجل دعم وتمويل تكلفة بناء هذا الصرح المهني والعملي والثقافي والذي سيعم بفائدته على أعضاء الجمعية والمجتمع والقطاع العام والخاص بصفه عامة.

وفي ٣ أبريل ٢٠١٦، تم الموافقة بالإجماع من قبل أعضاء الجمعية العمومية العادية المنعقدة وفق المنظومة الموضحة بالجدول المرفق لكراسة الشروط والضوابط الخاصة بالمساهمات المالية والتي توضح المعلومات التفصيلية للمقر الجديد والتي تبرز التبرع والدعم بالشكل اللائق لإنجاز هذا الصرح العريق.

وبناءً عليه تم الانتهاء من كافة الإجراءات والتراخيص اللازمة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، وتم البدء في الحفر ووضع اللمسات الأولى للبناء والتشييد لبناء المبنى والمقر الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ليكون صرح مهني معماري معاصر لخدمة المهنة والممتهنين لأحد أعرق وأهم المهن بدولة الكويت.

ونود الإفادة بأن مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، سوف يقوم بالعمل على حفظ حقوق السيدات والسادة المساهمين، بالإعلان عن التبرع بالتصريحات الصحفية وعند افتتاح الممقر مع تقديم بعض الخدمات المجانية من أنشطة ونشرات كـ «مجلة المحاسبون» وعلى الإنترنت، ومنح مقاعد مجانية في الدورات التدريبية المهنية والمؤتمرات التي تعقدها الجمعية مستقبلاً، وبوضع لوحة بأسماء المتبرعين حسب الرعاية، حيث توضع في مكان بارز في مدخل الجمعية الرئيسي بالشكل اللائق تبعاً لقيمة المتبرع ومساهمته، ولا يمكن إلغاء اسم أي متبرع سواء لأحد المرافق الرئيسية للمبنى أو من لوحة المتبرعين إلا بعد موافقته الخطية واسترداد كامل مبلغ المساهمة له.

ثانياً: على مستوى المجتمع:

مع كل هذه المسئوليات لمهنة المحاسبة والمراجعة لم يتم تنظيم هذه المهنة بشكل يتلاءم مع التغييرات الاقتصادية بحيث نضمن لمزاولي هذه المهنة المعرفة المهنية التي تؤهلهم لتحمُّل هذا الدور، لقد حان الوقت لإصدار تشريع ينظم المهنة ويراعى معه ضمان التأهيل المهنى المناسب لمزاولين مهنة مراقبة الحسابات.

وبما يحويه مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في طياته الكثير من الخبرات والتجارب المهنية، إضافة إلى عقد العديد من البرامج التدريبية واللقاءات والندوات والمؤتمرات والتي تسهم في إبراز القيم المهنية، وارتباطها بمعايير تطوير المهنة والمصداقية والشفافية، فكان له أثر كبير في المساعدة والارتقاء بالعمل والدور المهني لجميع الأعضاء المنتسبين، والتي أضفت على أنشطتهم مصداقية أثنى عليها كافة أفراد المجتمع.

فيجب على أعضاء الجمعية المحافظة على الكفاءة المهنية والتفاعل مع السياسات والنظم واللوائح التي يتبناها مجلس الإدارة، والعمل على تحقيق أهداف تلك السياسات، من خلال المشاركة في البرامج التدريبية واللقاءات العلمية، وحضور الندوات وورش العمل ذات الصلة بالمهنة، والمساهمة الإيجابية في المناقشات وتقديم الاقتراحات والملاحظات، وإعداد البحوث العلمية، والمشاركة في المسابقات المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك المساهمة في كتابة المقالات والبحوث للمجالات المهنية المتخصصة في شؤون المهنة.

وحيث أن اتباع قواعد ثقافة التغيير المستمر للمحاسبة والمراجعة في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية له الأثر بصفته حجر الأساس في بناء وتطوير وتنمية الموارد البشرية عامة، وباتباع استراتيجيات وسياسات التعليم والتدريب المهني المستمر للمحاسبين خاصة، وذلك لقيامها على عدد من المفردات التي تشكل بمجملها منظومة التنمية المستدامة بالوطن.

فإن تضافر جهود كل الأعضاء والعمل على توفير المقومات اللازمة لأداء الأعمال وتطويرها يساهم في مواجهة التحديات والطموحات المتنامية الأطراف ذات العلاقة بأداء الأعمال ومعايير الجودة الشاملة.

وحيث أن التعليم المهني المستمر هو أحد الأنشطة المهنية في مجال المحاسبة والمراجعة التي تُعنى بتطوير مهارات وظيفية ومهنية وشخصية متميزة، تكفل لهم الاستمرار في النجاح الوظيفي للمحاسب ومراقب الحسابات، لذلك يُعتبر هذا المجال أساساً صناعة ضخمة تعمل على الحفاظ على أداء المؤسسات بتقوية أداء المحاسب ومراقب الحسابات بها بشكل مُستمر .. بهدف تغطية كافة الجوانب التي من شأنها الانعكاس على طبيعة العمل المهني المؤسسي باختلاف توجهاته.

فإن الجمعية لديها سياسات لمساعدة المحاسب ومراقب الحسابات على فهم العمليات التي ينطوي عليها التعليم المهني المستمر بإتاحة الفرصة لهم لتطوير معارفهم ومهاراتهم المهنية انطلاقاً من منظور شخصي وكذلك من أجل مواكبة المبادرات المجديدة التي تتبانها إدارة الجمعية من توفير تطوير مهني متواصل من أجل تلبية متطلبات المؤسسات الدولية كالاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وغيرهم من المنظمات في إطار عمل المحاسب ومراقب الحسابات وتطوير وتحفيز دافعية كل عضو وتوفير الفرص لهم لتوسيع نطاق خبراتهم.

واستجابة لأهمية هذه المتطلبات، من خلال الخطة الاستراتيجية التي وضعتها الجمعية والعمل بها خلال العام ٢٠١٥-٢٠١٦، حرصت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني بين أعضائها من خلال إعداد وتنفيذ برنامج التعليم والتطوير المهني المستمر باعتباره جزءً لا يتجزأ ومكون رئيسي لاستمرار ترخيص مراقب الحسابات، وإسهام هذا البرنامج في تعزيز هدف مهنة المحاسبة والمراجعة المتمثلة في تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة والتي من شأنه تلبية احتياجات العملاء، وأصحاب الأعمال.

وتبني النهج التنموي وضرورة التدريب والتطور المهني المستمر وإعطاء أولوية خاصة للطاقات البشرية لمواجهة عمليات التحسين والتطوير والتكيف مع متطلبات الجمعية، فتم تحديد محاور لكل مرحلة مع رسم خطة العمل المبدئية لصياغة الأهداف وتحديد جدول زمنى لتسهيل مهمة كل مرحلة، بما يتحقق جراء ذلك الاهتمام بها لأعلى مستويات الإنتاجية والكفاءة والفاعلية المهنية.

ومن مسئولية الجمعية المهنية، التحقق من التزام مراقبي الحسابات دائماً بتطوير كفاءاتهم وخبراتهم التي يحتاجونها في أداء مهامهم وواجباتهم المهنية، والتأكيد على أهمية التحسين المستمر للكفاءات والخبرات مع ضرورة الالتزام بالتعليم المستمر طوال فترة عملهم المهنى من أجل تقديم خدماتهم على أكمل وجه.

ومن جهة أخرى، قامت الجمعية باتخاذ عدة مبادرات تتبنى تطبيق الحوكمة الرشيدة لضمان التشغيل والربط بين أعضاء الجمعية ومجاس الإدارة والجهاز الإداري بما يمكن معرفة ما يحدث على المستويين المحلي والإقليمي وتحديث جودة الخدمة وامتثالها وفقاً لأحداث المعايير والممارسات العالمية سعياً نحو ضمان تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المحددة والمتفق عليها بشكل فعال.

كما اهتمت إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ عام ٢٠١٥، في تحسين جودة العمل الرقابي من خلال سياق مبادئ الحوكمة، مما أصبح جلي على التقرير السنوي لسنة ٢٠١٦ والتي تحمل عناصر «الالتزام، المهنية والشفافية».

وإيماناً من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، والجمعية العمومية، والجهاز الإداري وكافة الجهات ذات العلاقة، بأهمية مهنة تدقيق الحسابات باعتبارها المهنة التي تمنع حدوث الأخطاء والانحرافات في تنفيذ ميزانية الدولة، والمهنة التي تحدد أوجه القصور في أنظمة الرقابة الداخلية وتضع الآلية المناسبة لمعالجتها نتيجة لما يواجهه مدققي الحسابات من صعوبات وعراقيل جوهرية تحد من قدرتهم على القيام بدورهم على الوجه الأكمل، فكانت بمثابة قواعد وضوابط يلتزم بها أعضاء الجمعية طبقاً لقرارات الجمعية وقوانين الجهات الرقابية والتي تم إشهارها من أجل تحسين كفاءة وأداء المحاسبين ومراقبي الحسابات.

فقد تم تحديد مسئوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء العاملين وفقاً لقواعد ونظم الحوكمة الرشيدة المعمول بها في دولة الكويت، ووفق التعليمات الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والنظام الأساسي واللائحة الداخلية للجمعية، ومن الجدير بالذكر أن إصدار هذه القواعد والضوابط في «دليل الحوكمة الرشيدة» المعتمد من قبل مجلس الإدارة مما يضفي على الجمعية إلزاماً، كما يوجب المساءلة في حالة مخالفتها وعدم الالتزام بها.

وننوه إلى أن هذه القواعد اشتملت على العديد من المبادئ والقيم والضوابط التي يتناسب تطبيقها مع ظروف العمل بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وبيئتها، كما أنها تمثل امتداداً وتطويراً لأخلاقيات المهنة، وكذلك قواعد وسلوك وآداب المهنة الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

ونأمل أن يساهم « دليل الحوكمة الرشيدة « في الوصول إلى المستوى المأمول من جودة الأداء، كما يعد مرشداً ومعيناً لمن يمارسون المحاسبة والمراجعة عند أدائهم لمختلف وظائفهم.

ومما لا شك فيه، فإن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من رئيس وأعضاء، لها طموح بارز الأثر، ولها دور فعال ومؤثر في العديد من الأمور الهامة التي تستجد على الساحة المحلية والدولية وتهم جموع المحاسبين والمراجعين، وتعمل على عدم ترك المحاسب ومراقب الحسابات منفرداً في مجابهة القرارات المعاكسة من قبل بعض الجهات والأشخاص الذين لا يقدروا أهمية عملهم وقيمته وأهدافه السامية.

كما أنها تسعى جاهدة للمشاركة في اللجان والاجتماعات واللقاءات المحلية والدولية التي تبحث في الأمور ذات الارتباط بالمهنة، وأن يكون لها رأي فني وعلمي هادف في الموضوعات المطروحة للنقاش بما يخدم ويفيد الصالح العام.



الأداء المالي للجمعية في ٢٠١٦

السادة والسيدات الأفاضل .. أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية،

لقد عكست استراتيجية الجمعية اهتماماً خاصاً بتنمية الموارد البشرية للمحاسبين ومرقبي الحسابات، فأكدت على ضرورة تبني النهج التنموي، وإعطاء أولوية خاصة لاستثمار الجهود وتسخير الطاقات لتحقيق أعلى درجات النمو المهني الذي يعد أحد أهم الخيارات الاستراتيجية في منظومة العمل التي تتحقق جراء الاهتمام بها لأعلى مستويات الإنتاجية والكفاءة.

وبذلك نقدم لكم التقرير السنوي لعام ٢٠١٦ والذي يحتوي على المعلومات التفصيلية عن الأداء المالي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

بعد الاطلاع على النتائج المالية لعام ٢٠١٦، وعرض التطورات التي طرأت على كل الموجودات في تلك الفترة تبين أن إجمالي الموجودات ارتفع في العام ٢٠١٥ إلى ٤١٠،٩٦١ دينار كويتي عن العام ٢٠١٥ والذي بلغت الموجودات فيه ٢٠١٦ إلى ٢٨٤،٢٠٦ دينار كويتي، وبزيادة قدرها ٢٦،٧٥٥ دينار كويتي وبنسبة ٢٥,٥١٪ عما كان عليه، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الزيادة في الموجودات غير المتداولة.

ارتفعت الموجودات غير المتداولة في عام ٢٠١٦ إلى ١٥٨،٠٦٥ دينار كويتي عن العام ٢٠١٥ والذي بلغت الممتلكات والعقارات والعدات فيه ٣٥،٦٢٣ دينار كويتى وذلك بنسبة زيادة قدرها ٤٦,٧٧٪ عما كان عليه.

ومن ناحية أخرى، قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية باستثمار الفوائض المالية لديها في حسابات مصرفية على شكل ودائع استثمارية وحسابات تحت الطلب، حيث بلغت الودائع الاستثمارية في بيت التمويل الكويتي بقيمة ٢٠٠،٠٠٠ دينار كويتي عن عام ٢٠١٦.

ومن أهم أنشطة الجمعية حالياً تلك التي تتعلق بالخدمات المهنية التي قدمتها للأعضاء والمجتمع من برامج تدريبية وتأهيلية وكذلك اجتماعات ولقاءات، وبجانب ذلك فإن الجمعية تستثمر الأموال الفائضة لديها في صورة ودائع لدى بيت التمويل الكويتي.

كما بلغ إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٦ مبلغاً وقدره ٢٢٤،٦٤٨ دينار كويتي، مقارنةً بعام ٢٠١٥، حيث بلغ ١٨٠،٦٦٤ دينار كويتي وبنسبة زيادة ٨٥, ٩١٪ عما كان علية. ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة التنوع في الاهتمام بالبرامج التدريبية والتأهيلية والخدمات التي قدمتها الجمعية للمحاسبين ومراقبي الحسابات، وزيادة الإيرادات الأخرى مما انعكس ذلك على النتائج المالية للجمعية.

حيث بلغت إيرادات الدورات التدريبية خلال العام ٢٠١٦ مبلغ وقدره ١٤٨،٨٦٥ دينار كويتي وذلك عن العام السابق الذي كانت فيه إيرادات الدورات التدريبية لا تتجاوز ١٠٠،٧٨٢٥ دينار كويتي وبزيادة قدرها ٣٢,٣٤٪. تقرير الحوكمة



تقرير الحوكمة

مقدمة:

تعمل الجمعية وفقاً لقواعد ونظم الحوكمة المعمول بها في دولة الكويت ووفق التعليمات الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والنظام الأساسي واللائحة الداخلية لها، حيث تم إعداد دليل للحوكمة ليكون مرجعاً لمجلس الإدارة، كما يهدف الدليل إلى مساعدة مجلس الإدارة والجهاز الإداري للإشراف على وضع الترتيبات الخاصة وتقديم المشورة لمجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته، وذلك من خلال توفير مجموعة من المبادئ التوجيهية للحوكمة وأخذ دور قيادي في تشكيل سياسات الحوكمة في الجمعية.

ا) تكوين مجلس الإدارة:

وفقاً للنظام الأساسي واللائحة الداحلية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يضم مجلس الإدارة تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بنظام الإقتراح السري، وتكون مدة العضوية سنتان ويجوز إنتخاب العضو مرة تالية، ويتشكل المجلس الحالي من رئيس مجلس الإدارة ونائب له وعدد سبعة أعضاء من بينهم أمين السر وأمين الصندوق، وهو العدد الكافي من الأعضاء بما يمكنهم من إدارة وتشكيل ومتابعة عمل اللجان اللازمة – الدائمة والمؤقته – المنبثقة عن مجلس الإدارة في إطار متطلبات معايير الحوكمة السليمة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وبما لايتعارض وأنظمة وزارة الشئون الإجتماعية والعمل.

٢) مسئوليات وإختصاصات مجلس الإدارة:

٧٢ المسئوليات العامة لمجلس الإدارة:

يتحمل مجلس الإدارة المسئولية الشاملة عن الجمعية بما في ذلك وضع الأهداف الإستراتيجية له ومعايير الحوكمة وكذلك تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة إلى مسئولية الإشراف على الجهاز الإداري للجمعية. ومراعاة تلبية متطلبات وزارة الشئون الإجتماعية والعمل والحفاظ على مصالح الجمعية والأعضاء والموظفين، والتأكد أيضاً من أن إدارة الجمعية تعمل ضمن إطر القوانين والتعليمات النافذة والأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية المعمول بها.

۲/۲ إختصاصات مجلس الإدارة:

يتحمل مجلس الإدارة المسئولية الشاملة عن الجمعية بما في ذلك وضع الأهداف الإستراتيجية له ومعايير الحوكمة وكذلك تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة إلى مسئولية الإشراف على الجهاز الإداري للجمعية. ومراعاة تلبية متطلبات وزارة الشئون الإجتماعية والعمل والحفاظ على مصالح الجمعية والأعضاء والموظفين، والتأكد أيضاً من أن إدارة الجمعية تعمل ضمن إطر القوانين والتعليمات النافذة والأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية المعمول بها.

۲/۲ إختصاصات مجلس الإدارة:

يتولى مجلس الإدارة إدارة شئون الجمعية وله في سبيل ذلك أوسع السلطات للقيام بأي عمل من الأعمال عدا تلك التي ينص نظام الجمعية الأساسي ضرورة موافقة الجمعية العمومية عليها قبل إجرائها، وعلى العموم فإن مجلس الإدارة يباشر الإختصاصات الآتية:

- إدارة شئون الجمعية وتصريف أمورها وتوفير مختلف السبل لتحقيق أهدافها.
- إعداد اللوائح المختلفة لتنظيم شئون الجمعية من جميع النواحي الإدارية والفنية والمالية وإصدار التعليمات والقرارات.

- تكوين اللجان (الدائمة والمؤقتة) الفنية والإدارية والمالية على أن يمثل في كل لجنة بعضو واحد بصفة مشارك في أعمال اللجنة وتكون قرارات هذه اللجان نافذة في حدود الإختصاصات التي يحددها مجلس الإدارة على أن تعرض أعمالها على المجلس في أول اجتماع له للتصديق عليها فقط.
 - وضع الخطط وبرامج العمل التي تساعد على تحقيق أغراض الجمعية ومتابعة تنفيذها.
- إبرام العقود والإتفاقات باسم الجمعية وتمثيلها في الاتحادات والهيئات والتحدث باسمها في مختلف الجهات داخلياً وخارجياً.
- النظر في طلبات العضوية وتقرير ما يراه بشأنها وكذلك النظر في شكاوي وإفتراحات الأعضاء والشكاوي التي تقدم ضدهم والفصل فيها وتوقيع الجزاءات.
 - دعوة الجمعية العمومية العادية وغير العادية طبقاً للنظام الأساسي للجمعية وتنفيذ قراراتها وتوصياتها.
- وضع التقرير الأدبي السنوي لأوجه الأنشطة المختلفة للجمعية متضمناً بياناً بالمشروعات والأعمال المستقبلية، وإعتماد الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية ووضع مشروع الموازنة للسنة المقبلة وذلك قبل العرض على الجمعية العمومية.
 - مناقشة تقرير مراقب الحسابات وإعداد الرد على ما ورد به من ملاحظات وعرضها على الجمعية العمومية.
- مناقشة ملاحظات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وغيرها من الجهات الإدارية المختصة وإعداد الرد عليها خلال شهر من تاريخ إبلاغهم على الأكثر والعمل على تلافيها.
 - تعيين موظفى الجمعية وتحديد إختصاصاتهم ومرتباتهم وكذلك فصلهم وتأديبهم.
 - تحديد قيمة السلفة المستديمة للصرف منها على المصروفات اليومية والعادية.
 - تمكين الأعضاء الراغبين في الإطلاع على سجلات ودفاتر ووثائق الجمعية خلال إسبوعين من تاريخ الطلب.
- يجوز للمجلس أن يعين مديراً داخلياً للجمعية من أعضائه أو من غير أعضائه يفوضه بالتصرف في أي شأن من الشئون الداخلية في الإختصاصات التي يحددها المجلس له.
- تزويد وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالتغيرات التي تحدث في مجلس الإدارة وكذلك ببيان عن حركة العضوية بالحمعية كل ثلاث أشهر.

٣) دور رئيس مجلس الإدارة:

يباشر رئيس مجلس إدارة الجمعية الإختصاصات الآتية:

- رئاسة جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية وما يحضره من إجتماعات اللجان الداخلية للجمعية.
 - تمثيل الجمعية والنيابة عنها أمام الجهات القضائية والإدارية والهيئات الرسمية والأهلية.
 - توقيع العقود والإتفاقيات التي يوافق مجلس الإدارة على إبرامها وذلك نيابة عن الجمعية.
- إقرار جداول أعمال جلسات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها.
- التوقيع علي محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية والقرارات الإدارية والشئون الخاصة بالموظفين والمستخدمين.
 - التوقيع مع أمين الصندوق على أذون الصرف والشيكات والأوراق المالية.
 - التوقيع على المكاتبات الخاصة بالجمعية.
- البت في الموضوعات العاجلة التي لا يمكن تأجيلها إلى إجتماع مجلس الإدارة، ويكون له في هذه الحالة كافة إختصاصات المجلس، على أن يعرض هذه الموضوعات وما قرره بشأنها على المجلس في أول إجتماع له.

٤) العلاقة بين مجلس الإدارة والجهاز الإدارى:

هناك تعاون وتحديد واضح للسلطات والصلاحيات بين مجلس الإدارة والجهاز الإداري، وهو ما يعتبر من أهم ركائز الحوكمة الرشيدة، حيث يتمثل دور المجلس في الإرشاد والقيادة، بينما يتولى الجهاز الإداري إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل المجلس، ويتأكد المجلس من قيام الجهاز الإداري بتفعيل السياسات المتعلقة بمنع أو الحد من الأنشطة والعلاقات التي قد تؤثر على جودة قواعد الحوكمة بالجمعية مثل تعارض المصالح والأطراف ذات العلاقه.

ه) تنظيم أعمال مجلس الإدارة:

عقد مجلس الإدارة (١١) إجتماعا منذ بداية عام ٢٠١٦، حيث يتم الدعوة للإنعقاد كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وكانت القرارات المتخذة داخل محاضر الاجتماعات إلزامية وأصبحت جزاً لايتجزء من سجلات الجمعية.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع أمين السر بشأن المواضيع المهمة والمقترح إدراجها على جدول إجتماعات مجلس الإدارة وتزويد أعضاء المجلس بالبيانات والمعلومات الوافية قبل مدة كافية من إجتماعات المجلس لإتخاذ القرارات اللازمة ويقوم أمين السر بتدوين مناقشات المجلس وإقتراحات الأعضاء ونتائج التصويت التي تتم خلال إجتماعات مجلس الإداره. حيث يباشر أمين السر، الإختصاصات التاليه:

- تحضير جدول أعمال مجلس الإدارة، وإضافة المواضيع التي يرى الرئيس إدخالها في جدول أعمال المجلس وتوجيه الدعوة لأعضاء المجلس لحضور الإجتماع، وتولى سكرتارية الإجتماع وإعداد محاضره وقراراته وتسجيلها في سجلات خاصة والتوقيع عليها مع رئيس الجمعية وعرضها على مجلس الإدارة في الاجتماع التالى للتصديق عليها.
- إعداد جدول أعمال الجمعية العمومية العادية والغير العادية وإضافة الموضوعات التي يرى مجلس الإدارة إدراجها في جدول أعمالها، والعمل على دعوتها خلال الشهرين التاليين لإنتهاء السنة المالية للجمعية، وعمل جميع الترتيبات اللازمة لإجتماعاتها، وتحرير المحاضر الخاصة بها وتسجيلها بالدفاتر والتوقيع عليها مع رئيس الجمعية.
 - العمل على تنفيذ جميع التعليمات والقرارات الصادرة من مجلس الإدارة.
 - إعداد سجل بأسماء أعضاء الجمعية وعناوينهم.
- إخطار وزارة الشئون الإجتماعية والعمل ببيان عن حركة العضوية وذلك كل ثلاثة أشهر وكذلك بأي تغيير يحصل في مجلس الإدارة.
 - إعداد التقرير الأدبي النصف سنوي عن نشاط لجمعية وتقديمه لمجلس الإدارة.
 - تحضير مشروع الموازنة للسنة القادمة بالتعاون مع أمين الصندوق.
 - عرض طلبات العضوية على مجلس الإدارة.
- الإشراف على جميع الأعمال الإدارية بالجمعية وحفظ جميع السجلات والمستندات والمراسلات والعقود والأوراق والأختام الخاصة بالجمعية بمقرها.
 - الإطلاع على جميع المكاتبات الواردة للجمعية وعرضها على مجلس الإدارة أو الرئيس كل فيما يخصه.
 - التوقيع على جميع المكاتبات التي تتصل بالشئون الداخلية للجمعية.
- بحث ملاحظات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وغيرها من الجهات الإدارية المختصة وإعداد الرد عليها تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.
 - إعتماد ترشيح الموظفين والمستخدمين وتعيينهم في حدود قرارات مجلس الإدارة وكذلك الإشراف على أعمالهم.
 - في حالة غيابه يعين مجلس الإدارة من يقوم مقامه.

٦) إجتماعات مجلس الإدارة:

بيان بأسماء السادة/أعضاء مجلس الإدارة بتشكيله الحالي وعدد الإجتماعات خلال عام ٢٠١٦

			••							
>	9	o,	욕	भ	.	.	=	=	الحضور [٪]): :
ı	2	~	2	2	~	~	ح	2	۲٦ دیسمبر	
ı	~	~	<	~	~	~	~	~	۲۹ نوفمبر	
I	~	I	~	~	~	~	~	~	۳۰ أكتوبر	
ı	~	<	~	~	~	~	~	~	۲۸ سبتمبر	골
1	~	-	~	2	2	~	~	~	۳۱ یولیو	تاریخ الاجتماعات خلال عام ۲۰۱٦
- [~	I	~	~	~	~	~	~	ه یونیو	اعات خا
-	۷.	I	~	۷.	ح	~	ح	~	ع مايو	خ الاجته
I	~	l	ح	2	~	2	ح	~	۱۱ إبريل	تاری
I	<	~	~	2	~	~	~	~	۳۱ مارس	
~	۷.	I	I	I	ح	~	ح	~	۲٤ فبراير	
ı	I	~	۷	۷.	~	~	۷.	~	۲۰ ینایر	
عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة	أمين الصندوق	أمين السر	نائب رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة	الصفة	
د. طلال عبدالوهاب عضو مجلس الإدارة	ضاري علي الهاجري	γ سليمان عبدالرحمن عضو مجلس البسام الإدارة	الجلاوي صباح مبارك	طارق سليمان الكندري	راشد عوض الرشيدي	صقر مبرك الحيص	فيصل عبدالمحسن الطبيخ	أحمد مشاري الفارس	الأسكا	
٩	>	<		0	M	Æ	7	_	Б	

(√) تعني حضر الاجتماع (__) تعذر الحضور

٧) اللجان التابعة لمجلس الإدارة:

يؤلف مجلس الإدارة لجان من أعضاء الجمعية لتحقيق أهداف الجمعية المنصوص عليها في المادة الثالثة من النظام الأساسي لتيسير أعمالها على أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة ولا يزيد عن سبعة أعضاء ويحق لمجلس الإدارة أن يتخذ قرارا بالعدد المناسب بالحدود المبينة. كما يحق لمجلس الإدارة تعيين أعضاء المجلس لعضوية اللجان التي يتم تشكيلها. حيث تتقسم لجان الجمعية إلى قسمين: لجان دائمة، ولجان مؤقتة.

يقوم مجلس الإدارة بترشيح وإختيار أعضاء اللجان المنبثقة عنه، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي واللائحة الداخلية للجمعية وهي على النحو التالى:

- أن يكون عضواً مسدداً للاشتراكات التي تحددها اللائحة المالية.
- أن لا يكون عضواً في لجنة بأية جمعية أخرى ذات أغراض مماثلة أو مشابهة.
- يسجل العضو الراغب في الإنضمام إلى أية لجنة إسمه لدى أمين سر الجمعية حال الإعلان عن فتح باب العضوية للحان.
 - يحق للعضو الإشتراك في أكثر من لجنة من لجان الجمعية.
- إذا زاد عدد الأعضاء الراغبين في الإشتراك بأية لجنة عن الحد الأعلى المقرر لعدد أعضاء هذه اللجنة، فإن لمجلس الإدارة الحق في إختيار العدد المطلوب من المسجلين.
- في حالة عدم توفر العدد المطلوب من الأعضاء المرشحين لتأليف أية لجنة من اللجان فإن لمجلس الإدارة الحق في تعيين من يراه صالحاً من أعضاء الجمعية لإكمال العدد المطلوب للجنة.
- لمجلس الإدارة الحق في تعيين من يراه مناسباً لعضوية اللجان على أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة ولا يزيد عن سبعة أعضاء ويحق لمجلس الإدارة إستثناء ذلك .
- في حالة حدوث أي انسحاب من أية لجنة من اللجان فإن لمجلس الإدارة الحق في إكمال النقص الحاصل في عدد أعضاء اللحنة.
 - مدة كل لجنة هي نفس مدة مجلس الإدارة.
 - يختار أعضاء اللَّجنة من بينهم رئيساً ومقرراً للجنة.

وفي دور الانعقاد الحالي والذي بدأ في شهر مارس ٢٠١٥ إلى أواخر عام ٢٠١٦، شكل مجلس الإدارة عدد (٦) لجان دائمة وعدد (١٢) لجان مؤقتة وتساعد هذه اللجان على القيام بمهام ومسئوليات مجلس الإدارة وذلك طبقاً لتنوع أنشطة ومجالات عمل الجمعية، بالإضافة إلى مشاركة الجمعية من خلال أعضائها في اللجان الخارجية للمساهمة في تنظيم قواعد مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والمساهمة أيضاً في النهضة الاقتصادية في البلاد والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة.

اللجان الدائمة: وافق مجلس الإدارة في إجتماعه رقم (٣) بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦ على تشكيل اللجان الدائمة التالية:

أ) اللجنة القانونية:

تم تشكيل اللجنة القانونية من عدد (١٠) أعضاء من بينهم رئيس ومقرر للجنة، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	р
رئيس اللجنة	السيد/ عبداللطيف محمد جوهر	١
مقرر اللجنة	السيد/ جلال فالح العلاطي	۲
عضو اللجنة	الدكتور/ كامل عثمان الجيران	٣
عضو اللجنة	السيد/ على مطلق السبيعي	٤
عضو اللجنة	السيد/ وليد خالد العازمي	٥
عضو اللجنة	السيد/ عادل حميد الشمري	٦
عضو اللجنة	السيد/ صباح مبارك الجلاوي	٧
عضو اللجنة	السيد/ جابر رشيد العازمي	٨
عضو اللجنة	السيد/ على بدر الوزان	٩
عضو اللجنة	السيد/ نواف جديان الرشيدي	١٠

وتتمثل مهام وإختصاصات اللجنة القانونية في:

- تقديم المساعدة في المسائل المتعلقة بكل تشريع له أي تأثير على المهنة والنظر في جميع المسائل التي يحيلها إليها المجلس أو الجمعية العمومية.
- التحقيق في أي خلاف ذي صبغة مهنية يقع بين أعضاء هذه الجمعية ويحيله إليها الرئيس أو أمين السر، وكذلك التحكيم فيما يحل إليها من أمور بموافقة الفريقين المعنيين أو بواسطة أحد أعضاء الجمعية.
- التحقيق في أية شكوى تقدم ضد أحد الأعضاء أو غير الأعضاء لمخالفته قواعد السلوك المهني إذا تبين بعد النظر في الشكوى وجود أدلة كافية تثبت مخالفة قاعدة من قواعد السلوك المهني وعلى اللجنة أن تحصل على جميع الوقائع وأن تعد تقريراً كتابياً شاملاً للنتائج التي توصلت إليها وترفق به توصياتها وتقدمه لمجلس إدارة الجمعية الذي يقرر الإجراء اللازم إتخاذه في هذا الشأن.

ب) اللجنة الثقافية والإجتماعية:

تم تشكيل اللجنة الثقافية والإجتماعية من عدد (١٠) أعضاء من بينهم رئيس ومقرر للجنة، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	р
رئيس اللجنة	السيد/ عبدالله سليمان الكندري	١
مقرر اللجنة	السيد/ جمال عبيد العازمي	٢
عضو اللجنة	السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ	٣
عضو اللجنة	السيد/ محمد سعد العليمي	٤
عضو اللجنة	السيد/ محمد حسين الرومي	٥
عضو اللجنة	السيد/ وائل باقر العلي	٦
عضو اللجنة	السيد/ احمد سعد الدويلة	٧
عضو اللجنة	السيد/ فايز مرزوق العازمي	٨
عضو اللجنة	السيد/ عبدالله عيد الجهيم	٩
عضو اللجنة	السيد/ خالد عبداللطيف الدويسان	١٠

وتتمثل مهام وإختصاصات اللجنة الثقافية والإجتماعية في:

- العمل على تنظيم أو المشاركة في تنظيم الندوات والمحاضرات والإشراف عليها ولها في هذا المجال أن تتعاون مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية في الأمور المتعلقة بالمهنة.
- تزويد الأعضاء بالمعلومات بتطورات علم المحاسبة وتشجيعهم على تبادل المعلومات فيما بينهم بواسطة أعداد النشرات الدورية والبحوث الميدانية وذلك سعياً لرفع المستوى الثقافي والأدبي للأعضاء.
- تكوين مكتبة خاصة بالجمعية تضم الكتب والمجلات والدوريات المتعلقة بعلم المحاسبة والمراجعة والعلوم الأخرى ذات الاتصال الوثيق كعلم الإدارة والاقتصاد والقانون.
 - إقامة الحفلات والرحلات لأعضاء الجمعية وذلك لتقوية وتنمية العلاقات الاجتماعية بين الأعضاء.
 - محاولة إيجاد الوسائل الترغيبية لحث الأعضاء وعائلاتهم على إرتياد الجمعية والالتقاء فيها.
 - إصدار دليل سنوى للمحاسبين.

ج) لجنة التدريب والتطوير المهنى:

تم تشكيل لجنة التدريب والتطوير المهني من عدد (١٠) أعضاء من بينهم رئيس ومقرر للجنة، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	р
رئيس اللجنة	السيد/ ماجد راشد العازمي	١
مقرر اللجنة	السيد/ عيسى أحمد الكندري	۲
عضو اللجنة	السيد/ حمد فهيد الهاجري	٣
عضو اللجنة	السيد/ يوسف أرشيد العازمي	٤
عضو اللجنة	السيد/ طارق سليمان الكندري	٥
عضو اللجنة	السيد/ احمد حسين الشبو	٦
عضو اللجنة	السيد/ نهار ثقيل العتيبي	٧
عضو اللجنة	السيد/ حمد فهد السعيد	٨
عضو اللجنة	السيد/ فهد محمد الرويعي	٩
عضو اللجنة	السيد/ نواف محمد الرشيدي	١٠

وتتمثل مهام وإختصاصات لجنة التدريب والتطوير المهنى في:

- تقديم البرامج التدريبية العلمية والعملية في مجالات تخصص المحاسبة لمختلف أنواع الأجهزة الحكومية والخاصة وذلك طبقاً لأحدث الأساليب العلمية للتدريب.
- إجراء الدراسات وإعداد البحوث وتقديم الاستشارات وتبادل الخبرات في هذا المجال بما يدعم التطبيق العملي والتخصص المهنى.
- العمل من خلال ما سبق على توحيد التعاريف والمفاهيم والمبادئ المحاسبية والعمل على استقرارها ووضعها موضع التنفيذ بواسطة الاتصال بالجمعيات والمنظمات العلمية والمهنية والجامعات العربية والدولية.
- العمل على دراسة وبلورة فكرة إنشاء تجمع مهني يضم مراقبي الحسابات في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ويكون هدف هذا التجمع المهني بالجمعية للمحافظة على أصول المهنة وتنميتها في المنطقة على أن ترفع توصياتها بخصوص هذا الموضوع إلى مجلس الإدارة لإتخاذ ما يراه مناسباً بهذا الصدد.
 - العمل على إعداد وتنظيم برامج تدريبية لحديثي التخرج قبل إنخراطهم في سوق العمل.
 - للجنة الحق بالاستعانة في من تراه مناسباً في سبيل تحقيق أعمالها.

د) لجنة الدراسات والبحوث:

تم تشكيل لجنة الدراسات والبحوث من عدد (١١) أعضاء من بينهم رئيس ومقرر للجنة، وتضم اللجنة من السيدات والسادة:

الصفة	الأسما	Ф
رئيس اللجنة	السيد/ معاذ عبدالله الأصقه	١
مقرر اللجنة	السيد/ احمد محمد المطيري	٢
عضو اللجنة	السيد/ وليد خالد العازمي	٣
عضو اللجنة	السيد/ فيصل عبدالرسول شهاب	٤
عضو اللجنة	السيد/ راشد عوض الرشيدي	٥
عضو اللجنة	السيدة/ وضحة سالم العلي	٦
عضو اللجنة	السيد/ محمد طلق المرجي	٧
عضو اللجنة	السيد/ عجب فهيد الهاجري	٨
عضو اللجنة	السيد/ أحمد نجيب الرفاعي	٩
عضو اللجنة	السيد/ أحمد عبدالرحيم محمد	١٠
عضو اللجنة	السيد/ بدر علي البسيس	11

وتتمثل مهام وإختصاصات لجنة الدراسات والبحوث في:

- القيام بإجراء الدراسات والبحوث المناسبة والمتعلقة بالمهنة والمشاركة بتقديم الإستشارات للجهات التي تتعاون مع الجمعية.
- إعداد البحوث اللازمة للمشاركين بمؤتمرات الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، وكذلك تقييم البحوث التي يتقدم بها أعضاء الجمعية لنفس الغرض.
 - تقديم الإستشارات اللازمة وبناءً لطلب مجلس الإدارة في المواضيع التي يحددها.
- التعاون مع المؤسسات في البحث والدراسة (مثل جامعة الكويت، المعهد العربية للتخطيط، معهد الكويت للأبحاث العلمية ... الخ) لإجراء الدراسات والبحوث الموسعة في مجال المهنة.
- العمل على إشراك أكبر عدد من أعضاء الجمعية في القيام بالبحوث والدراسات وذلك كرافد تدريبي للأعضاء وللاستعانة بجهودهم في هذا المجال.

ه) لجنة المجلة:

تم تشكيل لجنة المجلة من عدد (٨) أعضاء من بينهم رئيس اللجنة، وفي اجتماع مجلس الإدارة رقم (٧) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣١، تم إعادة تشكيل اللجنة بعد موافقة وزارة الإعلام على طلب جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لإصدار ترخيص مجلة نفع عام جديدة (ربع سنوية) تضاف إلى رصيد مطبوعاتها الدورية طبقاً للقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ في شأن المطبوعات والنشر، بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٧، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	р
رئيس اللجنة	السيد/ أحمد مشاري الفارس	١
عضو اللجنة	السيد/ طلال محمود الأسد	۲
عضو اللجنة	الدكتور/ هشام إبراهيم المجمد	٣
عضو اللجنة	السيد/ أ. د. وائل إبراهيم الراشد	٤
عضو اللجنة	السيد/ صقر مبرك الحيص	٥
عضو اللجنة	السيد/ طارق سليمان الكندري	٦
عضو اللجنة	السيد/ ضاري على الهاجري	٧
عضو اللجنة	السيد/ جاسم محمد القناعي	٨

وتتكون هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»، من السادة:

الصفة	الأسما	р
رئيس هيئة التحرير	السيد/ أحمد مشاري الفارس	١
نائب رئيس هيئة التحرير	السيد/ طلال محمود الأسد	۲
مدير الحرير	الدكتور/ هشام إبراهيم المجمد	٣
عضو هيئة التحرير	السيد/ أ. د. وائل إبراهيم الراشد	٤
عضو هيئة التحرير	السيد/ صقر مبرك الحيص	٥
عضو هيئة التحرير	السيد/ طارق سليمان الكندري	٦
عضو هيئة التحرير	السيد/ ضاري على الهاجري	٧
عضو هيئة التحرير	السيد/ جاسم محمد القناعي	٨

أما هيئة تحرير مجلة «المهنية»، فتتكون من السادة:

الصفة	الأسما	Р
رئيس هيئة التحرير	السيد/ أحمد مشاري الفارس	١
مدير الحرير	السيد/ أ. د. وائل إبراهيم الراشد	۲
عضو هيئة التحرير	السيد/ طلال محمود الأسد	٣
عضو هيئة التحرير	الدكتور/ هشام إبراهيم المجمد	٤
عضو هيئة التحرير	السيد/ صقر مبرك الحيص	٥
عضو هيئة التحرير	السيد/ طارق سليمان الكندري	٦
عضو هيئة التحرير	السيد/ ضاري على الهاجري	٧
عضو هيئة التحرير	السيد/ جاسم محمد القناعي	٨

وتتمثل مهام واختصاصات لجنة المجلة في إعداد ومتابعة إصدار المجلات المهنية والثقافية والعلمية المرخصة من قبل وزارة الإعلام، كمجلة المحاسبون ومجلة المهنية التي تصدرهما الجمعية بصفة دورية وتعملان على تنمية وتطوير الفكر المحاسبي، وتشجع ورعاية البحث العلمي في ميادين المحاسبة. كما يحدد ترخيص إصدارهما اختصاصاتهما الفنية.

و) لجنة مراقبي الحسابات:

تم تشكيل لجنة مراقبي الحسابات من عدد (١٥) أعضاء من بينهم رئيس ومقرر للجنة، وتضم اللجنة من السيدات والسادة:

الصفة	الأسما	Р
رئيس اللجنة	السيد/ على عويد الرخيص	١
مقرر اللجنة	الدكتور/ ناصر خليف العنزي	۲
عضو اللجنة	السيد/ صقر مبرك الحيص	٣
عضو اللجنة	السيد/ سليمان عبدالرحمن البسام	٤
عضو اللجنة	السيدة/ فاطمة صقر الرشود	٥
عضو اللجنة	السيد/ فلاح عواض المطيري	٦
عضو اللجنة	السيد/ عدنان على الهزيم	٧
عضو اللجنة	السيد/ خالد عبدالله القحص	٨
عضو اللجنة	السيد/ عبدالوهاب سبت بن سبت	٩
عضو اللجنة	السيد/ أنور بدر الغيث	١٠
عضو اللجنة	السيد/ عادل محمد الصانع	11
عضو اللجنة	الدكتور/ خالد محمد الجريوي	١٢
عضو اللجنة	السيد/ يحيي عبدالله الفودري	١٣
عضو اللجنة	السيد/ محمد عبدالمحسن العنجري	١٤
عضو اللجنة	السيد/ طارق زياد الفارس	10

وتتمثل مهام وإختصاصات لجنة مراقبي الحسابات في دراسة جميع الأمور المتعلقة بمزاولة المهنة بما في ذلك العمل على تطور المهنة، وكذلك دراسة جميع المعوقات والمشاكل التي تواجهها والعمل على وضع الحلول العلمية والعملية لها، وتزويد مراقبى الحسابات بما يستجد من قرارات تهم المهنة والقائمين عليها.

۲/۷ اللجان المؤقتة:

لمجلس الإدارة الحق في تأليف لجان مؤقتة حسبما تقتضيه الحاجة وتحل هذه اللجان حال انتهاء مهمتها. وإذا تخلف أو غاب أي عضو عن إجتماع اللجنة المشترك بها بدون عذر مقبول لمدة ثلاث اجتماعات متتالية يعتبر مستقيلاً. كما يحق لمجلس الإدارة حل أي لجنة إذا رأى أن تلك اللجنة لم تؤد الغرض الذي شكلت من أجله ولا يكون إجتماع اللجنة صحيحاً إلا إذا حضر الإجتماع ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بين الحضور رئيس اللجنة أو مقررها. ويحق لكل لجنة بالاستعانة بذوى الخبرات إذا كان عملها يستلزم ذلك. ومن اللجان التي أنشئها مجلس الإدارة خلال دور الإنعقاد الحالى:

أ) لجنة الإستراتيجية:

تم تشكيل لجنة الإستراتيجية من عدد (٥) أعضاء بموجب قرار مجلس الإدارة في إجتماعه رقم (٢) بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٧ من بينهم رئيس اللجنة، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	р
رئيس اللجنة	السيد/ أحمد مشاري الفارس	١
عضو اللجنة	السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ	۲
عضو اللجنة	السيد/ طارق سليمان الكندري	٣
عضو اللجنة	السيد/ صباح مبارك الجلاوي	٤
عضو اللجنة	السيد/ ضاري على الهاجري	٥

وتتمثل مهام وإختصاصات لجنة الإستراتيجية في متابعة الأهداف الإستراتيجية التي من شأنها تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وفقاً لأفضل المعايير الدولية لخدمة المهنة والأعضاء والمجتمع على الصعيد المحلي والدولي، والتطبيق الأمثل الاستراتيجية مجلس الإدارة للسنتين ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦.

ب) لجنة المقر والمبنى الجديد:

تم تشكيل لجنة المقر والمبنى الجديد من عدد (٥) أعضاء بموجب قرار مجلس الإدارة في إجتماعه رقم (٢) بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٧ من بينهم رئيس اللجنة، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	Р
رئيس اللجنة	السيد/ صقر مبرك الحيص	١
عضو اللجنة	السيد/ أحمد مشاري الفارس	٢
عضو اللجنة	السيد/ راشد عوض الرشيدي	٣
عضو اللجنة	السيد/ طارق سليمان الكندري	٤
عضو اللجنة	السيد/ صباح مبارك الجلاوي	٥

وتتمثل مهام وإختصاصات لجنة المقر والمبنى الجديد في متابعة كافة الإجراءات المتعلقة بإنشاء المبنى الجديد بدءً من تنفيذ التصميمات وإستخراج التراخيص اللازمة من الجهات الحكومية ذات الصلة ومن ثم الطرح النهائي لبناء مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في منطقة السالمية «ميدان حولي»، قطعة (١١)، قسية (٥٤).

ج) لجنة الخدمات الإلكترونية:

تم تشكيل لجنة الخدمات الإلكترونية من عدد (٥) أعضاء بموجب قرار مجلس الإدارة في إجتماعه رقم (٣) بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦ من بينهم رئيس اللجنة، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	Ф
رئيس اللجنة	السيد/ سليمان عبدالرحمن البسام	١
مقرر اللجنة	الدكتور/ سعود حمد العوده	٢
عضو اللجنة	السيد/ طارق سليمان الكندري	٣
عضو اللجنة	السيد/ أحمد مشاري الفارس	٤
عضو اللجنة	السيد/ صقر مبرك الحيص	٥

وتتمثل مهام وإختصاصات لجنة الخدمات الإلكترونية في تطوير الأنظمة الآلية والموقع الإلكتروني للجمعية مع العمل على تحديث بيانات الأعضاء بما يتناسب والتطور التكنولوجي بهذا الخصوص ونشر الثقافة المهنية وتوعية المجتمع بدور المحاسبة والمراجعة من خلال وسائل التواصل الإجتماعي.

د) اللجنة التنظيمية العليا للملتقى العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تم تشكيل اللجنة من عدد (٩) أعضاء يمثلون كل من هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزارة التجارة والصناعة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بواقع (٣) أعضاء لكل جهة، وتضم اللجنة من السيدات والسادة:

دلضد أا دامسأ	الجهة	р
١. الدكتور/ ناصر إبراهيم القعود	هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون	
۲. السيد/ محمد بن باز	هينه المعاسبة والمراجعة تدول مجلس التعاول الخليج العربية	١
٣. السيد/ إسلام محمد السعيد السراج	تدون الحليج العربية	
١. السيد/ خالد العبد الهادي		
٢. السيدة / مروة الجعيدان	وزارة التجارة والصناعة	۲
٣. السيد/ مهدي عمار		
١. السيد/ أ.د. وائل إبراهيم الراشد		
٢. السيد/ أحمد مشاري الفارس	جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية	٣
٣. السيد/ صقر مبرك الحيص		

وتتمثل مهام وإختصاصات اللجنة التنظيمية العليا للملتقى العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في القيام بكافة الأعمال التنظيمية والإدارية والعلمية المتعلقة بالملتقى العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد يومي ٢٠ – ٢١ إبريل ٢٠١٦ في دولة الكويت.

هـ) لجنة متابعة شئون الطلبة:

تم تشكيل لجنة متابعة شئون الطلبة من عدد (٧) أعضاء بموجب قرار مجلس الإدارة في إجتماعه رقم (٦) بتاريخ ٢٠١٥/٦/٨، وتم تخفيض عدد أعضاء اللجنة إلى (٥) أعضاء بموجب موافقة مجلس الإدارة في إجتماعه رقم (١٢) بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩ من بينهم رئيس اللجنة، وتضم اللجنة من السيدات والسادة:

الصفة	الأسما	р
رئيس اللجنة	السيد/ عبد اللطيف المعلم	١
عضو اللجنة	السيدة / موضي العتيبي	٢
عضو اللجنة	السيدة / حصة الرشيدي	٣
عضو اللجنة	السيدة / لولوة الطوارى	٤
عضو اللجنة	السيدة/ سارة العدواني	٥

وتتمثل مهام وإختصاصات لجنة متابعة شئون الطلبة في:

- متابعه الطالب بداية من المرحلة الجامعيه إلى التخرج.
- توفير كل ما يحتاجه الطالب من توجيهات والرد على إستفساراته لمواجهة التحديات التي يواجهها.
 - رفع مستوى الوعى بأهمية تخصص المحاسبه في المجال الوظيفي في القطاع العام والخاص.
 - مساعده الخريجين لإتخاذ القرار المناسب في المجال المهنى.
 - تقديم دورات تدريبيه معتمدة من قبل أساتذة متخصصين بأسعار رمزيه.
- تقديم المساعدة للطلبة الخريجين للحصول على الوظائف المناسبة من خلال وسائل التواصل الإجتماعي.

ومن الأنشطة التي تعتزم اللجنة عقدها: إقامة معارض وظيفية، الإشراف وإقامة معارض خيرية، ربط أندية الكليات باللجنة، بالإضافة إلى إقامة ندوات بعدة مجالات كالتعريفية والإرشادية والتثقيفية.

و) اللجنة الفنية للمسابقة الأولى للبحوث المهنية:

تم تشكيل اللجنة الفنية للمسابقة الأولى للبحوث المهنية من عدد (٣) أعضاء بموجب القرار الإداري رقم (١٨) الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٢، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسم	р
رئيس اللجنة	الدكتور/ بدر عطية الشمري	١
عضو اللجنة	الدكتور/ مجبل ظاهر السعيدي	٢
عضو اللجنة	الدكتور/ عبدالله عيد العجمي	٣

وتتمثل مهام وإختصاصات اللجنة الفنية للمسابقة الأولى للبحوث المهنية في تحكيم جميع البحوث وإدارة المسابقة من الناحية الإدارية والمالية والفنية.

ز) اللجنة الفنية لشهادة مدير التزام معتمد:

تم تشكيل اللجنة الفنية لشهادة مدير إلتزام معتمد من عدد (٣) أعضاء بموجب القرار الإداري رقم (١٩) الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١ وبناء على موافقة مجلس الإدارة في إجتماعه رقم (١٠) بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	р
رئيس اللجنة	السيد/ أحمد الكسواني	١
عضو اللجنة	السيد/ أحمد مشاري الفارس	٢
عضو اللجنة	السيد/ صقر مبرك الحيص	٣

وتتمثل مهام وإختصاصات اللجنة الفنية لشهادة مدير التزام معتمد في إدارة المشروع من الناحية الإدارية والمالية والفنية للوصول إلى برنامج متكامل لتطوير المهارات الفنية والمهنية في جوانب الإلتزام الرقابي وتأهيل الشخص المتدرب ليكون مدير إلتزام مؤهل سواء في الجهات الحكومية، الشركات الخاضعه لرقابة هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي، البنوك التجارية، شركات التمويل والإستثمار بالإضافة إلى شركات الصيرفة.

ح) لجنة المساهمات المالية:

تم تشكيل لجنة المساهمات المالية من عدد (٣) أعضاء بموجب قرار مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (١) بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٠ من بينهم رئيس اللجنة، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	р
رئيس مجلس الإدارة (رئيساً)	السيد/ أحمد مشاري الفارس	١
أمين السر ورئيس لجنة المقر والمبنى الجديد (عضواً)	السيد/ صقر مبرك الحيص	۲
أمين الصندوق (عضواً)	السيد/ راشد عوض الرشيدي	٣

وتتمثل مهام وإختصاصات لجنة المساهمات المالية في بجمع وحصر المساهمات المالية المقدمة للجمعية في السنوات السابقة وجمع مساهمات جديدة لدعم الوضع المالي لأعمال البناء والتشييد للمبنى الجديد.

ط) لجنة مراجعة مواد القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١ بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات:

تم تشكيل لجنة مراجعة مواد القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١ بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات من عدد (٧) أعضاء بموجب قرار مجلس الإدارة في إجتماعه رقم (٢) بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤ من بينهم رئيس اللجنة، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	р
مراقب حسابات وعضو الجمعية	السيد/ د. شعيب عبدالله شعيب	١
مراقب حسابات وعضو الجمعية	السيد/ وليد عبدالله العصيمي	۲
مراقب حسابات وعضو الجمعية	السيد/ قيس نصف النصف	٣
مراقب حسابات وعضو الجمعية	السيد/ طلال يوسف المزيني	٤
أمين سر مجلس الإدارة	السيد/ صقر مبرك الحيص	٥
رئيس لجنة مراقبي الحسابات	الدكتور/ علي عويد الرخيص	٦
رئيس اللجنة القانونية	السيد/ عبداللطيف محمد جوهـر	٧

وتتمثل مهام وإختصاصات لجنة مراجعة مواد القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١ بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات في المراجعة الشاملة لمواد قانون مزاولة المهنة والسعي نحو تقديم مشروع قانون متكامل لوزارة التجارة والصناعة ومجلس الأمة.

ى) الهيئة الإدارية للمؤتمر المهنى الخامس للمحاسبة والمراجعة:

تم تشكيل الهيئة الإدارية للمؤتمر المهني الخامس للمحاسبة والمراجعة من عدد (٧) أعضاء بموجب قرار مجلس الإدارة في إ إجتماعه رقم (٣) بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣١ من بينهم رئيس الهيئة الإدارية للمؤتمر، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	р
رئيس الهيئة الإدارية للمؤتمر	السيد/ أحمد مشاري الفارس	١
الأمين العام للمؤتمر	الدكتور/ عدنان حسن الحسن	٢
رئيس اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر	السيد/ صقر مبرك الحيص	٣
المنسق العام للمؤتمر	السيد/ طارق سليمان الكندري	٤
رئيس لجنة المراسيم والاستقبال	السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ	٥
رئيس اللجنة المالية	السيد/ راشد عوض الرشيدي	٦
رئيس لجنة العلاقات العامة والإعلام	السيد/ عبدالله سليمان الكندري	٧

وتتمثل مهام وإختصاصات الهيئة الإدارية للمؤتمر المهني الخامس للمحاسبة والمراجعة في الإشراف الكامل على أعمال وفعاليات المؤتمر إدارياً ومالياً وفنياً.

ك) لجنة متابعة قوانين مجلس الأمة:

تم تشكيل لجنة متابعة قوانين مجلس الأمة من عدد (٧) أعضاء بموجب قرار مجلس الإدارة في إجتماعه رقم (٧) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣١ من بينهم رئيس اللجنة، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	Ъ
رئيس اللجنة	السيد/ أحمد مشاري الفارس	١
عضو اللجنة	السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ	۲
عضو اللجنة	السيد/ صقر مبرك الحيص	٣
عضو اللجنة	السيد/ راشد عوض الرشيدي	٤
عضو اللجنة	السيد/ طارق سليمان الكندري	٥
عضو اللجنة	السيد/ صباح مبارك الجلاوي	٦
عضو اللجنة	السيد/ ضاري علي الهاجري	٧

وتتمثل مهام وإختصاصات لجنة متابعة قوانين مجلس الأمة بإعتبارها المثل الفني لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لدى مجلس الأمة ومن أهم أهدافها هي فتح قنوات حقيقية مع السلطة التشريعية لإبداء رأي (المحاسبين ومدققي الحسابات) المهني في القوانين والتشريعات ذات الطابع المالي والاقتصادي.

ل) اللجنة الفنية لمسابقة الكويت الأولى للأخلاقيات المهنية:

تم تشكيل اللجنة الفنية لمسابقة الكويت الأولى للأخلاقيات المهنية من عدد (٤) أعضاء بموجب قرار مجلس الإدارة في إ إجتماعه رقم (٨ و ٩) بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٨، وتضم اللجنة من السادة:

الصفة	الأسما	р
رئيس اللجنة	السيد/ أحمد مشاري الفارس	1
عضو اللجنة	الدكتورة/ منال حمد الحساوي	۲
عضو اللجنة	السيد/ طارق سليمان الكندري	٣
عضو اللجنة	السيد/ صباح مبارك الجلاوي	٤

وتتمثل مهام وإختصاصات اللجنة الفنية لمسابقة الكويت الأولى للأخلاقيات المهنية في الإشراف الكامل وإدارة المسابقة من الناحية الإدارية والمالية والفنية.

٧/٣ اللجان الخارجية:

أ) لجنة القيد بوزارة التجارة والصناعة:

يمثل الجمعية في عضوية اللجنة بعدد إثنين من مرشحيها، حيث تختص اللجنة في النظر بطلبات قيد مراقبي الحسابات الجدد بعد التأكد من توفر الشروط الواجبة لمزاولة المهنة.

ب) لجنة التأديب بوزارة التجارة والصناعة:

يمثل الجمعية في عضوية اللجنة بعدد إثنين من مرشحيها، حيث تختص اللجنة في النظر في المخالفات المهنية التي قد تصدر من بعض مراقبي الحسابات المزاولين وإصدار القرارات المناسبة بشأنها.

ج) لجنة التأديب الإستئنافية بوزارة التجارة والصناعة:

يمثل الجمعية في عضوية اللجنة بعدد إثنين من مرشحيها وبرئاسة مستشار بمحكمة الإستئناف حيث تختص اللجنة في النظر بالتظلمات المقدمة من مراقبي الحسابات ممن صدر بهم أحكام تأديبية من لجنة التأديب والمخالفين لأحكام القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.

د) اللجنة الفنية لوضع القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق بوزارة التجارة والصناعة:

تشارك الجمعية كعضواً دائماً في اللجنة الفنية لوضع القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق بوزارة التجارة والصناعة، حيث تختص اللجنة بمراجعة ودراسة القواعد المحاسبية التي يتم إعداد الميزانيات والتقارير المالية على أساسها وإجراء التعديلات المناسبة وفق ما تتطلبه ممارسة المهنة وحسب ما يستجد من تطورات مهنية على الساحة المحلية والدولية.

هـ) لجنة وضع قواعد وإجراءات إمتحان مزاولة مهنة مراقبة الحسابات بوزارة التجارة والصناعة:

يمثل الجمعية في عضوية اللجنة بعدد ثلاثة من مرشحيها، حيث تتكون من عدد خمسة أعضاء من الجمعية يرأسها ممثل عن وزارة التجارة والصناعة، كما تختص اللجنة بالنظر في وضع المعايير والأسس والضوابط الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات وتنظيم الامتحان وإختيار المواد والأساتذة لوضع الامتحان وغيرها من جميع الأمور المتعلقة بالامتحان وهي لجنة وزارية مستقلة تتبع بقراراتها سلطات وزارة التجارة والصناعة المستمدة من القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١.

و) لجنة دراسة تقارير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة السنوية للجهات بجهاز متابعة الأداء الحكومي:

تشارك الجمعية كعضواً دائماً في لجنة دراسة تقارير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة السنوية للجهات وبرئاسة رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي، حيث تختص اللجنة بمراجعة جميع التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة للجهات الحكومية التي تخضع لرقابتة.

ز) لجنة تنظيم مزاولة عمل الشركات المهنية بوزارة التجارة والصناعة:

يمثل الجمعية في عضوية اللجنة بعدد مرشح واحد، برئاسة وكيل وزارة التجارة والصناعة وممثلين عن وزارة التجارة والصناعة، وزارة الصحة، بلدية الكويت بالإضافة إلى جمعية المحامين الكويتية، حيث تختص اللجنة في وضع صيغة قانونية للشروط والضوابط بإصدار تراخيص بمزاولة المهن وفقاً لما ورد في المرسوم بقانون الشركات رقم (٢٥) بسنة ٢٠١٢ والمعدل بقانون (٩٧) لسنة ٣٠١٣ بشأن تراخيص المحلات التجارية، وإقتراح مشروع قرار وزاري بهذه الضوابط والشروط وإجراءات ومتطلبات توفيق أوضاع الشركات القائمة.

ح) اللجان الرئيسية لصندوق المتعثرين بوزارة المالية:

تشارك الجمعية فى عضوية اللجان الرئيسية لصندوق المتعثرين المعاد تشكيلها، بعدد أثنين من مرشحيها وهى اللجان التى تختص بإقرار التسويات المقترحة لمعالجة الديون المتعثرة لصندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين فى سداد القروض الإستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الإستثمار والمشكلة بقرار من مجلس الوزاراء الموقر طبقاً للقانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار.

ط) لجنة تقييم المحاسبين العاملين بالهيئة العامة للرياضة:

يمثل الجمعية في عضوية اللجنة بعدد أربعة من مرشحيها، حيث تتكون من عدد سنة أعضاء برئاسة الهيئة العامة للرياضة، كما تختص اللجنة بتقييم المحاسبين العاملين بالهيئة (عقد ثاني، بند مكافآت).



الإستضافات واللقاءات:

ا – (المحاسبين والمراجعين) التقت مراقبي الحسابات لمناقشة مقترح الجمعية في وضع ضوابط تأسيس الشركات:

عقد مجلس الإدارة لقاء مع السادة/ مراقبي الحسابات وذلك في يوم الأربعاء الموافق آ يناير ٢٠١٦ لمناقشة مقترح الجمعية في وضع ضوابط تأسيس الشركات المهنية لتقديم خدمات محاسبية ومراقبة الحسابات بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة. ويأتي هذا اللقاء على حرص مجلس الإدارة في المساهمة بتنظيم قواعد مهنة المحاسبة والمراجعة والعمل على الإحتفاظ بمستوى عال عند الترخيص للأشخاص ذوي المؤهلات ليصبحوا محاسبين قانونيين والمساهمة أيضاً في النهضة الإقتصادية بالبلاد والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة.





٢ – إستضاف تلفزيون مجلس الأمه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية:

إستضاف تلفزيون مجلس الأمه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في برنامج «نبض المجتمع المدني» وذلك في يـوم الأربعاء الموافق آ إبريل ٢٠١٦، حيث شارك في اللقاء التلفزيوني كل من: السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ - نائب رئيس مجلس الإدارة والسيد/ صقر مبرك الحيص - أمين السر.

وتأتي مشاركه الجمعيه بهذا العمل المميز، حرصها في تسليط الضوء على الدور الكبير الذي تقدمه جمعيات النفع العام وتحديداً جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وإسهاماتها الكثيره على الصعيدين الإقليمي والعربي وما تقدمه من إنجازات تصب في صالح الوطن والمواطن في خدمة مهنتى المحاسبة والمراجعة.



٣ – (المحاسبين والمراجعين) أقامت حملة للتبرع بالدم في مقرها:

أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حملة لأعضائها للتبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم وذلك يـوم الأربعـاء الموافق ٣٠ مارس ٢٠١٦ في مقر الجمعية من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة الثامنة مساءً.

وقال رئيس اللجنة الثقافية والإجتماعية في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ عبدالله سليمان الكندري أن أعضاء الجمعية حضروا إلى مقر الجمعية للتبرع بالدم الذي يعتبر واجباً إنسانياً ووطنياً وصحياً في الوقت نفسه.

وقال الكندري أن حملة التبرع بالدم التي تنظمها الجمعية تندرج ضمن الأنشطة الإنسانية والوطنية التي تقوم بها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في إطار مسؤليتها الإجتماعية تجاه المجتمع وتسعى من خلاله لتحقيق العديد من الأهداف التي تصب في المصلحة العامة ومصلحة أعضائها.

وأشاد الكندري ببنك الدم والدور الكبير الذي يقوم به وجهود العاملين فيه وتجاوبهم السريع لدعوة الجمعية للحضور إلى مقرها لتنفيذ حملة التبرع هذه.









٤ – (المحاسبين والمراجعيــن) مــن أشــد الداعميــن للفعالىات والانشطه البيئية:

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية زميلتها جمعية حماية البيئة الكويتية إحتفالية ساعة الأرض وذلك في يوم السبت الموافق ۱۹ مارس ۲۰۱٦

حيث أكدت الجمعية حرصها الشديد على ترجمة إستراتيجيتها للعامي ٢٠١٥-٢٠١٦ على أرض الواقع من خلال تفعيل الشراكه الحقيقيه مع زميلاتها جمعيات النفع العام.

> أن مجلس الإداره حريص كل الحرص على مد أواصر التعاون مع جمعيات النفع العام لاسيما المتخصصه منها، حيث شاركت الجمعية في إحتفاليه ساعة الأرض مع جمعية حماية البيئة الكويتية من شأنه دعم الوعى البيئي وحماية الأرض من مخاطر التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة بترشيد

الإستهلاك المفرط للطاقة وتحقيق الإستدامه البيئيه لتصبح ثقافه تلتزم بها مؤسسات الدوله على غراء مؤسسات المجتمع المدني.

وفي الختام، تقدم الفارس بالشكر الجزيل لمجلس إدارة جمعية حماية البيئة الكويتية على هذا النشاط، متمنين لهم دوام التوفيق والسداد.





ه – الرئيس الفخرى لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يوسف صالح العثمان يقيم مأدبة عشاء:

بدعوة كريمة من الرئيس الفخرى لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية: «يوسف صالح العثمان» إحتفلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على شرف أعضاء الجمعية العمومية بالعم/ يوسف صالح العثمان - الرئيس الفخري للجمعية بمناسبة تكريمه كرائد من رواد المحاسبة في دول مجلس التعاون الخليجي من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حفل العشاء الذي أقيم مساء يوم الثلاثاء الموافق ٣ مايو ٢٠١٦ في مقر الجمعية.















٦ (المحاسبين والمراجعين) عقدت لقاءات مع مراقبي الحسابات لمناقشة التعديلات المتعلقة بالقانون رقم (ه) لسنه ١٩٨١:

عقد مجلس الإدارة عدة لقاءات مع السادة/ مراقبي الحسابات وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٢٠ يناير و ٣ فبراير ٢٠١٦ لمناقشة التعديلات المتعلقة بالقانون رقم (٥) لسنه ١٩٨١ بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات واللائحة التنفيذيه لهيئة أسواق المال، وتحديداً الباب الخامس – الجزء الخاص بمراقبي الحسابات. ويأتي هذا اللقاء على حرص مجلس الإدارة في المساهمة بتنظيم قواعد مهنة المحاسبة والمراجعة والعمل على الإحتفاظ بمستوى عال عند الترخيص للأشخاص ذوي المؤهلات ليصبحوا محاسبين قانونيين بالإضافة إلى تذييل الصعاب والسعي نحو حل المشكلات التي تواجه الساده/ مراقبي الحسابات والمساهمة في النهضة الإقتصادية بالبلاد والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة كوزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال.



٧ – (المحاسبين والمراجعين) نظمت دورة لكرة القدم خلال شهر رمضان المبارك برعاية عضو مجلس الامة السيد/راكان يوسف النصف:

نظمت اللجنة الثقافية والإجتماعية في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دورة لكرة القدم برعاية كريمة من النائب راكان نصف النصف وذلك يومي الجمعة والسبت ٢٤ – ٢٥ يونيو ٢٠١٦ وتأتي هذه الدورة ضمن عدة نشاطات إعتادت الجمعية على إقامتها بهدف توطيد العلاقات الإجتماعية بين أعضائها وتوثيق التواصل في شهر الرحمة.

حيث أجريت قرعة الدورة يوم الخميس الموافق ٢٣ يونيو ٢٠١٦ والتي شارك فيها (١٤) فريق من أعضاء الجمعية وهم:

١- محاسبين الفريج.

٢- فرسان الديرة.

٣- الأزوري.

٤- الحزم.

٥- العلاطي.

٦– الكندري.

٧- أتليتكو مدريد.

٨- شهداء الصادق.

٩- ديوان المحاسبة.

١٠ - الحيدر .

١١– عمير العمير.

١٢ – الدعيج.

KPC Finance - 17

CAR Shower - 12

وأقيمت فاعليات الدورة على ملعب جمعية المعلمين الكويتية بمنطقة الدسمة خلال الفترة المسائية إبتدءً من الساعة الثامنة مساءً.























الفعاليات في اليوم الثاني ٢٥ يونيو ٢٠١٦:

وفي ختام الدورة بحضور ورعاية السيد/ راكان يوسف النصف – عضو مجلس الأمة، توج فريق "ديوان المحاسبة" الفائز بالمركز الأول. وتقدم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لكل من ساهم في إنجاح فعاليات الدورة من فرق مشاركة ولجان عاملة ومنظمة وشركات راعية، شركة الإتصالات الكويتية

"فيفا" ودي بي كار ووش ورويال وود والشكر موصول للنائب/ راكان يوسف النصف - راعي البطولة ورئيس وأعضاء اللجنة الثقافية والإجتماعية.

وفي الختام تقدم السيد عبدالله سليمان الكندري رئيس اللجنة الثقافية والإجتماعية بالجمعية بالشكر لإعضاء الجمعية المشاركين بهذه الدورة.













٨ – (المحاسبين والمراجعين) تعقد غبقتها السنوية:

عقدت الجمعية غبقتها السنويه في فندق جي دبليو ماريوت، بحضور أعضاء مجلس الإدارة ولفيف من أعضاء الجمعية العموميه بالإضافة إلى المسئولين في الدولة لتبادل التهاني والتبريكات، وذلك يوم الأربعاء الموافق ١٥ يونيو ٢٠١٦.





























































9 – اللقاء الأول لنادي المحاسبين الثقافي:

عقد نادي المحاسبين الثقافي إحدى المراكز التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لقاءه الأول وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ١٢ يوليو ٢٠١٦ بدار العثمان.

وتضمن اللقاء مناقشة كتاب «الأب الغني والأب الفقير» للكاتب روبرت تي. كيوساكي. كما شارك في اللقاء المستشار/ صلاح الجيماز - إستشاري السلوك الإستهلاكي.



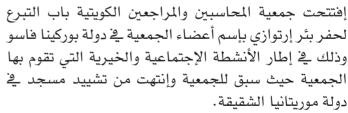






١٠ – (المحاسبين والمراجعين) أطلقت حملة تبرع لحفر بثر ماء في منطقة صحراوية في بور كينا فاسو:

سكانها يعتمدون على المياه الراكدة مما ساهم في إنتشار الأوبئة والإمراض (المحاسبين والمراجعين) أطلقت حملة تبرع لحفر بئر ماء في منطقة صحراوية في بوركينا فاسو ليخدم أكثر من ٢٠٠٠ شخص.



وبهذه المناسبة قال رئيس اللجنة الثقافية والإجتماعية في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ عبدالله سليمان الكندري أن الجمعية تدأب على تنفيذ المشاريع الخيرية في مختلف دول العالم أسوة ببلد الخير الكويت التي تعتبر مثالاً عالمياً بالعمل الإنساني والخيري وبشهادة من الأمم المتحدة. وأضاف الكندري أن المشروع في بوركينا فاسو يتمثل في حفر وأضاف الكندري أن المشروع في بوركينا فاسو يتمثل في حفر



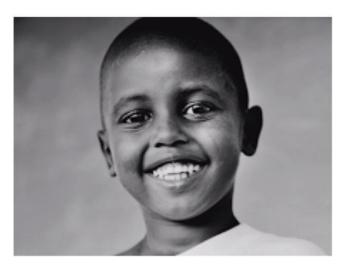
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

بئر إرتوازي بعمق يتراوح مابين ٢٠ إلى ٦٠ متراً ومزود بمضخة يدوية يستفيد منه أكثر من ٢٠٠٠ شخص في مناطق تفتقد إلى المياه بصورة كبيرة وتعاني من شح في هذه الثروة الكبيرة. وذكر الكندري أن البئر ذو أهمية كبيرة حيث يقع بمنطقة تبعد عنها المياه مما يرهق الأهالي للوصول إلى الماء الذي يشربونه

ويسقون منه إنعامهم ويسدون إحتياجاتهم الأخرى نظراً للبيئة الصحراوية وضيق ذات اليد وضعف موارد الدولة فيلجأ الأهالي لمياه الإمطار غير المتحركة مما تسبب لهم الإمراض وتكثر الأوبئة.

وقال الكندري أنه لتلك الأسباب جاءت فكرة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بحفر بئر يعمل على توفير المياه النظيفة والنقية لسكان تلك المناطق الصحراوية.

وأشار إلى أن قيمة المشروع تبلغ ٢٤٠٠ دينار كويتي تم إستقبال التبرعات من خلال موقع جمعية العون المباشر حيث صمم الموقع لتقبل التبرعات لبئر أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وبفضل الله سبحانه وتعالى، أغلق هذا المشروع الخيري والإنساني بالكامل، خلال شهر رمضان المبارك أعاده الله على الجميع بالخير واليمن والبركات.



اا – (المحاسبين والمراجعين أقامت مسابقتها الأولى لحفظ القرآن الكريم:

أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مسابقة حفظ القران الكريم في دورتها الأولى وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢١ يونيو ٢٠١٦ ضمن أنشطة الجمعية في شهر رمضان المبارك. حيث أقيمت المسابقة تحت إشراف فضيلة الشيخ/ جزاع الصويلح – استاذ القران والتجويد في كلية الشريعة بجامعة الكويت، وتتكون الجوائز على النحو التالي: الجائزة الأولى ١٠٠ دينار كويتي والجائزة الثانية ٧٠ ديناراً فيما ستصل قيمة الجائزة للفائز الثالث إلى ٥٠ ديناراً.

ومن شروط المسابقة أن يكون المتسابق أو المتسابقة من أبناء أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتيين وأن الايقل عمر المتسابق عن السبعة أعوام ولا يتجاوز إثني عشر عاماً. كما يحق للمتسابق إختيار الجزء الراغب في تسميعه من أجزاء

القران الكريم عقب صلاة التراويح في مقر الجمعية. وأن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أخذت على عاتقها إقامة العديد من الأنشطة الرمضانية لما لهذا الشهر من أهمية في حياة الكويتيين بشكل عام وأعضاء الجمعية بشكل خاص فضلاً عن كونه فرصة لتعزيز الروابط مع أعضاء الجمعية وأسرهم.

وفي الختام، أسفرت المسابقة عن فوز أبناء الأعضاء المشاركين وهم على النحو التالي:

- المركز الأول: عمر عيسى الديحاني.
- المركز الثاني: صالح يوسف الوشمي.
 - المركز الثالث: سارة صقر الحيص.











١٢ – اللقاء الثاني لنادي المحاسبين الثقافي:

عقد نادي المحاسبين الثقافي إحدى المراكز التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لقاءه الثاني وذلك في يوم



الثلاثاء الموافق ٩ أغسطس ٢٠١٦ بدار العثمان. وتضمن اللقاء مناقشة كتاب «الدماغ الخارق» للكاتب ديباك شوبرا.







١٣ -اللقاء الثالث لنادي المحاسبين الثقافي:

عقد نادي المحاسبين الثقافي إحدى المراكز التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لقاءه الثالث وذلك في يوم



الثلاثاء الموافق ٦ سبتمبر ٢٠١٦ بدار العثمان. وتضمن اللقاء مناقشة كتاب «خطتك في ساعة» للكاتب عبدالله العثمان.



١٤ –نادي المحاسبين الثقافي يعقد لقاءه الرابع:

عقد نادي المحاسبين الثقافي إحدى المراكز التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لقاءه الرابع وذلك في يوم

الثلاثاء الموافق ٤ أكتوبر ٢٠١٦ بدار العثمان. وتضمن اللقاء مناقشة كتاب «أغنى رجل في بابل» للكاتب جورج كلاسون.





ها -نادى المحاسبين الثقافي يعقد لقاءه الخامس:

عقد نادي المحاسبين الثقافي إحدى المراكز التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لقاءه الخامس وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ١ نوفمبر ٢٠١٦ بدار العثمان. وتضمن اللقاء مناقشة مقالات الكاتب م. فراس السالم.



١٦ –نادي المحاسبين الثقافي يعقد لقاءه السادس:

عقد نادي المحاسبين الثقافي إحدى المراكز التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لقاءه السادس وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠١٦ على شارع الخليج العربي. وتضمن اللقاء حرص أعضاء النادي لممارسة رياضة المشي مع مناقشة بعض الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.



٦٦ –(المحاسبين والمراجعين) كرمت المتطوعين والمتطوعات في لجانها العاملة لعام ٢٠١٥ وأعلنت بناء مقرها الجديد:

كرّمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المتطوعين والمتطوعات من أعضاء الجمعية العمومية والمختصين الداعمين المشاركين في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للجمعية، بالإضافة إلى موظفي وزارة التجارة والصناعة المتطوعين في الملتقى السنوى العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي أقيم في دولة الكويت خلال الفترة من ٢٠-٢١ إبريل ٢٠١٦ بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية. ويعكس الإحتفال إهتمام الجمعية بالنشاط التطوعي ودعم القائمين عليه بما يعمل على الارتقاء بمستوى البرامج التطوعية الفنية والمهنية التي تتفّدها الجمعية من أجل خدمة المهنة وإلممتهنين من المحاسبين ومرقبى الحسابات في دولة الكويت. وأقيم الاحتفال يوم الأربعاء الموافق ٢٧ إبريل ٢٠١٦، بحضور عددا من المؤسسين ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة الجمعية السابقين بالإضافة إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

وألقى السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس الجمعية كلمة أشار فيها إلى أن هذا اليوم يمثل عيداً للجمعية حيث يتم الاحتفاء بتكريم العمل التطوعي ممثلاً في الجهد الذي بذله أعضاء اللجان الدائمة والمؤقتة واللجان الفنية خلال الفترة

الماضية في خدمة المهنة والمتهنين مؤكداً في سياق كلمته أن هناك مضاعفة بذلت من أجل الدفع بالمجتمع نحو الوقوف مع مهنة المحاسبة والمراجعة والاهتمام بالممتهنين ومراقبي الحسابات بما يحتاجونه من خدمات، كما إن حفل التكريم جاء تتويجا للجهود التي بذلتها اللجان العاملة خلال السنة الماضية والتي شكلت منعطفاً مهماً في دور الجمعية المكمل للمجتمع وأن التكريم ما هو إلا تعبير بسيط من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في دعم الجهود التطوعية التي يبذلها أعضاء اللجان والمختصين من أجل الاهتمام بالمهنة والممتهنين على حد سواء، وفي كلمة مماثلة للسيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ - نائب الرئيس، حيث أشار بشكل خاص إلى ما بذله أعضاء اللجان من جهد غير عادي بالتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة مؤكدا أن التكريم ما هو إلا لمسة شكر ووفاء لكل المخلصين الذين جعلوا من العمل التطوعي منهاج عمل في حياتهم مُضيفا أن الوقوف بجانب المهنة من أفراد المجتمع يعد من الأعمال النبيلة التي تعبر عن أعمق مشاعر وختم كلمته بالشكر الجزيل للرئيس الفخرى لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العم/ يوسف صالح العثمان على دعمه المتواصل للجمعية وأعضاء مجلس إدارتها من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

بعد ذلك ألقى السيد/ صقر مبرك الحيص – أمين سر مجلس الإدارة، كلمة والتي عبر عن أهمية المناسبة وعمّا يتركه التعاون من أثر في النفس وما يحققه التطوع من سمو للفرد والمجتمع وما يغرسه من بهجة في نفوس المتطوعين، حيث أعلن عن من خلال هذا الحفل الكريم، توقيع عقد بناء المقر الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مع الشركة الإنشائية. وتابع الأعضاء المكرمين عرضاً مرئياً عن المقر الجديد وما يحتويه من إمكانيات فنية عالية.

يتكون المبنى الجديد للجمعية من طابقين؛ مساحة الطابق الأول ما يقارب ١٣٠٠ متر مربع ومساحة الطابق الثاني ما يقارب ٩٥٥ متر مربع، مساحة السطح ما يقارب ١١٥ متر مربع وذلك بإجمالي البناء مايقارب ٢٢٤٦ متر مربع للمبنى كاملاً. ويحتوي مبنى الجديد على مدخل رئيسي ومدخل جانبي للضيوف بالإضافة لمدخل ثالث خاص بالجهاز الإداري والتنفيذي.

يتكون الطابق الأرضي من خمسة أقسام: ثلاثة منها للجهاز الإداري والتنفيذي والإستقبال وقسم الحديقة الداخلية وآخر عبارة عن ديوان بمساحة ١٤٥ متر مربع مرفق معه قاعه للبوفيه ومطبخ تحضيري مع مصليات للنساء والرجال وذلك لإستقبال المحاسبين والمراجعين والضيوف من خارج الجمعية حرصاً منها على التواصل والترابط مع المجتمع.

إنتقالاً للطابق الأول حيث تم تخصيص خمس قاعات مهيئة بأحدث الإمكانات التقنية الحديثه لتقديم البرامج التدريبيه والتأهيليه وورش العمل التي تخص مهنتي المحاسبة والمراجعة. كما تم تصميم مسرح مجهز لإستضافة فعاليات الجمعية الرسمية كإجتماعات الجمعية العمومية ومؤتمراتها و ندواتها الدورية بمساحة ١٢٠ متر مربع ومركز معلومات مجهز بأحدث الوسائل التقنيه الحديثه المحتويه على أهم المصادر والمراجع والدوريات اللازمة لخدمة الأعضاء الباحثين في الجامعات والمعاهد الأكاديمية بالإضافة لمركز مجهز لتصوير الأوراق والمستندات اللازمة للطلبة والباحثين.

وفي الختام، قام رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والرئيس الفخري للجمعية بتكريم المشاركين والمساهمين والداعمين للعمل التطوعي وأعضاء وعضوات لجان الجمعية المختلفة.



































١٧ –(المحاسبين والمراجعين) نظمت رحلة لأعضاء الجمعية إلى القرية التراثية بجزيرة فيلكا:

نظمت اللجنة الثقافسة والإجتماعية في الجمعية رحلة بحرية إلى جزيرة فيلكا لأعضائها وذلك يوم السبت ١٥ اكتوبر ٢٠١٦ بالتعاون مع شركة ايكاروس المتحدة للرحلات البحرية على متن اليخت البحري (بنت الخير).

وتضمنت الرحلة عدة أنشطة وتم توفير وجبة غداء وديوانية للأعضاء وبلغت رسوم الإشتراك في هذه الرحلة ١٠ دنانير للفدد.

وبهدة المناسبة أوضح السيد عبدالله الكندري رئيس اللجنة



الثقافية والإجتماعية أن التجمع كان من المارينا كريسنت في اشخاص بحد اقصى لمحدودية الاماكن. منطقة السالمية حيث تضمنت الرحلة وجبة غداء موضحا ان رسوم الرحلة بلغت عشرة دنانير للشخص الواحد فقط ويحق لكل عضو من اعضاء الجمعية اصطحاب عدد خمسة

واشار الى ان الجمعية قامة بتوفير ديوانية للرجال وأخرى خاصة بالسيدات في القرية التراثية مؤكداً على ضرورة التواجد قل انطلاق الرحلة بنصف ساعة لعملية التسجيل.









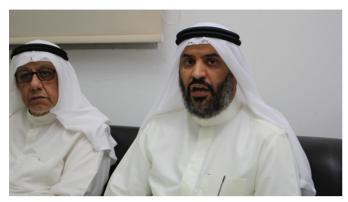
١٨ – (المحاسبين والمراجعين) شاركت في إذاعة دولة الكويت:

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في البرنامج الثاني ٥, ٩٧ - إذاعة دولة الكويت كل يوم جمعة، مع السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ - نائب رئيس مجلس الإدارة، حيث دار الحوار حول جمعيات النفع العام مع تسليط الضوء علي أعمال وأنشطة (المحاسبين والمراجعين).



المحاسبين والمراجعين) أقامت لقاءً مفتوحاً لثلاثة مرشحين في ثلاث دوائر إنتخابية مع أعضائها الطلاع على برامجهم ومطالبات أعضائها من (امة ٢٠١٦):

(المحاسبين والمراجعين) أقامت لقاءً مفتوحاً لثلاثة مرشحين في ثلاث دوائر إنتخابية مع أعضائها للاطلاع على برامجهم ومطالبات أعضائها من (امة ٢٠١٦).











٢٠ –نادي المحاسبين الثقافي يعقد لقاءه السابع مع الاستاذة/شيخة مندني:

عقد نادي المحاسبين الثقافي إحدى المراكز التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لقاءه السابع مع الاستاذة/شيخة مندني – استشارية زوجية ومديرة مشروع مودة للمتزوجين حديثاً والمقبلين على الزواج وذلك في يوم الثلاثاء الموافق 7 ديسمبر ٢٠١٦. حيث ناقش الأعضاء كتاب الرجال من المريخ والنساء من الزهرة وتطرقت الاستاذة/ شيخة لأهم النقاط في الكتاب مع إضافة المعلومات التي تفيد المجتمع الخليجي.



اندى المحاسبين الثقافي عقد لقاءه الأول العام ٢٠١٧:

ناقش أعضاء نادي المحاسبين الثقافي في اللقاء الأول لعام ٢٠١٧ كتاب (الراهب الذي باع سيارته الفيراري) للكاتب والمدرب روبن شارما وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ١٠ يناير ٢٠١٧. وهو من الكتب القيمة جداً التي احتوت على نصائح مهمة للذات وممارسات يومية تساعد الشخص على تحسين حياته للأفضل. وقد قيم الأعضاء الكتاب بدرجة ٤ من ٥، واتفقوا على أن الكتاب جميل واسلوب الكاتب رائع ولكن الترجمة العربية قللت من جودة المعنى ولم يختلف الأعضاء على ترشيح الكتاب للآخرين.



٢٢ -مجلس (المحاسبين والمراجعين) استقبل النائب/البابطين:

تشرف مجلس (المحاسبين والمراجعين) بزيارة النائب/ عبدالوهاب البابطين لمقر الجمعية على هامش اجتماع مجلس الإدارة الدوري، وذلك يوم الأثنين الموافق ٢٦ ديسمبر ٢٠١٦. دار اللقاء حول أهم التحديات التي تواجهها مهنتي المحاسبة والمراجعة في المرحلة المقبلة كمشروع قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات وغيرها من القوانين ذات الارتباط المباشر بأهداف وأغراض الجمعية، كما تمنى المجلس لعضوها السيد/ عبدالوهاب كل التوفيق والسداد في مسئولياته الجديدة لخدمة وطننا العزيز الكويت.



٢٣ -بمناسبة بدء مرحلة صب سقف الدور الارضى:

لقاء غداء جمع أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين حيث حضر لقاء الغداء كل من العم/ يوسف صالح العثمان والمراجعين الكويتية مع شركة المقاولات ومهندسو المكتب الهندسي بالإضافة إلى لفيف من المساهمين في مشروع المبنى الجديد للجديد، وذلك في يوم الخميس الموافق ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦، بمناسبة بدء مرحلة صب سقف الدور الارضى للمشروع الجديد.

- الرئيس الفخرى للجمعية، الدكتور/ رمضان الشراح، الدكتور/ على عويد العنزي، الدكتور/ ناصر العنزي، السيد/ ناصر الغانم بالإضافة إلى أعضاء الجمعية العمومية وموظفى الجمعية.









الندوات والحلقات النقاشية المهنية:

ا - تحالف جمعيات النفع العام: تمديد البقاء في شارع ٧١:

أكد النائب عادل الخرافي أن لجمعيات النفع العام دورا مهما في بناء كل مجتمع مدنى متحضر، فلهذا من باب الضرورة الاهتمام بها وتذليل الصعاب أمام استمرار بقائها. وقال الخرافي خلال مشاركته في ندوة «تحالف جمعيات النفع العام بشارع ٧١» التي أقيمت في البيت الكويتي للأعمال الوطنية مساء أمس الأول ان بعض الناس قابليتهم للمجتمع المدنى محدودة، ويتساءلون عن دوره برغم ان صحة المجتمع في تطور، وان يأخذ الرأى الحر منه. وأضاف ان تلبية الدعوة للحضور واجب، لكن هناك قصورا فكريا في التعامل مع المجتمع المدنى ليس في الكويت وحدها انما في عدد من الدول العربية، وليس في الكويت فقط لديها المعاناة نفسها فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدنى بالنظرة الدونية لها، واضاف الخرافي انه قبل ٣ سنوات تم التمديد للجمعيات، ولا نعرف مبررات انتهائه، وسنسأل الحكومة لمعرفة حقيقة الوضع، لافتا الى ان المعروف هو وجود مقار لعدد من جمعيات النفع العام، بينما هناك جمعيات اشهرت بعد الغزو، وما لديها مقر، وبنى لها مقر على أحدث مستوى بفضل نفوذها، وحصلت على دعم من الحكومة، ما يعنى ان مؤسسات المجتمع المدنى في الاساس تعانى من مشكلة، وهناك تقصير حكومي في التعامل معها، وقد لا يكون مقصودا انما قصور فكرى لمن لا يقدرون قيمته وتعهد الخرافي بتوجيه سؤال إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، حول وضع جمعيات شارع ٧١ لمعرفة رأيها في القضية، وكذلك سأعرض الأمر على سمو رئيس الوزراء، وتقديم مناشدة الجمعيات بالتمديد لها للبقاء في مواقعها الحالية. مزيدا من الوقت:

من جهته، أكد رئيس بيت الكويت للأعمال الوطنية الدكتور يوسف العميري انه لا يوجد مشكلة في ان ننتقل، لكن نحتاج مزيدا من الوقت، وكذلك نحتاج الى مبنى، وما لدينا هو ارض في منطقة غرناطة فقط، اي المطلوب تمديد وبديل مناسب، مناشدا رئيس الوزراء التدخل في الامر وقال العميري إن بيت الكويت للأعمال الوطنية تكلف أكثر من ٢٠٠ ألف دينار، وهناك اتفاقية مع ٢٨ دولة لها من دول التحالف التي شاركت في تحرير الكويت، لأن كل دولة لها جناح انشأته على حسابها، ما يحتاج مخاطبة سفارات هذه الدول قبل ازالته. وأضاف ان البيت يستقبل ١٠٠ طالب يوميا ومدرج في منهجهم الدراسي، وهدمه جريمة بحق التاريخ والانسانية والمجتمع. توقف ٢٠ مكتب تدقيق:

قال رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين احمد الفارس ان الجمعية انشئت في المراجعين وتضم تطلعات المحاسبين والمراجعين وتقيم



دورات تأهيلية وتدريبية محلية وخارجية، وهي منضمة للاتحاد الدولي للمحاسبين العربي والعالمي والخليجي، ومرتبطة ارتباطا مباشرا بها بشكل يومي، واذا ازيلت واغلقت فلن تمارس دورها بشكل مباشر، وسيتوقف ٢٠ مكتب تدقيق حسابات، فضلا عن مصالح المكاتب المرتبط بالاقتصاد الوطني، لأن الجمعية معتمدة لكل المدققين، وكذلك تقدم الرأي والمشورة الفنية لكل وزارات الدولة، وكذلك سيتوقف تقديم الدورات التدريبية التي تعكف عليها الآن. وأضاف الفارس: لدينا موقع بديل بميدان حولي، وبدأنا في خطة انشائه، واعتمدنا المخططات والتراخيص برغم مواردنا المالية المحدودة، ولا يمكن ان يستمر نشاط الجمعية لحين انتهاء البنيان إلا بإيجار مكان آخر، ولا نقوى على تحمل هذه التكاليف، ما يحتاج التمديد بعض الوقت.

عزوف المتطوعين:

ذكرت رئيسة الجمعية الكويتية لحماية البيئة وجدان العقاب أن الجمعية قديمة جدا، وتأسست عام ١٩٧٤، وأنشطتها في حماية البيئة وتوعية المجتمع بأهمية المحافظة عليها، فضلا عن تقديمها برامج بيئية لشرائح كبيرة من الطلبة، اضافة لمساهمتها في تشريع عدد من القوانين التي تنص على حماية البيئة ومشاركة الجمعية مع البرامج العالمية للحفاظ على البيئة، وإذا تمت ازالتها فسوف يعزف المتطوعون عن المشاركة والتفاعل معها، وهي ضمن عشر جمعيات نفع عام في شارع ٧١ وكشفت العقاب النقاب عن ان الجمعيات في منها لا تملك بديلا، وع فقط لديها ارض مخصصة من دون انشاءات او مبان، مطالبة مجلس الامة بالتدخل لإنهاء المشكلة.

٦ – (المحاسبين والمراجعين) شاركت في الحوار المفتوح:

مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الحوار المفتوح تحت عنوان (جمعيات النفع العام في شارع ٧١ بين الانجاز والتحديات) وذلك في يوم الاحد الموافق ٢٤ إبريل ٢٠١٦ بمقر بيت الكويت للأعمال الوطنية.

وتضمنت مشاركة الجمعية في ديوانية شارع ٧١ طموح جمعيات النفع العام في الاستقرار ووضع الحلول والتوصيات من خلال

مناقشه المحاور التاليه:

١- دور الجمعيات في خدمة المجتمع

٢- وضع الجمعيات من حيث البدائل والاراضي والتمويل

٣- الحلول والتوصيات

٤- دور مجلس الامة في المحافظة على كيان المجتمع المدني بحضور أعضاء جمعيات النفع العام في شارع ٧١ بمنطقة الشويخ الشمالي.

٣ – (المحاسبين والمراجعين) إستضافت ندوة عن قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكية (فاتكا):

أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ندوة عن قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) والسياسات الضريبية الامريكية وتأثيرها على حاملي الجوازات وحاملي الإقامة الأمريكيتان.

وتعليقاً على الندوة قال أمين سر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ صقر مبرك الحيص أن الندوة التي أقيمت بمقر الجمعية يوم الأربعاء الموافق ٢٣ مارس ٢٠١٦ بحثت موضوع يهم شريحة كبيرة تعيش في الكويت وتحتاج الى معرفة آخر المستجدات والتطورات على القوانين الضريبية في الولايات المتحدة الامريكية.

وأضاف الحيص أن نخبة من المختصين والمعنيين والمسؤولين ناقشوا في هذه الندوة لقانون الإمتثال الضريبي وآليات تطبيقه على المكلفين ضريبياً في الكويت مشيراً إلى أن الندوة تحدث فيها كل من:

- السيد/ أحمد السلمان خبير ضرائب.
- السيد/ لورينس جاستانج خبير ضرائب.
- المحامية/ مريم المؤمن مكتب مريم المؤمن للمحاماة والإستشارات القانونية.
- الدكتور/ علي عويد رخيص مراقب حسابات، مكتب الواحة لتدقيق الحسابات، ناكسيا إنترناشونال.

وبين الحيص أن أهم المحاور التي ناقشتها الندوة هي على النحو التالي: تعرف على قانون الامتثال الضريبي على حسابات الأمريكيين الخارجيه (FATCA).

من هم الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا ألقانون وماهى مسؤلياتهم تجاه الحكومه الأمريكيه.

ماهي أهداف هذا القانون وما هي عواقب عدم تقديم الإقرا ر الضريبي في الموعد المحدد.

ماهو الحلّ بالنسبة للأشخاص الذين يخضعون لهذا القانون. ما هي الآثار المترتبة على التنازل عن الجنسية الأمريكية أو الإقامة الأمريكية.



وأشار الحيص أن هذا القانون يستدعي من البنوك حول العالم إفادة السلطات الضريبية الأمريكية بحسابات المواطنين الأمريكيين أو المكلفين ضريبيا حتى يتسنى لها تحصيل تلك الضرائب.

وذكر الحيص أن على المكلفين بهذه الضرائب من المواطنين الكويتيين مراجعة مكاتب المحاماة والحصول على استشارات قانونية في هذا الصدد كي يتسني معرفة وضعهم القانوني والضرائب المكلفين بدفعها مشيراً إلى «ان قانون (فاتكا) وقعت عليه معظم دول العالم بما فيها الكويت».

من جانبه قال الخبير في شؤون الضرائب لورينس جاستانج في حديثه خلال الندوة إن فكرة تطبيق قانون (فاتكا) بدأت قبل عام ٢٠١٠ بسنوات عندما قام أحد موظفي البنوك السويسرية بتسريب معلومات عن وجود عملاء أمريكيين في البنك بأعداد كبيرة يتهربون من دفع الضرائب.

وتطرق جاستانج أن العوائد المتوقع تحصيلها من تطبيق هذا القانون تصل الى حوالي ستة مليارات دولار سنوياً «إذ ان البنوك مطالبة بتقديم بيانات للسلطات الضريبية الأمريكية عن المواطنين الأمريكيين وكل العمليات البنكية التي قاموا بها». يذكر أن قانون (فاتكا) يهدف إلى توفير المزيد من الشفافية والافصاح لمصلحة الضرائب الأمريكية عن الدخول والأصول







ويشمل القانون المواطنين الامريكيين والمقيمين الدائمين في الولايات المتحدة والخاضعين لقانون الضريبية الامريكية بموجب الانظمة الضريبة.





وقد سنت الحكومة الامريكية قانون (فاتكا) في عام ٢٠١٠ بغية مكافحة التهرب من دفع الضرائب وجعل التهرب الضريبي أكثر صعوبة على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يملكون أصولا مالية كافية في أي دولة خارج الولايات المتحدة الأمريكية.



2 – (المحاسبين والمراجعين) أقامت ندوة حول الخشوع عند سماع القرآن الكريم:

إستضافت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فضيلة الشيخ / جزاع الصويلح أستاذ القرآن الكريم والتجويد بجامعة الكويت، ندوة بعنوان: (الخشوع عند سماع القرآن الكريم) والذي قام بالقاء الضوء عن أهمية الإستماع والإنصات للقرآن الكريم موضحاً الفرق ما بين الاستماع والإنصات والتدبر في معاني القرآن الكريم بما يحتويه من روحانيات وتأثيره والسكينة التي تقع في النفوس، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ٢١ يونيو ٢٠١٦. وفي نهاية الندوة وجه رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الشكر والتقدير إلى فضيلة الشيخ / جزاع الصويلح على مشاركته القيمة في أنشطة الجمعية لشهر رمضان المبارك.



ه – (المحاسبين والمراجعين) شاركت زميلاتها من المجتمع المدنى في تقديم مقترح قانون تعيين القياديين:

شارك السيد/ صقر مبرك الحيص أمين سر جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية بالمؤتمر الصحفي الذي عقدته بعض جمعيات النفع العام مساء يوم الاثنين الموافق ١٦/٥/٢٠١٦ بشأن تقديم مقترح قانون التعيين في الوظائف القيادية والذي يهدف الى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وإيصال الكفاءات والخبرات منهم للمناصب العليا، وذلك في مقر رابطة الإجتماعيين. حيث أكد المشاركون في المؤتمر الصحافي، الذي عقدته ١٢ منظمة، بمقر رابطة الاجتماعيين بمنطقة العديلية أمس الأول، أهمية القانون المقترح من قبل المنظمات الخاص بالتعيين في الوظائف القيادية، لافتين الى انه يحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وإيصال الكفاءات والخبرات منهم للمناصب العليا.

وقال رئيس جمعية الشفافية، صلاح الغزالي، ان إعداد القانون المقترح من الجمعيات والاتحادات والروابط الـ ١٢، جاء لقناعتهم بأن التعيين في الوظائف القيادية في البلاد لا يقوم على معايير الكفاءة والجدارة، وأنه في حال استمر الوضع الراهن بلا معالجة فسوف تشهد الكويت الكثير من الأخطاء الإدارية والإخفاقات التموية والفساد المالي.

ولفت الغزالي الى «وجود خلل كبير في تعيين الكثير من القياديين في الفترة الراهنة، وسبق لسمو رئيس الوزراء ان صرّح بأن معظم القياديين جاؤوا بالواسطة»، داعيا الى «توخي الإصلاح عند اختيار القيادات في الدولة حفاظا على مصالح ومستقبل الوطن والمواطنين».

توافق وتنسيق

وأوضح الغزالي أن القانون المقترح «تم التوافق عليه مؤخرا بعد سلسلة من الاجتماعات بين المنظمات المعنية، وسيتم التنسيق بشأنه مع الجهات ذات الصلة في الدولة، وفي مقدمتها لجنة الموارد البشرية بمجلس الأمة، ونأمل أن يحظى بأولوية من

وبين أن القانون المقترح «يقوم على تشكيل مجلس الخدمة المدنية لجنة عليا لاختيار القياديين برئاسة رئيس الديوان وعضوية ستة من ذوي الكفاءة والخبرة من غير العاملين في الجهات الخاضعة للديوان، يختارهم المجلس بناء على اقتراحين مسببين يقدمهما الوزراء ورئيس الديوان، ويعمل بآلية الاختيار هذه في كل مرة يتم فيها التجديد لأى عضو في اللجنة، على أن يكون للمنظمات

قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية».

يتم فيها التجديد في عضو في التجنه، على ال يحول للمنظمات الأهلية في المجتمع المدني ممثل في هذا التشكيل». وبين أن اختصاصات اللجنة «ستكون وضع وادارة وتنفيذ نظام متكامل لتعيين القياديين بالجهات الخاضعة للخدمة المدنية،

وتقييم ادائهم والتجديد لهم، وكذلك اعفائهم في حال تطلب الأمر وفق الممارسات الدولية بالادارة الرشيدة، إلى جانب التأكد من الاجراءات التي تتم قبل خلو المنصب القيادي، والاعلان عنها، اضافة لمقابلة المرشحين للتعيين في الوظائف القيادية واختيار الشخص المناسب منهم وغير ذلك».

شراكة حقيقية

من جانبه، وصف رئيس مجلس ادارة الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الاداء البرلماني، ناصر الشليمي، القانون المقترح بأنه «يجسد مفهوم الشراكة الحقيقية بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، حيث يجب ألا ننتظر دعوة للمشاركة بل نتقدم ونبادر من أجل الكويت».

واعتبر الشليمي القانون المقترح «من أهم القوانين التي تحتاجها الكويت راهنا، لاسيما بعد تعيين الكثير من القياديين وفقا للمحاصصة أو القرابة أو العلاقة، مما سبب سوء وترهل الجهاز الحكومي وفقا لتقارير كثيرة»، مؤكدا أن المقترح «يضع أسلوبا مناسبا لاختيار القياديين وفق ضوابط عملية».

من جهته، بين رئيس جمعية المهندسين الكويتية، سعد المحيلبي، ان المناقشات التي تم بموجبها صياغة القانون المقترح كانت «على مستويات عالية من الأريحية، وقد عملنا على أن تكون معايير اختيار القياديين واضحة، بدلا من تركها لأمور غير مقبولة، وسوف يصبح اختيار القياديين في حال اقرار القانون، خاضعا للكفاءة والخبرة فقط، بلا ظلم أو واسطة».

المنظمات المقدمة للقانون المقترح

جمعية الشفافية الكويتية – الجمعية الاقتصادية الكويتية – جمعية الخريجين الكويتية – التحاد العام لعمال الكويت – الجمعية الكويتية لحقوق الاسان – جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية – رابطة الاجتماعيين الكويتية – جمعية المهنسيين الكويتية – جمعية المهنسيين الكويتية – الجمعية الكويتية للنفاع عن المال العام – الجمعية الكويتية للتواعد التحاد الوطني لطلبة الكويت الهيئة التفيينية.



٦ - (المحاسبين والمراجعين) عقدت ندوة طلابية بعنوان: «ما بعد التخرج»:

أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية «لجنة متابعة شئون الطلبة» بالتعاون مع رابطة كلية العلوم الإدارية ندوة طلابية بعنوان: «ما بعد التخرج» وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٧ ديسمبر ٢٠١٦. حيث حاضر فيها كل من السيد/ عبداللطيف المعلم - رئيس لجنة متابعة شئون الطلبة في الجمعية والسادة/ عبدالله عواض، معتز حجاب - محاضري الجمعية، كما تم التطرق إلى أهمية التعليم والتطوير المهني المستمر وأهم الشهادات المهنية التي تقدمها الجمعية لطلبة وطالبات الجامعة ما بعد التخرج.



V – نادي المحاسبين الثقافي عقد المحاضرة التوعوية للأمراض النفسية بالتعاون مع الأسرة للإستشارات والتدريب:

عقد نادي المحاسبين الثقافي إحدى المراكز التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المحاضرة التوعوية للأمراض النفسية بالتعاون مع الأسرة للإستشارات والتدريب، برعاية وحضور الشيخة/ حصة الصباح – رئيسة المشروع الوطني التنموي «أتمنى». وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ يناير ٢٠١٧ بمقر الجمعية.

حيث شارك في المحاضرة كل من:

السيدة/ د. عذاري الفضلي - معالج نفسي إكلينيكي.

السيد/ د . السيد مصطفى - معالج نفسى .

السيدة/ ثريا أبو السعود - معالج نفسي واستشاري أسري. وتطرق المتحدثون إلى العديد من الجوانب المرتبطة بالأمراض النفسية كالاكتئاب، اضطرابات النوم، اضطرابات الشره



العصبي، اضطرابات القلق العام، اضطرابات الوسواس القهري، بالإضافة على الفصام والفوبيا.

٣- المشاركات المحلية والدولية:

ا – (المحاسبين والمراجعين) تشارك في اللقاء التشاوري لمنظمات المجتمع المدني:

شاركت الجمعية في اللقاء التشاوري حول مشاركة منظمات المجتمع المدني في خطة التنمية، حيث مثّل الجمعية السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ - نائب رئيس مجلس الإدارة. وذلك بدعوه من الأمانه العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنميه في إطار برنامج فريق ملتقى الحوار التنموي في مجالات التنمية، تحت رعاية معالى وزير الشئون الإجتماعية والعمل ووزير الدولة لشئون التخطيط والتنمية السيده/ هند صبيح الصبيح وذلك يوم الأثنن الموافق ١١ يناير ٢٠١٦ بمبنى الأمانه.



T – وليد العصيمي مرشح (المحاسبين والمراجعين) لجائزة الإتحاد الدولي للمحاسبين:

رشحت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ وليد عبد الله العصيمي لجائزة الخدمات الذهبية الدولية التي ينظمها الإتحاد الدولي للمحاسبين والتي سيتم تقديمها في الإجتماع السنوي للاتحاد الدولي للمحاسبين المزمع إنعقاده في نوفمبر المقبل في البرازيل.

وبهذه المناسبة قال أمين سر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ صقر مبرك الحيص أن السيد/ وليد العصيمي له مساهمات جليلة في مهنة المحاسبة على الصعيد المحلي والدولي وقدم الكثير لهذه المهنة من خلال عمله وخبرته الطويلة التي تنوعت مابين العمل في القطاع الحكومي ثم القطاع الخاص وأخيراً من خلال شراكته بأحد أهم شركات المحاسبة على الصعيد العالمي. وإعتبر الحيص أن من أهم الأسباب التي دفعت الجمعية لترشيح السيد/ وليد العصيمي هو خدمته وإضافته المميزة للمهنة في مجالات عديده على مستوى الدولة و المنطقة لأكثر من ٣٠ عاماً وكذلك النجاحات التي حققها ونسجه لعلاقات مهنية مميزة مع معظم الشركات الكويتية فضلاً عن شغله



للعديد من اللجان ذات العلاقة بالمهنة وغيرها من المهام في وزارات الدولة المختلفة، وعضويته السابقة بمجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وتمنى الحيص وزملائه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كل التوفيق والنجاح للسيد/ وليد العصيمي في عطائه المميز للمهنة.

٣ – (المحاسبين والمراجعين) تشارك في إجتماعات هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية:

شارك رئيس مجلس الإدارة، السيد/ أحمد مشاري الفارس في إجتماع مجلس الحوكمه والأخلاقيات المنبثق عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في مملكة البحرين، وذلك يوم الاربعاء الموافق ٣٠ مارس ٢٠١٦. حيث تضمن جدول الأعمال العديد من الموضوعات، من أهمها:

- إختيار رئيس المجلس.

المقبلة لمجلس الحوكمة والأخلاقيات.

- مناقشة وإعتماد ميثاق عمل مجلس الحوكمة والأخلاقيات. - مناقشة وإعتماد الخطة الإستراتيجية للأربعة سنوات
- مناقشة وإعتماد خطة العمل ومشاريع المجلس لعام ٢٠١٦. وغيرها من الموضوعات التي تتطلب مناقشتها أثناء الإجتماع.



٤ – (المحاسبين والمراجعين) شاركت في أعمال إجتماع لجنة الشؤون المالية بمجلس الأمة:

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في إجتماع لجنة الشؤون المالية بمجلس الأمة وذلك لمناقشة وثيقة الاجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والإقتصادي في المدى القصير، في يوم الخميس الموافق ٢٤ مارس ٢٠١٦. حيث مثل الجمعية السيد/ محمد حمود الهاجرى – الرئيس الأسبق لمجلس الإدارة. وغلى هامش الإجتماع، قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المنفط بالوكالة أنس الصالح ان وثيقة الاجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي في المدى القصير باتت نافذة الفعل منذ ان صادق عليها مجلس الوزراء فضلاً عن حصولها على دعم كامل من القيادة السياسية.

وعقب الوزير الصالح على الملاحظات الخاصة بوثيقة الإصلاح في إجتماع لجنة الشؤون المالية بمجلس الأمة التي تمت، عن سعادته بالآراء القيمة التي تفضل بها المتحدثون في الاجتماع وعبر عن سعادته بدعم المتحدثين وتفهمهم لخطورة إستمرار الاختلالات المالية والإقتصادية الراهنة في البلاد وتاكيدهم على أهمية وثيقة الاصلاح والمعالجات التي تضمنتها بوصفها مدخلاً مستحقا لمعالجة هذه الإختلالات في الجلين القصير والمتوسط وبوصفها التزاماً حكومياً واضحاً بمسار الاصلاح. وأكد الصالح أن تنفيذ برامج الوثيقة بنجاح يتطلب تعاون وتضافر جهود السلطتين التنفيذية والتشريعية مضيفاً أن ملاحظات المتحدثين في الإجتماع سيتم أخذها في الإعتبار ملاحظات المتحدثين في الإجتماع سيتم أخذها في الإعتبار

وكانت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية إستكملت دراسة الوضع الاقتصادي بحضور الوزير الصالح ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ووزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف

أثناء مراحل تنفيذ برامج الوثيقة.

العلي ووزير الكهرباء والماء احمد الجسار ومحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل وممثلين عن غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وشارك في في إجتماعات اللجنة كل من الجمعية الاقتصادية الكويتية وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية واتحاد مصارف الكويت وإتحاد الشركات الاستثمارية وعدد من المختصين للاطلاع على موقفهم من وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي في المدى المتوسط التي أعدتها لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء وأعتمدتها الحكومة في ١٤ مارس ٢٠١٦.

وتتالف وثيقة الاصلاح الإقتصادي من ستة محاور حول الاصلاح المالي واعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومشاركة المواطنين في تملك المشاريع وإصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية والاصلاح التشريعي والمؤسسي والاجراءات المساندة.



ه – (المحاسبين والمراجعين) شاركت في إحتفالية الذكرى الخمسون لإنشاء ديوان المحاسبة:

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت المفدى حفظه الله ورعاه وحضور سمو الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح – ولي العهد حفظه الله.

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ممثلةً بالسيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ - نائب رئيس مجلس الإداره والسيد/ طارق سليمان الكندري - عضو مجلس الإدارة وبدعوة كريمة من السيد/ عادل عبدالعزيز الصرعاوي - رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة في إحتفالية الذكرى الخمسون لإنشاء ديوان المحاسبة وذلك في يوم الأربعاء الموافق ١٠ فبراير ٢٠١٦.



٦ – (المحاسبين والمراجعين) شاركت في منتدى حوكمة الشركات:

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في منتدى حوكمة الشركات: أهميتها، متطلباتها، آفاقها المستقبلية»، وذلك في يوم الأحد الموافق ٢٠ مارس ٢٠١٦ بتنظيم هيئة أسواق المال. حيث مثل الجمعية السيد/ أحمد مشاري الفارس – رئيس مجلس الإدارة.

كما شارك في المنتدى نخبة من خبراء حوكمة الشركات المحليين والإقليميين والدوليين، ويأتي عقده في إطار توجهات هيئة أسواق المال لإستكمال إستعدادتها لوضع قواعدها الخاصة بحوكمة الشركات في موعد أقصاه ٣٠ يونيو ٢٠١٦.

وعلى هامش المنتدى، قال الدكتور/ نايف الحجرف – رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال إن الهيئة ماضية قدماً في تطبيق قواعد الحوكمة على الشركات المدرجة بالبورصة بعد إنتهاء المهلة الممنوحة لهذه الشركات في ٣٠ يونيو ٢٠١٦.

وأضاف الحجرف أن الهيئة وضعت منذ عام خطة توعية شاملة لجميع من تسري عليهم اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال ولذا فلا عذر اليوم للتردد في تطبيق هذه القواعد أو تأجيلها. وتتضمن قواعد الحوكمة تعيين مسؤولين للرقابة والمخاطر وفصل منصب رئيس مجلس الإدارة عن الرئيس التنفيذي والإفصاح الفوري عن المعلومات لسوق الكويت للأوراق المالية.

ومن ناحية أخرى، قال السيد/ أحمد مشاري الفارس -رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إن



الهيئة أعطت الشركات «مهلة كافية» للاستعداد لتطبيق قواعد الحوكمة معتبراً أن التعديلات التي أدخلت على قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية العام الماضي خففت كثيراً من القيود التي كانت تفرضها التشريعات السابقة على الشركات. وأضاف الفارس أن البنوك طبقت قواعد الحوكمة وكذلك شركات الاتصالات تسير في نفس الاتجاه لكن المشكلة ستواجه شركات العقار وشركات الخدمات لاسيما الصغيرة منها. وأن الأمر لا يتعلق فقط بالتكلفة المالية التي تفرضها قواعد الحوكمة وإنما "بالثقافة" التي إعتادت عليها هذه الشركات موضحاً أن تغيير هذا العنصر باتجاه الالتزام بقواعد الحوكمة سيأخذ وقتاً وجهداً خلال المرحلة المقبلة.

٧ - مجلس ادارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول الخليج عقد اجتماعه الخامس في الرياض ١٣ فبراير الماضي:

أعلن نائب رئيس هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور / فالح راشد العازمي عن إنعقاد الاجتماع الخامس (الدورة الرابعة) لمجلس ادارة هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية في العاصمة الرياض يوم السبت الموافق ١٣ فبراير الجاري.

وقال العازمي أن الإجتماع ناقش المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وتشمل محضر الإجتماع الثالث للجنة مراجعة النظام الأساسي المعدل وكذلك محضر الإجتماع الثاني للجنة الاختبارات والتدريب فضلاً عن مناقشة الترتيبات الخاصة بالملتقي السنوي العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية الذي سوف يعقد في ٢٠١٠ أبريل ٢٠١٦ في دولة الكويت. وأعرب العازمي عن شكره وتقديره لمجلس الوزراء الكويتي على موافقته على طلب وزارة التجارة والصناعة لرعاية وإستضافة دليل الملتقى السنوي العاشر للهيئة مؤكداً ان هذه الإستضافة دليل على حرص الكويت على تشجيع مثل هذه الملتقيات والمؤتمرات التي تجمع دول الخليج وتهدف الى الوصول الى التكامل الاقتصادي الخليجي.

وقال أن إهتمام دولة الكويت بهذه النشاطات الخليجية المشتركة ليس بمستغرب خاصة إنها تهتم بكل النشاطات التي من شانها أن ترتقي بالمهن خصوصاً الملتقيات المهنية وخاصة مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك بما يتواكب مع التطورات الاقليمية والدولية.

وذكر الدكتور العازمي أن الملتقي تضمن أربعة محاور رئيسية الأول هو (تنظيمية) عن (إنطلاقة التنظيم المهني) ويحمل عنوان تحديد عوامل النهوض بالمنظمات المهنية في حين يحمل المحور الثاني وهو (مهني) عن (تطلعات خارج حدود المهنة) عنوان الإرتقاء بالمهنة.

وأشار إلى أن المحور الثالث وهو محور (مجتمعي) عن (المساعدة في القرار الإقتصادي والإداري والإستشاري





بالدولة) يحمل عنوان توجيه وزيادة المجتمع بينما يحمل المحور الرابع وهو (تعليمي) عن (بناء مصفوفة المدخلات والمخرجات المحاسبية لتحقيق التنمية المستدامة) عنوان ضمان جودة التعليم المحاسبي المنتظم.

وذكر العازمي أن إنطلاق الملتقي تزامن مع النقاشات الخليجية والعالمية حول الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة والمراجعة في سلامة ونمو إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى النقاشات الدائرة حول تشجيع التنمية المستدامة وتحسين وتعزيز البيئة الإستثمارية في دول المجلس.

٨ – (المحاسبين والمراجعين) تشارك زميلتها (الإقتصادية) المؤتمر العلمي الثامن:

تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه، وبحضور وزير الصناعة والتجارة معالي الدكتور/ يوسف العلي إنطلقت يوم الثلاثاء الموافق ١٠ مايو ٢٠١٦، فعاليات المؤتمر العلمي الثامن الجمعية الاقتصادية الكويتية تحت عنوان «الكويت وتنويع القاعدة الاقتصادية» المقام في فندق الكورت يارد، قاعة الراية، حيث شارك السيد/ أحمد مشاري الفارس – رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فعاليات المؤتمر العلمي الثامن. المجدير بالذكر أن المؤتمر سوف يشهد مشاركة نخبة من الاختصاصيين والرياديين وكبار المتحدثين من ذوي الخبرة العلمية والعملية في مجالات الاقتصاد. حيث سنتم مناقشة جلسات المؤتمر ومحاوره من خلال حلقات نقاشية تفصيلية هادفة، ترمي إلى الخروج بنتائج إيجابية تنصب في صالح دعم وتطوير الاقتصاد المحلي.

وإذ يتقدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للجمعية الاقتصادية الكويتية والقائمين على المؤتمر كل التوفيق والنجاح.



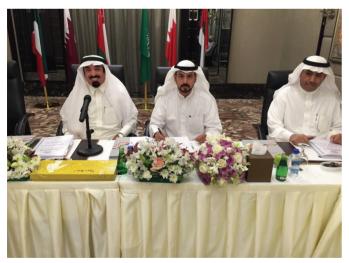


9 – هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية إجتمعت في الرياض أول أكتوبر:

أعلن نائب رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور/ فالح راشد العازمي بأن مجلس إدارة الهيئة عقد اجتماعه السابع (لدورة الرابعة) في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ الرابعة) موناقش مجلس الإدارة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال والمقترحة من الجهاز التنفيذي، ومنها تحديث قواعد وسلوك وآداب المهنة، مناقشة القوائم المالية للهيئة والموازنة التقديرية للعام ٢٠١٧م، تعيين مراقب حسابات للهيئة عن الدورة المالية 7٠١٧م، وكذلك الترتيبات الخاصة بالملتقى السنوي الحادي عشر الذي سوف يعقد بدولة قطر في إبريل ٢٠١٧.

وتطلع مجلس إدارة الهيئة إلى الإسراع في إقرار المواضيع والمشروعات التي تهدف الهيئة لإنجازها حسب الخطة التي وضعت والتي تصب في تحسين المهنة والمهنيين في دول المجلس، والعمل على تحقيقها خلال فترة المجلس بما يتفق مع استراتيجية الهيئة.

واختتم العازمي بأن مجلس إدارة الهيئة لا يدخر جهداً



لتوفير الخدمات العلمية والمهنية، وكذلك الاجتماعية لجموع المحاسبين والمراجعين في دول المجلس من خلال تواصلهم مع الجمعيات المحلية بدول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الانجازات الاهداف التي أنشأت الهيئة من أجلها والتي تعم بفائدتها على جميع الأعضاء وتتواكب مع التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال.

١٠ - (المحاسبين والمراجعين) شاركت في إجتماعات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

شارك رئيس مجلس الإدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، السيد/ أحمد مشاري الفارس في إجتماع مجلس الحوكمه والأخلاقيات المنبثق عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في مملكة البحرين، وذلك يومي الجمعة والسبت الموافق ٣٠ سبتمبر و١ أكتوبر ٢٠١٦. حيث تضمن جدول الأعمال العديد من الموضوعات، من أهمها:

- مراجعة وإعتماد محضر الإجتماع السابق رقم (١/٢٠١٦).
 - مراجعة الإطار العام للحوكمة والأخلاقيات.
- مراجعة معايير الحوكمة والأخلاقيات الحالية الصادرة عن الهيئة. - مناقشة الدراسة المعدة من قبل الهيئة بشأن إعداد معيار لإنشار هيئة الرقابة الشرعية المركزية للجهات الرقابية والوحدات الخاضعة لها.
 - مراجعة معايير التدقيق الشرعية وأدلة العمل.



- مراجعة سياسة التعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB. وغيرها من الموضوعات التي تتطلب مناقشتها إثناء الإجتماع.

II – (المحاسبين والمراجعين) زارت مقر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI):

استقبل الدكتور/ حامد ميره - أمين عام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس مجلس الإدارة وذلك يوم السبت الموافق ا أكتوبر ٢٠١٦ في مملكة البحرين.

وجائت الزيارة كبداية انطلاقة الجمعية إقليمياً والتعاون المهني وتبادل المعلومات والخبرات بين المنظمتين لما فيه مصلحة المهنة والممتهنين على حد سواء.

وتعتبر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى مايلى:

- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
- نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل. اعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية الإسلامية.
- مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.



- إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين.
- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.
- كما تنظم الهيئة عددا من برامج التطوير المهني وخاصة «برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي» في سعيها الرامي إلى رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في هذه الصناعة وتطوير هياكل الضوابط والحوكمة لدى مؤسساتها.

١٢ – (المحاسبين والمراجعين) شاركت في حفل افتتاح مركز الكويت للأعمال:

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في حفل افتتاح مركز الكويت للأعمال (إدارة النافذة الواحدة) في قاعة الاحتفالات الرئيسية بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦. حيث مثّل الجمعية كل من: السيد/ أحمد مشاري الفارس – رئيس مجلس الإدارة والسيد/ طارق سليمان الكندري – عضو مجلس الإدارة.

ومن جانب آخر، أكد وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي أن مركز الكويت للأعمال (إدارة النافذة الواحدة) جاء محققا لطموحات واسعة خدمة لكافة فئات الشركات القابضة والمهنية والأشخاص والمستثمرين فضلاً عن أصحاب المشروعات من المستفيدين من خدمات الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقال العلي في كلمة خلال الحفل، ان المشروع يعد أول تجربة في الكويت تعتمد وتؤصل عملاً حكومياً مشتركاً من عدة جهات حكومية في جهاز واحد بهيكل إداري واختصاصات مبتكرة تؤكد روح التجديد والتعاون في منظومة العمل الحكومي.

واضاف العلي ان المركز جاء مواكباً ومؤكداً للاتجاهات التشريعية الوطنية التي ترددت اصداؤها في نصوص كل من قانوني تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت في مادته (١٧) وقانون انشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة في مادته (٢٩). كما أعرب العلي عن سعادته برؤية ثمرة هذا الجهد الدؤوب والذي جاء وليد فكر متوقد ومستنير نحو بلوغ الكويت مراتب الريادة في مسيرة تحسين بيئة الأعمال والتي نسجت أطرها منذ قانون صدور قانون الشركات رقم (٢٠١٢/٢٥) والذي حل محله الان قانون رقم (٢٠١٢/١).

واوضح العلي ان هذا القانون استهدف في مادته الخامسة سرعة إجراءات تأسيس الشركات وتعديل عقودها اللازمة لمزاولة نشاطها على نحو يكفل إنجازها من خلال مشكاة واحدة تتمثل في إدارة خاصة بوزارة التجارة والصناعة تجمع فيها ممثلين عن الجهات الحكومية ذات الصلة.

وتطرق العلي الى تضافر جهود الوزارة مع الجهات الحكومية ذات الصلة بالتنسيق نحو بلوغ الهدف المنشود من خلال عمل متواصل بدءاً بالإطار التشريعي اللائحي والتنفيذي مروراً بما تم من تنسيق دائم مع تلك الجهات الحكومية في منظومة متناغمة من التوافق والتواصل الواعي بأهداف وأغراض مركز الكويت للأعمال.

وأكد العلي نجاح الوزارة في تدشين وانطلاق أول عملية لتأسيس الشركات خلال مدة زمنية لا تتجاوز ثلاثة أيام والترخيص لها بمزاولة النشاط في غضون خمسة أيام من خلال هذه الإدارة مشيراً الى ان هذه العملية كانت تستغرق إجمالا ٤٥ يوماً وفق تقرير البنك الدولى.

واضاف العلي ان وزارة التجارة قد بدأت فعليا الخطوة الأولى نحو التحول إلى الخدمات الإلكترونية في شأن تأسيس الشركات والمشروعات والكيانات الاستثمارية والترخيص لها بمزاولة أنشطتها وهي الخطوة التي «نأمل ونعمل جاهدين على مواصلتها بخطوات أخرى لتعم كل الخدمات تدريجيا».

واشاد العلي بجهود الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وديوان الخدمة المدنية ومختلف الجهات الحكومية المعنية وكذلك الجهات الخاصة وفي مقدمتها غرفة التجارة والصناعة واتحاد المصارف.



المحاسبة والمراجعة الخليجية إجتمعت في الرياض:

أعلن نائب رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور/ فالح راشد العازمي بأن مجلس إدارة الهيئة عقد إجتماعه الثامن (الدورة الرابعة) في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٩، وناقش مجلس الإدارة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال والمقترحة من الجهاز التنفيذي، ومنها قرار المجلس الأعلى بشأن عمل الهيئة تحت مظلة الأمانة العامة، وكذلك تقرير فريق العمل المشكل من المجلس لمراجعة الموازنة التقديرية لعام ٢٠١٧ والترتيبات الخاصة بالملتقى السنوى الحادي عشر الذي سوف يعقد بدولة قطر في أبريل ٢٠١٧.



وأفاد العازمي أنه كان هناك اجتماع بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠ للجمعية

العمومية العادية (الدورة الثامنة) وتضمن جدول أعمال الجمعية

العمومية العادية بعض البنود ومنها إعتماد القوائم المالية وتعيين

وذكر العازمي بأن مجلس إدارة الهيئة لا يدخر جهدا لتوفير

الخدمات العلمية والمهنية، وكذلك الاجتماعية لجموع المحاسبين

والمراجعين في دول المجلس من خلال تواصلهم مع الجمعيات

المحلية بدول المجلس لتحقيق الانجازات والأهداف التي أنشأت

الهيئة من أجلها والتي تعم بفائدتها على جميع الأعضاء في دول

مراجع حسابات للهيئة وكذلك الخطة الاستراتيجية للهيئة.



١٤ – (المحاسبين والمراجعين) شاركت في ورشة عمل خاصة لمراقبي الحسابات:

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في ورشة العمل الخاصة بمتطلبات تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٧٠١ والتعديلات التي شملتها بعض معايير التدقيق الأخرى، حيث مثّل الجمعية رئيس لجنة مراقبي الحسابات الدكتور/ على عويد العنزى وذلك في يوم الاثنين الموافق ١٢ ديسمبر ٢٠١٦.

وجاءت المشاركة من خلال استضافة بنك الكويت المركزي لورشة العمل حيث حضرها ممثلون عن الجهات المعنية بتطبيق هذه المعايير ومراقبتها، ومنها وزارة التجارة والصناعة، هيئة أسواق المال، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالإضافة إلى البنوك الكويتية.

وأوضح بنك الكويت المركزي أن ورشة العمل ناقشت المحاور الأساسية للتعديلات التي شملتها تلك المعايير، ومنها المزيد من الإفصاح في تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين، والتي تشتمل على معلومات حول قدرة الشركات التي تخضع للتدقيق على الاستمرارية وما يترتب على ذلك من تعزيز آليات الاتصال بين المدققين الخارجيين والقائمين على إدارة الشركات الخاضعة للتدقيق وبشكل خاص لجان مجالس إدارة الشركات التي يتم

تدقيق أعمالها، ومنها لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة ولجنة إدارة المخاطر. وفي ضوء التعديلات التي طرأت على تلك المعايير فإن تقارير مراقبي الحسابات الخارجيين سوف تكون مصدرا جيدا للمعلومات والبيانات التي تحتاجها الجهات الرقابية التي تخضع لها الشركات خاصة في مجال تقييم المخاطر، ومصدرا مهما لمستخدمي القوائم المالية، سواء كان المستثمرين أو المحللين. ولا شك أن ذلك سيكون دافعا لتلك الشركات للمزيد من الالتزام بتطبيقات وممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر.



وأضاف البنك المركزي أن ورشة العمل ناقشت أيضاً الأدوار المنوطة بالعديد من الجهات والأطراف ذات العلاقة بالمارسات المهنية فضلاً عن اتخاذ التدابير اللازمة لتهيئة بيئة العمل للتفاعل بإيجابية بتطبيقات تلك المعايير من قبل مختلف الجهات المعنية، وبما يرفع من شأن مهنة

التدقيق في دولة الكويت في مجال تطبيق المعايير المهنية الدولية. واختتم البنك مؤكداً على مواصلة بنك الكويت المركزي لدوره الاجتماعي انطلاقاً من قناعته بالنظرة الشمولية لمسؤولياته في تعزيز الاستقرار المالى.

ها - (المحاسبين والمراجعين) عرضت تجربتها بورشة عمل (التزامات العضوية . . ومشاركة الخبرات):

عرض رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس في المملكة الاردنية الهاشمية يوم السبت الموافق ١٢ يناير ٢٠١٧ دور الجمعية في الاشراف على مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت من خلال مشاركتها بالعديد من اللجان. وقال الفارس بهذه المناسبة ان الاتحاد الدولي للمحاسبين وبالتعاون مع مجموعة البنك الدولي اقام ورشة عمل حملت عنوان (التزامات العضوية .. مشاركة الخبرات والدروس المستفادة للدول الاعضاء) بالأردن ليوم واحد بمشاركة ممثلين عن كل من ممثلي الجمعيات والمنظمات المهنية الأعضاء على مستوى العالم وممثلي عن مجموعة البنك الدولي.

واضاف الفارس ان الاتحاد الدولي للمحاسبين دعا الكويت عرض تجربتها الرائدة في مجال تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت من خلال مشاركتها في العديد من اللجان موضحاً انه تقدم بورقة عمل بهذا الخصوص وتناولت تاريخ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التي تعتبر من اقدم الجمعيات المحاسبية العربية في هذا المجال من خلال مشاركتها في العديد من اللجان الحكومية والمشاركة ايضاً في اعداد القوانين المتخصصة بالمهنة مع الجهات المختصة في الدولة.

وذكر الفارس ان جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اشرفت تاريخياً على المهنة من خلال عضويتها في العديد من اللجان المشتركة مع وزارة التجارة والصناعة كلجنة القيد والتأديب ولجنة التأديب الاستئنافية موضحاً ان الكويت كانت من اوائل الدول العربية في اصدار قانون ينظم مهنة المحاسبة والمراجعة والمتمثل بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١ بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.





واكد الفارس على حرص جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ممثلة بإدارتها الحالية المشاركة في كافة الفعاليات الاقليمية والدولية التي من شانها رفع اسم الكويت ونقل تجربة الكويت الرائدة في مجال المحاسبة الى الاشقاء والمهنيين حول العالم.

١٦ – (المحاسبين والمراجعين) شاركت في اجتماعات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

شارك رئيس مجلس الإدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، السيد/ أحمد مشاري الفارس في اجتماع مجلس الحوكمه والأخلاقيات المنبثق عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في مملكة البحرين، وذلك يومي الأربعاء والخميس الموافق ٢١-٢٢ ديسمبر ٢٠١٦. حيث تضمن جدول الأعمال العديد من الموضوعات، من أهمها: - مراجعة واعتماد محضر الاجتماع السابق رقم (٢/٢٠١٦).

- مراجعة معيار المجلس الشرعي المركزي.



- مراجعة معيار التدقيق الشرعي الخارجي.
- مراجعة واعتماد خطة العمل للعام ٢٠١٧.
- التصديق على تعليمات التدفيق بشأن نموذج التقرير المطول للمدقق. وغيرها من الموضوعات التي تتطلب مناقشتها إثناء الاجتماع.

١٧ - (المحاسبين والمراجعين) شاركت في الملتقى المحاسبي السنوى لزكاة الشركات:

أقام بيت الزكاة الملتقى المحاسبي السنوي لزكاة الشركات والذي عقد على مدى يومين من ١٨ - ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦ في فندق الجميرا بمشاركة عدد من المحاسبيين والماليين العاملين في الشركات والمؤسسات التجارية والجمعيات التعاونية. حيث شارك كل من السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ – نائب رئيس مجلس الإدارة والسيد/ طارق سليمان الكندري – عضو مجلس الإدارة ممثلين عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الملتقى.

وقال مدير عام بيت الزكاة الدكتور إبراهيم أحمد الصالح إن بيت الزكاة يعقد هذا الملتقى سنويا إيماناً منه بأهمية التوعية بفريضة الزكاة التي جعلها الله جل جلاله من أهم أركان ديننا الحنيف ولهذا يحرص البيت على خدمة فريضة الزكاة على أحسن وجه لما لها من أثر كبير في التكافل الاجتماعي الذي يوحد الأمّة ويحققه لها الأمن الاجتماعي. مضيفاً أن بيت الزكاة عمل على التوسع في مشاريعه وأنشطته التي منها هذا الملتقى للتعريف بالأسس الشرعية لمحاسبة زكاة المال بأنواعه المختلفة، وتدريب المحاسبين العاملين في الشركات والمؤسسات، والجمعيات التعاونية على حساب واستخراج زكوات أموال الجهات التي يعملون بها بمختلف أنشطتها سواء أكانت تجارية أو صناعية أو استثمارية أو مهن حرة.

وبعد انتهاء حفل الافتتاح انعقدت أولى ورشات عمل الملتقى والتي ألقى فيها الشيخ أحمد مرزوق العجران رئيس قسم التوعية والرقابة الشرعية في بيت الزكاة محاضرتين الأولى بعنوان «الأسس الشرعية لزكاة المال» فيما تناول في محاضرته الثانية «الأسس الشرعية لزكاة عروض التجارة والصناعة» مشيراً فيها إلى أن الزكاة في اللغة تعني «البركة، والطهارة، والنماء، والريع، والزيادة، من زكا يزكو وزكاء. والصلاح «أما في الشرع فالزكاة تعني» حصة مقدرة من المال، فرضها الله عز وجل للمستحقين الذين سماهم الله في كتابه العزيز. أو هي مقدار مخصوص، في مال مخصوص، لطائفة مخصوصة». وأضاف العجران إلى الحكمة من مشروعية الزكاة ليس وأضاف العجران إلى الحكمة من مشروعية الزكاة ليس فحسب، بل الهدف منه جمع المال وإنفاقه على الفقراء والمحتاجين فحسب، بل الهدف الأول أن يعلو الإنسان على المال، ليكون سيداً عليه لا عبداً له، ومن هنا جاءت الزكاة لتزكي العطي والأخذ وتطهرهما.

موضحاً إلى أن هناك أبعاد تربوية واجتماعية واقتصادية للزكاة مثل تحقيق التكافل الاجتماعي وتربية النفس على العطاء والتراحم بين أبناء المجتمع وتدفع بجعلة الاقتصاد في



البلاد. كما تطرق العجران إلى أنواع الزكاة وهي زكاة الذهب والفضة وزكاة الأوراق المالية وزكاة عروض التجارة وزكاة بهيمة الأنعام من البقر والغنم والإبل وزكاة ما يخرج من الأرض من حبوب وثمار وزكاة الركاز وزكاة المعادن. وأن هناك شروطا عامة لوجوب الزكاة وهي الملك التام والنماء وبلوغ النصاب والزيادة عن الحاجة الأصلية وحولان الحول.

وأضاف العجران أن احتساب العروض التجارية يكون كالتالي ﴾إذا حل موعد الزكاة ينبغي للتاجر المسلم، أو الشركة التجارية، أن يقوم بجرد تجارته ويقوم البضاعة الموجودة ويضمها إلى ما لديه من نقود، سواء استغلها في التجارة أم لم يستغلها . ويضيف إليها ماله من ديون مرجوة السداد، ثم يطرح منها الديون التجارية التي عليه لأشخاص أو جهات أخرى، ثم يزكى الباقي بنسبة ربع العشر أي (٥, ٢٪) إذا كان الحول بالسنة القمرية أو نسبة (٧٧٧, ٢٪) إذا كان الحول بالسنة الشمسية وهذا في حال العجز عن الاحتساب بحول السنة القمرية الهجرية من جانبه تناول الدكتور محمد الفزيع «الإجراءات التنفيذية لحساب زكاة المال» وتدريب المشاركين على كيفية التفرقة بين أنواع الزكاة المختلفة وكيفية احتساب كل منها موضحا إلى أنه في حالة ربط الزكاة على الشركات يجب توافر أمور منها صدور قانون يلزم بإخراج الزكاة على الشركات، أو اشتمال النظام الأساسي للشركة على نص يلزمها بإخراج الزكاة، أو صدور قرار من المساهمين بتوكيل مجلس الشركة بإخراج الزكاة.

كما أشار الفزيع إلى أنه يجب توفر أدوات احتساب الزكاة للشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية وهذه الأدوات هي (القوائم المالية السنوية – والإيضاحات المرفقة – والقوانين المتعلقة بإخراج الزكاة – والقرارات الشرعية الصادرة من الهيئة الشرعية – وقرارات مجلس إدارة الشركة أو المؤسسة أو الجمعية التعاونية – والمراكز المالية للشركات الزميلة والمتاحة للبيع – والمخصصات).

التعاون المهني:

١ - (الشئون) تستقبل وفد (المحاسبين والمراجعين):

إستقبل السيد/ ناصر أحمد العمار – مدير إدارة الجمعيات الأهلية بالإنابة في وزارة الشئون الإجتماعية والعمل بمكتبه يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ إبريل ٢٠١٦، وقد الجمعية كل من: السيد/ أحمد مشاري الفارس – رئيس الجمعية، والسيد/ صقر مبرك الحيص – أمين السر.

وجائت الزياره تنفيذاً لرغبه مجلس الإداره في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع إدارة الجمعيات الأهلية فيما يخص الأنشطه والخدمات التأهيليه والتدريبية التي تقدمها الجمعيه للأعضاء والمنتسبين وموظفي الإدارة والمجتمع على حد سواء وكذلك تقديم الشكر الجزيل للقائمين في الإدارة على الدعم اللامحدود لمنظمات المجتمع المدنى.



اجتماع وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد مع رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وأمين السر ورئيس لجنة مراقبى الحسابات بالجمعية:

إستقبل الشيخ/ نمر الصباح - وكيل وزارة التجارة والصناعة المساعد لشئون التجارة الخاريجية في مكتبه يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ إبريل ٢٠١٦ كل من السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والسيد/ صقر مبرك الحيص - أمين السر والدكتور/ علي عويد العنزي - رئيس لجنة مراقبي الحسابات بالجمعية

والسيد/ حمود محمد الرومي - عضو الجمعية. وتم خلال الإجتماع مناقشة دعم الوزارة لمهنة المحاسبة ومراقبي الحسابات، حيث وقدم السيد/ أحمد الفارس درعاً للشيخ/ نمر الصباح وشكره على دعمه وتنظيمه للملتقى السنوي العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقد خلال الفترة ٢٠١٠ إبريل ٢٠١٦ في دولة الكويت.





٣ - مدير عام بنك الإئتمان بحث تعزيز التعاون مع (المحاسبين والمراجعين):

إستقبل المدير العام لبنك الإئتمان صلاح المضف في مكتبه رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين السيد/ أحمد مشاري الفارس وذلك يوم الأربعاء الموافق ١٣ إبريل ٢٠١٦. وجرى خلال اللقاء تبادل وجهات النظر بشأن سبل دعم وتعزيز التعاون بين البنك والجمعية خلال المرحلة المقبلة لاسيما فيما يتعلق بمجالات تدريب الكوادر البشرية الشابة في البنك وتنظيم البرامج التدريبية الطموحة للارتقاء بمستوى المهارات والقدرات المحاسبية لموظفي البنك، وما يمكن أن تحدثه مثل تلك البرامج

وأشاد المضف خلال اللقاء بالدور الذي تقوم به الجمعية في تعزيز الثقافة المحاسبية لدى الشباب وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والحوكمة من خلال العديد من الدورات والبرامج التدريبية التي تقيمها. وأكد المضف أن الإدارة العليا للبنك وضعت خططا طموحة والتنسيق والتعاون مع إدارة التطوير والتدريب في البنك -

للارتقاء بقدرات ومهارات العاملين في البنك عبر وضع

من آثار ونتائج إيجابية و بناءة على صعيد عمل البنك.





3 – (المحاسبين والمراجعين) التقت رئيس إتحاد الجمعيات التعاونية:

قال عضو مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ صباح مبارك الجلاوي، أن وفداً من الجمعية بحث مع رئيس مجلس إدارة إتحاد الجمعيات التعاونية الإستهلاكية الأنشطة والخدمات التأهيلية والتدريبية التي تقدمها الجمعية لأعضاء مجالس إدارات الإتحاد وأعضاء الجمعيات التعاونية إلى تقديم الدعم الفني عبر المشاركة في اللجان المتخصصة التي ينشئها الإتحاد.

وأضاف الجلاوي في تصريح صحافي أن للقاء جمع وفداً من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إلتقى رئيس مجلس ادارة إتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ونائب رئيس الإتحاد التعاوني العربي الدكتور/ سعد مبارك الشبوفي مكتبه

في السابع من فبراير الماضي ضم رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس ومدير عام الإتحاد ومستشاره القانوني إضافة الى مدير إدارة الشؤون الادارية السيد/ بدر حمدان الهبيدة تم فيه مناقشة سبل تعزيز وتطوير العمل المشترك بين الجانبين بما يعود بالنفع على القطاع التعاوني في الكويت.

وذكر الجلاوي أن اللقاء تضمن أيضاً بحثاً لأليات التنسيق بين الجانبين لأعداد وتنظيم برنامج إختصاصي فريد من نوعه من شأنه تدريب السادة أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية في دولة الكويت.





ه – (المحاسبين والمراجعين) إلتقت بوزير (التجارة والصناعة):

بحث رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس ووزير التجارة والصناعة معالي الدكتور/ يوسف محمد العلي سبل التعاون بين الجانبين وملامح العلاقة المستقبلية المتشعبة التي قد تجمعهما وذلك يوم الثلاثاء الموافق ١٩ إبريل ٢٠١٦.

وبهذه المناسبة قال الفارس أن اللقاء مع معالي الوزير يمتاز بخصوصية كبيرة وذلك للعلاقة العضوية بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بنشاط وعمل وزارة التجارة والصناعة والذي يفرض بدوره مجالات عديدة للتعاون الثنائي في كافة المجالات مؤكداً في الوقت نفسه أن الجمعية على أتم الاستعداد لتقديم كل أنواع الدعم المهنى للوزارة.

وأضاف الفارس أن الزيارة بالإضافة الى كونها تأتي تنفيذاً لرغبة مجلس الادارة بتوطيد أواصل التعاون مع الوزارة إلا أنها تبحث أيضا اللجان الفنية والمهنية التي تشارك بها الجمعية بصفة دائمة، الخدمات والأنشطة التأهيلية والتدريبية التي تقدمها الجمعية لموظفي الوزارة وتحديداً إدارة الشركات المساهمة والموضوعات الأخرى ذات الإهتمام المشترك.

وفي ختام اللقاء، شكر الفارس بالأصالة عن نفسة وبالإنابة عن أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي الدكتور/ يوسف محمد العلي على دعمة اللامحدود لأعمال وفعاليات الجمعية بالإضافة إلى رعايتة وحضورة إفتتاح الملتقى السنوى العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعه لدول



مجلس التعاون لدول الخليج العربية المزمع عقدة في دولة الكويت خلال الفترة من ٢٠١٠ إبريل ٢٠١٦ في فندق جي دبليوماريوت الكويت بتنظيم كل من هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية، وزارة التجارة والصناعة، وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

٦ – (المحاسبين والمراجعين) زارت الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المسانده في وزارة الدولة لشؤون الشباب:

إستقبل السيد/ يوسف اليتامى - الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المسانده في وزارة الدولة لشئون الشباب بمكتبه يوم الثلاثاء الموافق ٩ فبراير ٢٠١٥، رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس.

وجائت الزياره تنفيذاً لرغبه مجلس الإداره في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع وزارة الدولة لشئون الشباب فيما يخص الأنشطه والخدمات التأهيليه والتدريبية التي تقدمها الجمعيه لموظفي الوزارة وكذلك تقديم الدعم الفني المهني من خلال المشاركة في اللجان المتخصصة التي تنشئها الوزارة بصفة مستمرة

ومن ناحية أخرى، أشاد اليتامى بجهود جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في دعم مؤسسات الدوله الحكومية بإعتبارها شريكا في الإرتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة.



٧ - (المحاسبين والمراجعين) تلتقي رئيس هيئة الإتصالات وتقنية المعلومات:

إستقبل المهندس/ سالم مثيب الأذينة - رئيس الهيئة العامة للإتصالات وتقنية المعلومات بمكتبه يوم الأحد الموافق ٨ مايو ٢٠١٦، رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس ووفد الجمعية المكون من: السادة/ صقر مبرك الحيص - أمين السر، صباح مبارك الجلاوي وسليمان عبدالرحمن البسام - أعضاء مجلس الإدارة.

تأتي الزياره تنفيذاً لرغبه مجلس الإداره في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع الهيئة العامة للإتصالات وتقنية المعلومات فيما يخص الأنشطه والخدمات التأهيليه والتدريبية التي تقدمها الجمعيه لموظفي الهيئة وكذلك تقديم الدعم الفني المهني من خلال المشاركة في اللجان المتخصصة التي تتشئها الهيئة بصفة مستمرة.

ومن ناحية أخرى، أشاد الأذينة بجهود جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في دعم مؤسسات الدوله الحكومية بإعتبارها شريكاً في الإرتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة.



وأكد الفارس علي الدور الحيوي الذي تقوم به الهيئة في تعزيز دور الإتصالات في البلاد من خلال الخطة الإستراتيجية التي وضعت ضمن خارطة الطريق، وأبرزها متابعة ومراقبة وإنجاز أعمال الشركات العاملة في قطاع الإتصالات والإنترنت من خلال التنسيق مع الجهات العاملة في الدولة.

Λ – (المحاسبين والمراجعين) تلتقي بوكيل وزارة المالية المساعد لشئون أملاك الدولة:

إستقبل السيد/ عادل عيسي المناعي - وكيل وزارة المالية المساعد لشئون أملاك الدولة بمكتبه يوم الأحد الموافق توليو ٢٠١٦، السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والسيد/ صقر مبرك الحيص - أمين سر مجلس الإدارة.

تأتي الزياره تنفيذاً لرغبه مجلس الإداره في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع وزارة المالية - قطاع أملاك الدولة فيما يخص المقر الحالي للجمعية الواقع في منطقة الشويخ الشمالي، كما عرض مجلس الإداره على قطاع أملاك الدولة جميع الإجراءات التي قامت بها الجمعية بشأن بناء مقرها الجديد ومستندات التراخيص الصادرة عن الجهات الحكومة المعنية.



9 – (المحاسبين والمراجعين) تلتقى بوزير الدولة لشئون مجلس الوزراء:

إستقبل معالى الشيخ/ محمد عبدالله المبارك الصباح - وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بمكتبه يوم الخميس الموافق ٢ يونيو ٢٠١٦، رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشارى الفارس ووفد الجمعية المكون من: السادة/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ - نائب الرئيس، صقر مبرك الحيص - أمين السر، راشد عوض الرشيدي - أمين الصندوق، طارق سليمان الكندري، وصباح مبارك الجلاوي -أعضاء مجلس الإدارة.

تأتى الزياره تنفيذاً لرغبه مجلس الإداره في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع وزارة الدولة لشئون مجلس الوزراء فيما يخص الأنشطه والخدمات التأهيليه والتدريبية التي تقدمها الجمعيه لموظفي الوزارة وكذلك مشاركة مجلس

الوزراء الموقر في تقديم الآراء الفنية والمهنية. ومن ناحية أخرى، أشاد معالى الشيخ/ محمد عبدالله المبارك الصباح بجهود جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في دعم

مؤسسات الدوله الحكومية بإعتبارها شريكاً في الإرتقاء بمهنة

المحاسبة والمراجعة.

وفي نفس السياق، عرض مجلس الإداره على معالى الوزير جميع الإجراءات التي قامت بها الجمعية بشأن بناء مقرها الجديد ومستندات التراخيص الصادرة عن الجهات الحكومية المعنية، راجياً من مجلس الوزراء موافقته الكريمة على التمديد لجميع جمعيات النفع العام الواقعة في شارع ٧١ بمنطقة الشويخ الشمالي ولحين الإنتهاء من تجهيز مقراتها البديله خلال الفترة القادمة.











١٠ – (المحاسبين والمراجعين) تلتقي بنائب مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية:

إستقبل السيد/ خالد إبراهيم الفارس - نائب مدير المعهد للشئون المالية والإدارية في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بمكتبه يوم الأربعاء الموافق ٢٧ يوليو ٢٠١٦، السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ووفد الجمعية المكون من السادة/ صقر مبرك الحيص - أمين سر مجلس الإدارة وصباح مبارك الجلاوي - عضو مجلس الإدارة.

تأتي الزياره تنفيذاً لرغبه مجلس الإداره في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية فيما يخص الأنشطه والخدمات التأهيليه والتدريبية التي تقدمها الجمعيه للأعضاء والمجتمع على حد سواء. وكذلك تقديم الدعم الفني المهني من خلال ترجمة أهداف الطرفين على أرض الواقع والنظر في توقيع إتفاقيات تعاون تدريبي في مجال المحاسبة والمراجعة.

وأكد وقد الجمعية علي الدور الحيوي الذي يقوم به المعهد من خلال إعداد وتدريب كل من أعضاء الجهاز القضائي ومعاونيهم، لتدعيم خبرتهم ورفع مستوى أدائهم وممارستهم التطبيقية، وكذلك إعداد أعوان القضاء ومساعديه وتدريبهم على الإجراءات القانونية ورفع مستوى أدائهم العملي ومتابعة تأهيلهم وتنمية معلوماتهم وكفاءتهم، عقد دورات خاصة للعاملين بالجهات القانونية بأجهزة الدولة والهيئات



والمؤسسات العامة، جمع وحفظ ونشر الوثائق القضائية والأبحاث القانونية، بالإضافة إلى تنمية البحث العلمي وتعميقه في الميادين القانونية والقضائية والفقهية بما في ذلك إقامة الندوات واللقاءات.

كما أكد الوفد أيضاً بشأن مقر المعهد الجديد كأحد الصروح المشرفه، أفتتح في عهد معالي وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية السيد/ يعقوب عبدالمحسن الصانع والذي يمد يد التعاون مع الجميع لتحقيق العداله الناجزة.

وفي الختام، شكر وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية القائمين على المعهد لدعم أعمال وأنشطة الجمعية وذلك إيماناً منهم بالدور الحيوي الذي تقوم به (المحاسبين والمراجعين) على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

اً – (المحاسبين والمراجعين) تستقبل أمين عام مركز الكويت للتحكيم التجاري في مقرها:

إستقبل السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور/ أنس التورة - أمين عام مركز الكويت للتحكيم التجاري في مقرها، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ٢ أغسطس ٢٠١٦.

كما حضر اللقاء، كل من السيد/ صقر مبرك الحيص، أمين السر والسيد/ راشد عوض الرشيدي، أمين الصندوق والسيد/ طارق سليمان الكندري – عضو مجلس الإدارة. تأتي الزياره تنفيذاً لرغبه مجلس الإداره في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع مركز الكويت للتحكيم التجاري

التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت فيما يخص البرامج التدريبية والتأهيلية في مجال التحكيم التجاري، حيث يعتبر التحكيم وسيلة شائعة لتسوية المنازعات، وذلك إنطلاقا من قناعة الجمعية بأن اللجوء الى التحكيم يمنح الثقة والإستقرار من خلال إجراءات سريعة وسرية وعادلة وإقتصادية.



١٢ – الدكتور/طلال أبو غزالة يستقبل رئيس وأعضاء (المحاسبين والمراجعين):

وفي إطار انطلاقتها إقليمياً، استقبل الدكتور/ طلال أبو غزالة – رئيس مجلس إدارة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ومقره في العاصمة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المكون من: السيد/ أحمد مشاري الفارس – رئيس مجلس الإدارة، السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ – نائب رئيس مجلس الإدارة، السيد/ صقر مبرك الحيص – أمين السر، السيد/ راشد عوض الرشيدي – أمين السيد/ ضاري على الهاجري – عضو مجلس الإدارة وذلك في يوم السبت الموافق ٢٤ سبتمبر ٢٠١٦.

وتأتى الزيارة في إطار العلاقة المهنية المشتركة وبحث سبل التعاون بين الجانبين، حيث يعتبر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الجهة العربية الوحيدة الحاصلة على ترخيص من كل من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC والشركة الأمريكية Wiley في إعداد معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الدولية لممارسة أعمال التدفيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة ومعايير المحاسبة في القطاع العام، حيث تم اعتماد المجمع من قبل هذه المنظمات الدولية كجهة عربية وحيدة لترجمة كل ما يصدر عنها وتوزيعها على نطاق العالم العربي دورياً ليسهل على ممارسي مهنتي المحاسبة والتدقيق فهم وتطبيق تلك المعايير، بالإضافة إلى أن المجمع جهة غير ربحية يهدف إلى تطوير مجالات المحاسبة والتدقيق والمواضيع ذات العلاقة في الوطن العربي ويسعى إلى المساهمة في رفد اقتصاديات العالم العربي وتنميتها، وقيامه أيضاً بتصميم عددا من الشهادات المهنية في مجالات المحاسبة والمراجعة



حيث ناقش الطرفان آلية تبادل الخبرات الفنية المشتركة حسب الإمكانيات المتاحة لكل من الجمعية والمجمع، وتبادل

البرامج التدريبية والتأهيلية وتنظيم واستضافة المؤتمرات

وورش العمل والندوات الخاصة بمهنتى المحاسبة والمراجعة

ودعوة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين للمشاركة في أعمال وفعاليات المؤتمر المهنى الخامس للمحاسبة والمرجعة

المزمع عقدة يومى الأربعاء والخميس ١٥-١٦ فبراير ٢٠١٧ في

دولة الكويت، وذلك إيمانا من الجمعية بنشر الوعى المهنى

والتعاون مع الجمعيات والهيئات المهنية والعلمية الأخرى داخل

والاقتراحات في سبيل تحقيق الغايات المشتركة للمهتمين والباحثين وأصحاب مكاتب تدقيق الحسابات وكذلك ممثلو الإدارات المالية في القطاعين الخاص والعام.













١٣ – (المحاسبين والمراجعين) أبرمت اتفاقية تعاون مهني مع (ثنك تانك) للإستشارات الإدارية:

من منطلق سعي الجمعية الدائم نحو تطوير ودعم الشباب الكويتي وخصوصاً في مجال تعزيز الأخلاقيات المهنية لما لذلك من أهمية ليس فقط في مجال المحاسبة والمراجعة بل أيضاً على الصعيد الشخصي. وبهذه المناسبة أبرمت الجمعية مع شركة ثنك تانك للاستشارات الإدارية اتفاقية تعاون مهني لتنفيذ مبادرة فريدة من نوعها في دولة الكويت في مجال الأخلاقيات المهنية وهي مسابقة الكويت الأولى للأخلاقيات المهنية والموجهة لطلبة وطالبات الجامعات في الدولة، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ١٩ أكتوبر ٢٠١٦.

حيث مثّل الجمعية السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس مجلس الإدارة ومن جانب الشركة، الدكتورة/ منال حمد الحساوي - المدير المسئول.

كما حضر حفل التوقيع العم/ يوسف صالح العثمان - الرئيس الأسبق للجمعية والساده/ صقر مبرك الحيص - أمين السر وطارق سليمان الكندري - عضو مجلس الإدارة.



الحيص: ندعو المجلس للموافقة على اقتراح اضافة نشاط (مكتب تدقيق حسابات) ضمن الانشطة المسموح بها بالسكن الاستثمارى:

دعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المجلس البلدي الموافقة على اقتراح السيد/ مشعل راشد الجويسري - نائب رئيس المجلس البلدي والسيد/ فهد عبدالعزيز الصانع - عضو المجلس البلدي ورئيس اللجنة الفنية اضافة نشاط (مكتب تدقيق حسابات) ضمن الانشطة المسموح بها بالسكن الاستثماري. وقال امين سر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ صقر مبرك الحيص ان الاقتراح طلب مستحق نظرا للحاجة الماسة لهذا النشاط وأهميته المتزايدة في الكويت لمواكبة التطورات التي تشهدها البلاد في الجانب المالي والرقابي. ودعا الحيص المجلس البلدى بالموافقة على هذا المقترح وإصدار قرار بشأنه لما سينتج عنه من اثار ايجابية لمكاتب تدقيق الحسابات بشكل عام وللمهنة بشكل خاص معربا عن شكره للسادة/ الجويسري والصانع على تبنيهم هذا الاقتراح. وثمن الحيص في ختام تصريحه الدور الكبير الذي يقوم به المجلس البلدى لجهة تحقيق السياسات العامة لبلدية الكويت ودوره الواضح في وضع الخطط والنشاط العمراني والبيئي والصحى في الكويت مؤكداً دعم الجمعية الكامل لكافة هذه الجهود بما ينعكس ايجابا على المصلحة الوطنية.



ها – (المحاسبين والمراجعين) التقت مدير عام الإدارة العامة للإطفاء:

استقبل الفريق/ خالد راكان المكراد - مدير عام الإدارة العامة للإطفاء في مكتبه يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ سبتمبر ٢٠١٦، وفد الجمعية كل من: السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس الجمعية، والسيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ - نائب رئيس مجلس الإدارة.

تأتي الزيارة تنفيذاً لرغبه مجلس الإدارة في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع الإدارة العامة للإطفاء فيما يخص

الأنشطة والخدمات التأهيلية والتدريبية التي تقدمها الجمعية للأعضاء والمنتسبين وموظفي الإدارة والمجتمع على حد سواء وكذلك تقديم الدعم الفني المهني للإدارة العامة للإطفاء. وفي الختام، شكر وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الفريق/ المكراد على دعم أعمال وأنشطة الجمعية وذلك إيماناً منهم بالدور المهني الذي تقوم به (المحاسبين والمراجعين) على الصعيد المحلى والإقليمي والدولي.





١٦ – (المحاسبين والمراجعين) التقت رئيس الإدارة العامة للخبراء:

إستقبل السيد/ فيصل عبدالله الخميس – رئيس الإدارة العامة للخبراء في وزارة العدل بمكتبه يوم الأربعاء الموافق ٢١ سبتمبر الخبراء في وزارة العدل بمكتبه يوم الأربعاء الموافق ٢٠ سبتمبر الجمعية، والسيد/ صباح مبارك الجلاوي – عضو مجلس الإدارة . تتني الزيارة تنفيذاً لرغبه مجلس الإدارة في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع الإدارة العامة للخبراء فيما يخص الأنشطة والخدمات التأهيلية والتدريبية التي تقدمها الجمعية للأعضاء والمنتسبين وموظفي الإدارة والمجتمع على حد سواء وكذلك تقديم الدعم الفني المهني للإدارة العامة للخبراء. وفي الختام، شكر وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وفي الخيام منهم بالدور المهني الذي تقوم به (المحاسبين والمراجعين) إيماناً منهم بالدور المهني الذي تقوم به (المحاسبين والمراجعين) على الصعيد المحلى والإقليمي والدولي.



١٧ – (المحاسبين والمراجعين) التقت رئيس قسم المحاسبة في (العلوم الإدارية):

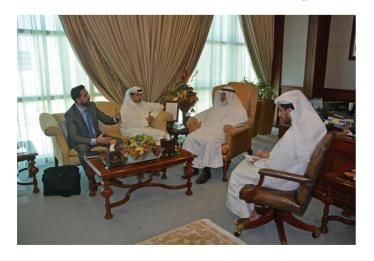
ستقبل الدكتور/ صادق البسام - رئيس قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت في مكتبه يوم الأحد الموافق ٢٣ أكتوبر ٢٠١٦، السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس الجمعية. تأتي الزيارة في إطار التعاون والعمل المشترك مع قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت فيما يخص الأنشطة والفعاليات التي تعقد بالتعاون مع القسم ومركز التمير في جامعة الكويت. وفي الختام، شكرت الجمعية الدكتور/ البسام على دعم أعمالها وأنشطتها المهنية وذلك إيماناً منه بالدور الحيوي الذي تقوم به (المحاسبين والمراجعين) على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.



۱۸ – (المحاسبين الكويتية) و (المحاسبين البريطانية) اطلعت رئيس ديوان المحاسبة على آخر التطورات المهنية في مجال التدريب والتأهيل الوظيفي:

استقبل رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة، السيد/ عادل عبدالعزيز الصرعاوي بمكتبه السيد/ أحمد مشاري الفارس – رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية KAAA والسيد/ مالك سرى الدين – المدير الإقليمي لتطوير الأعمال في جمعية المحاسبين القانونيين البريطانية ACCA، وذلك لبحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في يوم الأربعاء الموافق ٢١ سبتمبر ٢٠١٦.

ر. تأتي هذه الزيارة في إطار التعاون المهني فيما بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجمعية المحاسبين القانونيين البريطانية، وتنفيذاً لرغبة المجلس في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع ديوان المحاسبة فيما يخص الأنشطة



والخدمات التي تقدمها المنظمات الدولية للأعضاء والمنتسبين وموظفى الديوان على حد سواء.

ودار اللقاء حول إطلاع رئيس ديوان المحاسبة على أنشطة الـ ACCA البريطانية في مجال التدريب والتأهيل الوظيفي وبحث أوجه التعاون والعمل المشترك مع الديوان في المساهمة بتطوير كوادره البشرية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

كما حضر اللقاء من جانب الديوان السيد/ سعود الزمانان -مدير إدارة التدريب، ومن الجمعية السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ - نائب رئيس مجلس الإدارة.



١٩ – (المحاسبين والمراجعين) إستعرضت مشاريعها المستقبلية مع عميد كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت:

إستقبل السيد/ أ. د. مشاري عبيد الهاجري - عميد كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت بمكتبه يوم الأثنين الموافق ١٩ سبتمبر ٢٠١٦، السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والسيد/ صقر مبرك الحيص - أمين سر مجلس الإدارة.

تأتي الزياره تنفيذاً لرغبه مجلس الإداره في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع كلية العلوم الإدارية فيما يخص الأنشطه والخدمات التأهيليه والتدريبية التي تقدمها الجمعيه وكذلك تقديم الدعم الفني المهني من خلال ترجمة أهداف الطرفين على أرض الواقع.

ومن ناحية أخرى، أشاد الهاجري بجهود جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في دعم المؤسسات والمعاهد الأكاديمية شريكا في الإرتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة، وكذلك حرص كلية العلوم الإدارية على دعم وإبراز الدورالحيوي التي تقدمة مؤسسات المجتمع المدنى لدولة الكويت.

وإستعرض الفارس أعمال وأنشطة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على الدكتور/ مشاري الهاجري وذلك إيماناً من الجمعية بدورها في تنمية وتطوير الفكر المحاسبي وتشجيع ورعاية البحث العلمي في ميادين المحاسبة، ودعوة أعضاء هيئة



التدريس في كلية العلوم الإدارية في المشاركة والمساهمة بمجلة الجمعية «المهنية»، وهي مجلة صدرت حديثاً يترخيص من قبل وزارة الإعلام ومعنية في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد الأكاديمية داخل وخارج دولة الكويت. وفي الختام، شكر وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العميد/ الهاجرى على دعم أعمال وأنشطة الجمعية وذلك

إيمانا منهم بالدور المهنى الذي تقوم به (المحاسبين والمراجعين)

على الصعيد المحلى والإقليمي والدولي.

٢٠ – وزير الإعلام والشباب يستقبل (المحاسبين والمراجعين):

إستقبل الشيخ/ سلمان صباح الحمود الصباح - وزير الإعلام ووزير الدوله لشئون الشباب في مكتبه يوم الثلاثاء الموافق ا نوفمبر ٢٠١٦ وفد الجمعيه كل من: السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس الجمعية، والسيد/ صقر مبرك الحيص - أمين السر. تأتي الزياره تنفيذاً لرغبه مجلس الإداره في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك فيما يخص الأنشطه والخدمات التي

تقدمها الجمعية للأعضاء والمنتسبين والمجتمع على حد سوا، بإعتبار الجمعية شريكاً إستراتيجياً لمؤسسات الدولة الحكومية. كما إستعرض الفارس علي معالي الوزير آخر الترتيبات الخاصة بالمؤتمر المهني الخامس للمحاسبة والمراجعة | نحو مهنة فاعلة، المقرر عقده يومي الأربعاء والخميس الموافق ١٥- فبراير ٢٠١٧.





٢١ – رئيس (المحاسبين والمراجعين) التقى نائب مدير عام وكالة الانباء الكويتية (كونا):

بحث رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس ونائب المدير العام لقطاع التحرير في وكالة الانباء الكويتية (كونا) السيد/ سعد العلي سبل تعزيز التعاون المستقبلي بين الجانبين خصوصاً في المجال الاعلامي والمؤتمرات والتدريب المهني، وذلك في يوم الخميس الموافق ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦.

وأكد الفارس في على الدور الكبير الذي تلعبه وكالة الانباء الكويتية (كونا) في المجال الاعلامي والتوعوي على الصعيد المحلي والإقليمي وهو الأمر الذي تطلب اجراء لقاءات دورية مع إدارات (كونا) لبحث سبل التعاون في مجال التدريب المهني والمؤتمرات المحاسبية والمهنية التي تعقد سواء في دولة الكويت أو في الدول الخليجية والعربية. وقال الفارس أن نائب المدير العام لـ (كونا) السيد/ سعد العلي رحب بآفاق التعاون المستقبلي بين الوكالة وجمعيات النفع العام بشكل عام وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بشكل

التي قامت الجمعية بنشرها خلال فترة مجلس الادارة الحالي بما فيها الخطة الاستراتيجية التي تم الاعلان عنها عند انتخاب المجلس الحالي والتي تم انجاز ما يزيد عن ٩٠٪ منها. واستعرض الفارس أيضاً مبادئ الحوكمة الرشيدة التي قام مجلس الادارة الحالي بإعدادها لإضفاء مزيداً من الإفصاح الشفافية

خاص لاسيما في مجال الرعايات الاعلامية للفعاليات المختلفة

وقدم الفارس عرضا عن النشاطات المختلفة للجمعية والمطبوعات

إضافة الى إقامة برامج تدريبية مشتركة بين الجهتين.

واستعرض الفارس ايضا مبادى الحودمة الرسيدة التي قام مجلس الادارة الحالي بإعدادها لإضفاء مزيداً من الإفصاح الشفافية للأطراف ذات العلاقة موضحاً أن (المحاسبين والمراجعين) هي الاولى من بين منظمات المجتمع المدني التي قامت بإعدادها في دولة الكويت وحصلت على اشادة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل. وفي الختام أعرب الفارس عن شكره للسيد/ العلي على دعم أعمال وأنشطة الجمعية المختلفة سواء الماضية أو المستقبلية وتم تقديم درع تذكاري له.



٢٢ – الشيخ محمد الخالد الصباح يستقبل رئيس وأعضاء مجلس إدارة (المحاسبين والمراجعين):

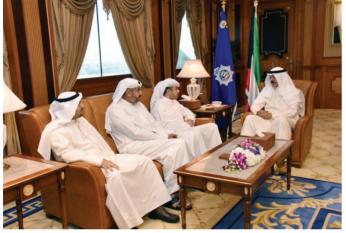
استقبل معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الحمد الصباح، في مكتبه بمقر وزارة الداخلية يوم الثلاثاء الموافق ٨ نوفمبر ٢٠١٦، رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، كل من السيد/ أحمد مشاري الفارس، والسيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ والسيد/ صقر مبرك الحيص.

وقد رحب معاليه بهم، مؤكدا على أهمية دور الجمعية في النشاط الاقتصادي بدولة الكويت، وضرورة تفعيل دورهم للإسهام في تحقيق رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - في

تحويل الكويت إلى مركز اقتصادي وتجاري عالمي. ثم قدم السيد/ أحمد مشاري الفارس – رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إيجازاً عن المؤتمر المهني الخامس للمحاسبة والمراجعة الذي سينعقد تحت شعار (نحو مهنة فاعلة) برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح – حفظه الله – خلال الفترة من ١٥–١٦ فبراير ٢٠١٧، في ظل دعمه ومساندته لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ودعم الوزارة المتواصل لأهداف وتطلعات ومشاريع الجمعية.

وفي ختام اللقاء قدم رئيس مجلس إدارة الجمعية درعاً تذكارية لعاليه بهذه المناسبة.





٢٣ – (المحاسبين والمراجعين): عروض وخصومات على اسعار الحجوزات في خمس مدن حول العالم لاعضاء الجمعية:

أعلن رئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ عبدالله سليمان الكندري عن تقديم عروض خصم على حجوزات السفر السياحية لأعضاء الجمعية خلال شهر اكتوبر الحالي لتطال عدد من المقاصد السياحية في مختلف دول العالم.

وقال الكندري أن جمعية المحاسبين وبالتعاون مع مكتب سفريات جمعية السالمية حصلت على عروض سعرية مغرية الى كل من دبي واسطنبول وتايلند وفيينا وباريس ولندن على عدد من شركات الطيران العالمية كالقطرية وبريتش ايروايز والخطو الجوية الكويتية وفلاي دبي وشركة بيجاسوس.

وأوضح الكندري ان حجوزات الفنادق في هذه الدول تمت على الفنادق من فئة خمسة نجوم بأسعار تبدأ من ٥٠ دينار وحتى ٢٦٠ دينار حسب عدد ايام الاجازة والمحطة مؤكداً في الوقت نفسه حرص الجمعية على تامين أفضل الاسعار والخدمات لأعضاء الجمعية.



٢٤ - (المحاسبين والمراجعين) تلتقى بمدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت وناثبه:

إستقبل السيد/ رباح عبدالرحمن الرباح - المدير العام والسيد/ حمد جراح العمر - نائب مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت بمكتبه يوم الأحد الموافق ٢٤ يوليو ٢٠١٦، السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والسيد/ صقر مبرك الحيص - أمين سر مجلس الإدارة.

تأتي الزياره تنفيذاً لرغبه مجلس الإداره في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع غرفة تجارة وصناعة الكويت فيما يخص الأنشطه والخدمات التأهيليه والتدريبية التي تقدمها الجمعيه لموظفي الغرفة وكذلك تقديم الدعم الفني المهني من خلال ترجمة أهداف الطرفين على أرض الواقع.

ومن ناحية أخرى، أشاد الرباح بجهود جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في دعم مؤسسات الدوله الحكومية والخاصة بإعتبارها شريكاً في الإرتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وأكد الفارس علي الدور الحيوي الذي تقوم به الغرفة من خلال تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها، بالإضافة إلى إبداء الرأى فيما يتعلق بدوائر اختصاصها في إنشاء البورصات والموانئ والأسواق والمعارض وفي منح حقوق الإمتياز المتعلقة بالمرافق العامة وفي دراسة مشاريع القوانين والمراسيم التي لها الصبغة الإقتصادية والمالية وفي وضعها وتعديلها.

كما حضر اللقاء، السيد/ عبدالرحمن الإستاذ - مسئول الشئون الإدارية. وفي الختام، شكر وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مسئولي الغرفة على دعم أعمال وأنشطة الجمعية وذلك إيماناً منهم بالدور الحيوي الذي تقوم به (المحاسبين والمراجعين) علي الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.









٢٥ – (المحاسبين والمراجعين) إستعرضت مشروع قانونها الجديد مع الرئيس (الغانم):

إستقبل السيد/ مرزوق علي الغانم - رئيس مجلس الأمه بمكتبه يوم الأثنين الموافق ٨ أغسطس ٢٠١٦، السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والسيد/ صقر مبرك الحيص - أمين سر مجلس الإدارة والسيد/ راشد عوض الرشيدي - أمين الصندوق والسيد/ ضاري علي الهاجري - عضو مجلس الإدارة.

تأتي الزياره تنفيذاً لرغبه مجلس الإداره في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع مجلس الأمة فيما يخص الأنشطه والخدمات التأهيليه والتدريبية التي تقدمها الجمعيه لموظفي المجلس وكذلك تقديم الدعم الفنى المهنى.

ومن ناحية أخرى، أشاد الغانم بجهود (المحاسبين والمراجعين) في دعم مؤسسات الدوله بإعتبارها شريكاً في الإرتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة، وكذلك حرص مجلس الأمه على دعم وإبراز الدورالحيوي التي تقدمة مؤسسات المجتمع المدني لدولة الكويت. وإستعرض الفارس مشروع قانون مزاولة مهنة مراقبة

الحسابات الجديد على السيد/ مرزوق الغانم وذلك إيماناً من الجمعية بأهمية دورها في المساهمة بتنظيم قواعد مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والعمل على الاحتفاظ بمستوى عال عند الترخيص للأشخاص ذوى المؤهلات ليصبحوا محاسبين قانونيين، وأن هذا المشروع قد تم إعداده بما يتناسب والبيئة المحاسبية في دولة الكويت ووفقاً لأفضل الممارسات المهنية الدولية في هذا الخصوص مع الأخذ بعين الإعتبار متطلبات الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC للمنظمات والهيئات والجمعيات المهنية المنطوية تحت رقابته.

كما حضر اللقاء، النائب/ محمد الجبري - مقرر اللجنة المالية والإقتصادية البرلمانية والسيدة/ أيمان البداح - الأمين العام بالإنابة. وفي الختام، شكر وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الرئيس الغانم والحضور على دعم أعمال وأنشطة الجمعية وذلك إيماناً منهم بالدور المهني الذي تقوم به (المحاسبين والمراجعين) على الصعيد المحلى والإقليمي والدولي.













٢٦ – مدير عام (معهد الأبحاث) تستقبل (المحاسبين والمراجعين):

استقبلت مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية السيدة/ د. سميرة السيد عمر يوم الأحد الموافق ١٦ أكتوبر ٢٠١٦، رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس وعضو مجلس إدارة الجمعية السيد/ صباح مبارك الجلاوي، وحضر اللقاء المدير التنفيذي لقطاع الادارة والمالية والخدمات المساندة في المعهد السيدة/ نوال الأنصاري، ورئيس مكتب الرقابة والتدفيق السيدة/ عناية الحساوي، وعدد من المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين في الادارة المالية.

تأتي الزيارة بهدف توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك مع معهد الكويت للأبحاث العلمية فيما يخص الأنشطه والخدمات التأهيليه والتدريبية التي تقدمها الجمعيه للأعضاء والمنتسبين وموظفي المعهد. وقد أثنت المدير العام د. سميرة السيد عمر على الجهود التي تبذلها الجمعية في خدمة المجتمع، وأكدت حرص المعهد على تطوير الكوادر البشرية عن طريق توفير التدريب المتخصص

والتطوير المهني للعاملين عبر مشاركتهم في البرامج التأهيلية وغيرها من الدورات المتخصصة في هذا المجال، والتي تساهم في تطوير قدرات العاملين والذي بدوره ينعكس ايجاباً على المعهد، وتم اقتراح إعداد مذكرة تفاهم بين المعهد والجمعية وذلك لتسهيل العمل والتعاون بين الجهتين في المجال التدريبي وخصوصاً تدريب الكوادر البشرية الجديدة.

من جانبه قال رئيس الجمعية السيد/ أحمد الفارس أن الجمعية على استعداد تام لتقديم كافة خدماتها الفنية والإستشارية بما في ذلك التدريب والتأهيل المهني للعاملين في معهد الكويت للأبحاث العلمية، وأوضح أن الجمعية في خطتها الاستراتيجية (٢٠١٥-٢٠١٦) تهدف إلى فتح قنوات التواصل مع المؤسسات في الدولة للتعريف بأعمالها وأنشطتها ودورها في المجتمع بالاضافة إلى الخدمات الاستشارية والفنية والتأهيلية التى تقدمها.





٢٧ – معالي وزير الكهرباء والماء يستقبل (المحاسبين والمراجعين):

إستقبل معالي المهندس/ أحمد خالد الجسار – وزير الكهرباء والماء في مكتبه يوم الأحد الموافق ٢٧ نوفمبر ٢٠١٦ السيد/ أحمد مشاري الفارس – رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية. تأتي الزياره تنفيذاً لرغبه مجلس الإداره في توطيد أواصر التعاون والعمل المشترك فيما يخص الأنشطه والخدمات التي تقدمها الجمعية للأعضاء والمنتسبين والمجتمع على حد سوا، بإعتبار الجمعية شريكا إستراتيجياً لمؤسسات الدولة الحكومية. كما إستعرض الفارس علي معالي الوزير آخر الترتيبات الخاصة بالمؤتمر المهني الخامس للمحاسبة والمراجعه انحو مهنة فاعلة، المقرر عقده يومي الأربعاء والخميس الموافق ١٥ مهنة فاعلة، المقرر عقده يومي الأربعاء والخميس الموافق ١٥ مهنة فاعلة، المقرر عقده يومي الأربعاء والخميس الموافق ٢٠١٠



٢٨ – الجمعية خاطبت وزير التجارة والصناعة:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي السيد/ خالد ناصر الروضان - وزير التجارة والصناعة في العديد من المقترحات من شأنها تطوير مهنتي المحاسبة والمراجعة.









٢٩ - الجمعية خاطبت وكيل وزارة التجارة والصناعة:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ خالد جاسم الشمالي - وكيل وزارة التجارة والصناعة بشأن مقترح تأسيس الشركات المهنية لمهنة المحاسبة.







٣٠ - الجمعية خاطبت وكيل وزارة التجارة والصناعة:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ خالد جاسم الشمالي - وكيل وزارة التجارة والصناعة بشأن مقترح إصدار قيد مزاولة مهنة خدمات محاسبية.





٣١ – الجمعية خاطبت وزير التجارة والصناعة:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي الدكتور/ يوسف محمد العلي - وزير التجارة والصناعة السابق بشأن مقترح القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١ لمراقبة الحسابات.



٣٢ – الجمعية خاطبت وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي السيدة/ هند صبيح الصبيح – وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية بشأن مبادرة لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.





٣٣ – الجمعية تلقت كتاب من وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية:

ورد إلى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الكتاب الصادر عن معالي السيدة/ هند صبيح الصبيح - وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية بشأن التقرير الإداري والمالي لعام ٢٠١٥، إذ يعتبر الأول من نوعه على مستوى جمعيات النفع العام في دولة الكويت.



٣٤ – الجمعية خاطبت وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي السيدة/ هند صبيح الصبيح - وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية بشأن توفير مقر بديل لحبن الانتهاء من بناء وتشييد المقر الجديد لها.



٣٥ – الجمعية خاطبت وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي السيدة/ هند صبيح الصبيح - وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية بشأن الأتعاب المهنية لمراقبي الحسابات.





٣٦ – الجمعية خاطبت وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي السيدة/ هند صبيح الصبيح - وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية بشأن المسميات الوظيفية للمراقب المالي والإداري لموظفي قطاع التعاون في الوزارة.



٣٧ – الجمعية خاطبت رئيس مجلس مفوضى هيئة أسواق المال:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي الدكتور/ نايف فلاح الحجرف - رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن نسبة العمالة الوطنية لدى مراقبي الحسابات المقيدين في سجل هيئة أسواق المال.





٣٨ – الجمعية خاطبت رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي الدكتور/ نايف فلاح الحجرف - رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن تعيين مراقبي الحسابات للشركات المدرجة والمرخص لها لدى الهيئة.







٣٩ – الجمعية خاطبت رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي الدكتور/ نايف فلاح الحجرف - رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال بشأن مزاولة نشاط تقويم الأصول لدى الهيئة.





٤٠ – الجمعية خاطبت وزير التربية ووزير التعليم العالى:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي الدكتور/ بدر حمد العيسي – وزير التربية ووزير التعليم العالي بشأن توفير مقر بديل لحين الانتهاء من بناء وتشييد المقر الجديد لها .



ا٤ – الجمعية خاطبت نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي السيد/ أنس خالد الصالح - نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية بشأن توفير مقر بديل لحين الانتهاء من بناء وتشييد المقر الجديد لها.



٤٢ – الجمعية خاطبت الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة:

خاطبت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي السيد/ فوزي المجدلي - الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بشأن مشروع تدريب وتوظيف الجامعيين حديثي التخرج لوظائف التدقيق والاستشارات.



٤٣ – (المحاسبين والمراجعين) زارت الوزيرة الصبيح وبحثت الشأن التعاوني والمؤتمر المهني الخامس:

التقى وفد مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية السيدة/ هند صبيح الصبيح في مكتبها لتهنئتها بنيل الثقة الاميرية السامية، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ١٣ ديسمبر ٢٠١٦.

وقال رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس أن وفد الجمعية ضم كل من نائب الرئيس السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ، أمين سر الجمعية السيد/ صقر مبرك الحيص وعضو مجلس الإدارة السيد/ صباح مبارك الجلاوي.

واضاف الفارس أن اللقاء جاء لتهنئة الوزيرة الصبيح بمناسبة توليها الحقيبة الوزارية في الحكومة الجديدة وبحث مجموعة من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من جهة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من جهة اخرى في الفترة المقبلة.

واشاد الفارس بدور الوزيرة الصبيح خلال فترة توليها لهذه الحقيبة في الفترة السابقة والتي نجم عنها تعاون كبير بين الجانبين عاد بالاثر الايجابي على الاقتصاد الوطني ومؤسسات النفع العام معرباً عن أمله في استمرار التعاون الثنائي والتواصل المستمر خلال الفترة المقبلة خصوصاً في مجال عمل مؤسسات



المجتمع المدنى والجمعيات التعاونية.

وذكر الفارس أن وفد الجمعية ناقش مع الوزيرة الصبيح بعض القضايا المتعلقة في اتعاب مراقبي الحسابات فضلاً عن الجمعيات التعاونية والموضوعات التي تهم القطاع التعاوني إضافة إلى بحث المؤتمر المهني الخامس المزمع عقده يومي ١٥- فبراير ٢٠١٦، تحت رعاية سمو الشيخ/ جابر مبارك الحمد الصباح – رئيس مجلس الوزراء.

28 – (المحاسبين والمراجعين) تثمن زيارة وزير التجارة والصناعة للجمعية وتتطلع لتعاون مستقبلي مثمر للارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة:

في بادرة طيبة تنمو عن روح مسؤولية عالية والاستماع الى آراء الجهات التي تخضع لمسؤولية وزارته أجري وزير التجارة والصناعة السيد/ خالد الروضان زيارة الى مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وذلك يوم الأحد ١٨ ديسمبر إلى الرؤساء الأسبقين واستمع الى آرائهم واقتراحاتهم لتطوير العمل المحاسبي ووضع اليات محددة ومفهومة لرفع مستوى التعاون بين الوزارة من جهة والجمعية من جهة اخرى.

وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس انه رافق الوزير في زيارته قيادات وزارة التجارة والصناعة من مختلف القطاعات بالإضافة الى رؤساء الجهات التي تخضع لوزارة التجارة والصناعة حيث ضم الوفد مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ورئيس الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورئيس الهيئة العامة للصناعة بالإضافة إلى رئيس جهاز حماية المنافسة.

وأضاف الفارس ان خطوة الوزير/ الروضان غير المسبوقة من شانها فتح المجال واسعاً لزيادة التعاون مع الوزارة في المستقبل لاسيما ان اللقاء كان مثمراً تم خلاله مناقشة المواضيع التي تهم المهنة وقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بشأن مراقبي الحسابات وقانون غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب إضافة الى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثمناً هذه الزيارة ومتطلعاً لان تكون اساساً لتعاون مستقبلي مثمر للارتقاء بمهنة المحاسبة.

وبين الفارس ان اللقاء والنقاشات مع الوزير اتسمت بشفافية وصراحة كبيرة اذ تم التطرق الى السلبيات الواجب تلافيها والايجابيات الواجب التركيز عليها للبناء في المستقبل بما من شأنه ان يعود بالنفع على مهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت وعلى وزارة التجارة والصناعة وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام لاسيما انه تم مناقشة كافة السلبيات منذ تأسيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في عام ١٩٧٣.

واكد الفارس على ان جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

والهيئات الحكومية مطلعاً الى مزيد من الزيارات للمسؤولين الآراء المختلفة وتبني الايجابي منها.

هي شريك حقيقي لوزارة التجارة والصناعة وكافة وزارات الحكوميين لمقر الجمعية وجمعيات النفع العام والاطلاع على

















ه٤ - (المحاسبين والمراجعين) أبرمت اتفاقية تعاون مع (جابر الأحمد) التعاونية:

أبرمت جمعية مدينة جابر الأحمد التعاونية، اتفاقية تعاون وشراكة مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حيث تهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون والتواصل وسبل التنسيق بين الجانبين بما يخدم الصالح العام، وتبادل الخبرات والتجارب والدراسات في مجال عمل كل منهما لتطوير ما يُقدم للمتعاملين من خدمات والارتقاء بها إلى أفضل المستويات.

وتأتي هذه الاتفاقية التي وقعها عن جمعية مدينة جابر الأحمد التعاونية رئيس مجلس ادارتها وعضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ سالم علي الشريع، وعن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية رئيس مجلس ادارتها السيد/ أحمد مشاري الفارس انطلاقاً من حرص الجانبين على بناء علاقات شراكة فعّالة مبنية على المعرفة والخبرات المتراكمة في مجالات الدراسات والبحوث وإعداد وتأهيل المحاسبين وتدريبهم، وتوثيق ونشر أفضل الممارسات الفنية والمهنية بهذا المجال.

وأشار السيد/ سالم علي الشريع، رئيس مجلس ادارة جمعية مدينة جابر الأحمد إلى أن هذه الاتفاقية جاءت لاستكمال التعاون وصقل وتدريب الموظفين وكذلك ان جمعية مدينة جابر الاحمد في طور التأسيس حديثاً في مجال العمل التعاوني. ومن جانبه، بين السيد/ أحمد مشاري الفارس بأن مجال التطوير وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة سيدفع الي تميز جمعية مدينة جابر الأحمد عن غيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك، وأن هدف جمعية المحاسبين والمراجعين والمراجعين



الكويتية بناء القدرات والاستفادة من الخبرات المتبادلة في تطوير ومراجعة قدرات موظفي جمعية مدينة جابر الاحمد وإعداد المعايير والأدلة الإرشادية للبرامج التدريبية.

ووفقا للاتفاقية سيتم تقديم دورات تخصيصية ضمن برنامج التدريب والتأهيل المهني كما سيتم تنظيم زيارات معرفية متبادلة بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجمعية مدينة جابر الأحمد هدفها معاينة انظمتها المالية واعطاء توصيات مهنية تفيد الواقع العلمي، بالإضافة إلى المساهمة في اختيار واختبار الموظفين الاكفاء ليكونوا ضمن طاقم عمل جمعية مدينة جابر الأحمد التعاونية وللاطلاع أيضاً على أفضل الممارسات في مجال التميز وملامسة واقع العمل التعاوني.

٤٦ – اللجنة الوزارية الاقتصادية تستعرض تصورات جمعية المحاسبين بشأن دعم مسار الاصلاح الاقتصادى:

استعرضت اللجنة الوزارية الاقتصادية بمجلس الوزراء الكويتي وفريق المتابعة يوم الثلاثاء الموافق ٣ يناير ٢٠١٧ رؤى وتصورات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بشأن اجراءات دعم مسار الاصلاح الاقتصادي والمالي في البلاد ورسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني، وذلك بمقر الجمعية في منطقة الشويخ.

وقال رئيس الجمعية السيد/ أحمد مشاري الفارس عقب الاجتماع ان هذا اللقاء يعد بادرة جيدة تعزز الشفافية وتطور مستوى الحوار الوطني لاسيما في الشأن الاقتصادي.

وأكد الفارس أهمية هذه اللقاءات بين السلطة التنفيذية ومؤسسات النفع العام وأثرها الكبير على المصلحة العامة وسط الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت على البلاد خلال العامين الماضيين لاسيما منذ انخفاض اسعار النفط.



وأضاف أن زيارة اللجنة الاقتصادية الى جمعية المحاسبين

177

وذكر ان الاجتماع تناول كافة الملاحظات التي قدمتها الجمعية في وقت سابق وبحث تفاصيل الوثيقة بصورة موسعة ونقاش مستفيض حيث استمع اعضاء اللجنة من الوزراء الى مجمل الملاحظات المطروحة.

واوضح ان الحوار المجتمعي والمؤسسي بما فيه الحوار بين اللجنة الوزارية والجمعية هو الاساس لمواجهة أي تحديات تواجه الكويت بما فيها التحديات الاقتصادية، كما شارك في الحوار بجانب أعضاء مجلس الإدارة، الرئيس الفخري للجمعية والرؤساء السابقين بالإضافة إلى أعضاء الجمعية.

وتضم اللجنة الوزارية الاقتصادية التي يترأسها معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية السيد/ أنس خالد الصالح في عضويتها كل من معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية السيدة/ هند صبيح الصبيح ومعالي وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات السيد/ ياسر حسن ابل ومعالي وزير التجارة والصناعة السيد/ خالد ناصر الروضان ومعالي وزير النفط ووزير الكهرباء والماء السيد/ عصام عبدالمحسن المرزوق.











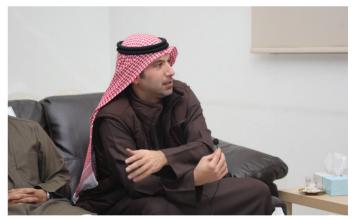
















٤٧ – (المحاسبين والمراجعين) شاركت في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية الوزارية وعرضت تطلعاتها الاقتصادية..:

ناقشت لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الوزراء مع ممثلي المجتمع المدني وجهات النظر المختلفة بشأن التطلعات الاقتصادية المستقبلية والخطوات الواجب اتخاذها لتعزيز المسار الاصلاحي الذي تتخذه الحكومة وتفعيل دور المجتمع المدني في دولة الكويت، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ١٤ ديسمبر ٢٠١٦.

اللجنة التي يترأسها معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية السيد/ أنس خالد الصالح وعضوية أصحاب المعالي وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشئون الاقتصادية، وزير النفط ووزير الكهرباء والماء والماخة إلي وزير الإسكان ووزير الدولة لشئون الخدمات. وأكدت اللجنة حرصها في تخصيص أول اجتماعاتها للمناقشة في مسارات وتطلعات الاصلاح الاقتصادي المالي مما يأكد الحرص الحكومي على وضع الشأن الاقتصادي في سلم الاولويات

حيث شارك السيد/ احمد مشاري الفارس - رئيس جمعية

للمرحلة المقبلة.



المحاسبين والمراجعين الكويتية والسيد/ صقر مبرك الحيص - أمين السر واستعرضا رؤى الجمعية في الإصلاح المالي والاقتصادي، كما أبدو ملاحظاتهما على وثيقة الإصلاح المال والاقتصادى في اجتماع لجنة الشئون الاقتصادية.









البرامج التدريبية والتأهيلية:

ا – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية (CIA):

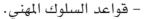
عقدت الجمعية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية

الامريكية «مدقق داخلي معتمد CIA» - الجزء الأول وذلك

خلال الفتره من ۲۸ دیسمبر ۲۰۱۵ ولغایة ۲۰ پنایر ۲۰۱۲،

حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- معايير التدقيق الداخلي.



- الرقابة الداخلية.

- إدارة المخاطر.

- مهام التدقيق الداخلي.





٦- (المحاسبين والمراجعين) عقدت ورشة عمل مجانية بعنوان(المشتقات ومحاسبة التحوط في معيار المحاسبة الدولي ٣٩):

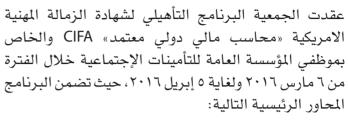
عقدت الجمعية ورشة العمل المجانية بعنوان «المشتقات ومحاسبة التحوط في معيار المحاسبة الدولي ٣٩» وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ١٢ يناير ٢٠١٦، حيث تضمنت الورشة المحاور الرئيسية التالية:

- تعريف وتقسيم الأدوات المالية الأساسية وأمثلتها.
- مبادئ تصنيف الأداة على أنها دين أو حقوق ملكية.
- الإعتراف بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها.
 - تعريف القيمة العادلة وتطبيق كيفية تحديدها.
 - تعريف التحوط ومحاسبة التحوط وشروطها.
 - أنواع التحوط: القيمة العادلة والتدفقات النقدية.
- أمثلة على تحوط مخاطر سعر الفائدة الثابتة والمتغيرة.





٣ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية:



- مفهوم معايير التقارير المالية الدولية.
- مبادئ المحاسبة المالية وإعداد البيانات المالية.
- كيفية التحقق والتصنيف والقياس والإفصاح لأهم العمليات المحاسبية.
 - ملخص عن آخر تحديثات المعايير المحاسبية.



٤ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية "محاسب مالى دولى معتمد CIFA":

عقدت الجمعية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية محاسب مالي دولي معتمد «CIFA» وذلك خلال الفترة من ١ فبراير ٢٠١٦ ولغاية إلى ٩ مارس ٢٠١٦، حيث تضمن البرنانج المحتوى العلمي الآتي:

- مفهوم معايير التقارير المالية الدولية.
- مبادئ المحاسبة المالية وإعداد البيانات المالية.
- كيفية التحقق والتصنيف والقياس والإفصاح لأهم العمليات المحاسبية.
 - ملخص عن آخر تحديثات المعايير المحاسبية.



ه – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية (خبير دمج وإستحواذ معتمد):

عقدت الجمعية وبالتعاون مع إتحاد الشركات الإستثمارية، البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية «خبير دمج وإستحواذ معتمد CMAS» وذلك خلال الفترة من ٢ إبريل ٢٠١٦ ولغاية ٣ مايو ٢٠١٦، حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- نبذة عن عمليات الدمج والإستحواذ.
- التخطيط لعمليات الدمج والإستحواذ.
 - أنشطة ما قبل الدمج والإستحواذ.
 - أنشطة ما بعد الدمج والإستحواذ.



٦ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية (مدقق داخلي مهني معتمد):

عقدت الجمعيه البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية «مدقق داخلي مهني معتمد«CPIA» وذلك خلال الفترة من ٦ ولغاية ٢٩ مارس ٢٠١٦، حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- مفاهيم حوكمة الشركات، إداراة المخاطر، والرقابة الدخلية.
 - مهنة التدقيق الداخلي و دورها.
 - آلية عمل التدقيق الداخلي.
 - إستراتيجية عمل التدقيق الداخلي.
 - العمل الميداني للتدقيق الداخلي.



٧ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت برنامجاً تدريبياً لطلبة وطالبات قسم المحاسبة في جامعة الكويت:

عقدت الجمعية البرنامج التدريبي لطلبة وطالبات قسم المحاسبة في جامعة الكويت بعنوان «Accounting» وذلك خلال الفترة من ٢٦ يناير ٢٠١٦ ولغاية ٢٦ إبريل ٢٠١٦ في مقر الجمعية.

حيث ألقاها السيد/ عبداللطيف المعلم - رئيس لجنة متابعة شؤون الطلبة في الجمعية.



٨ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت برنامجاً تدريبياً لطلبة وطالبات قسم المحاسبة في جامعة الكويت:

عقدت الجمعية البرنامج التدريبي لطلبة وطالبات قسم المحاسبة في جامعة الكويت بعنوان «1 Intermediate من ٢٦ يناير ٢٠١٦ ولغاية ٢٦ إبريل ٢٠١٦ في مقر الجمعية.

حيث ألقاها السيد/ عبداللطيف المعلم - رئيس لجنة متابعة شئون الطلبة في الجمعية.



9 – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التدريبي المجاني (أسهم الخزينة):

عقدت الجمعيه البرنامج التدريبي المجاني بعنوان «أسهم الخزينة» وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ١ مارس ٢٠١٦، حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- ماهى أسهم الخزينة.
- إستخدامات أسهم الخزينة.
- المعالجة المحاسبية لأسهم الخزينة.
 - القوانين المنظمة لأسهم الخزينة.

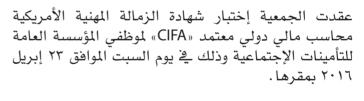


١٠ – (المحاسبين والمراجعين) إختبار شهادة الزمالة المهنية (مدقق داخلي مهني معتمد CPIA):

عقدت الجمعية إختبار شهادة الزمالة المهنية الأمريكية «مدقق داخلي مهني معتمد CPIA» وذلك في يوم السبت الموافق ٣٠ إبريل ٢٠١٦ بمقرها.



اا – (المحاسبين والمراجعين) إختبار شهادة الزمالة المهنية الأمريكية (محاسب مالي دولي معتمد CIFA):





١٢ – (المحاسبين والمراجعين) إختبار شهادة الزمالة المهنية الأمريكية (محاسب مالي دولي معتمد CIFA):

عقدت الجمعية إختبار شهادة الزمالة المهنية الأمريكية محاسب مالي دولي معتمد «CIFA» وذلك في يوم السبت الموافق ٩ إبريل ٢٠١٦ بمقرها.



١٣ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التدريبي بعنوان (الأسس الحديثة للمحاسبة وإعداد الموازنات):

عقدت الجمعية البرنامج التدريبي بعنوان «الأسس الحديثة للمحاسبة وإعداد الموازنات» وذلك خلال الفترة من ٧ فبراير ٢٠١٦ ولغاية إلى ١١ فبراير ٢٠١٦، حيث تضمن المحتوى العلمى الآتى:

- الإطار الفكرى للموازنات العامة.
- أسس تبويب الحسابات فى الموازنات العامة وفقا للدليل النمطية للحسابات فى دولة الكويت.
- إعداد تقديرات الموازنات العامة فى ضوء القوانين والتعاميم الحكومية (حالات عملية).
- تنفيذ الموازنات العامة وقيود الحسابات الخارجة عن أبواب الموازنة (حالات عملية).
- إستعراض أهم مخالفات التنفيذ من خلال تقارير سنوات



سابقة (حالات عملية).

- إقفال حسابات التسوية وإعداد الحسابات الختامية.

E – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي (شهادة الزمالة المهنية الأمريكية محاسب مالي دولي معتمد CIFA):

عقدت الجمعية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية محاسب مالي دولي معتمد «CIFA» والخاص بموظفي المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية وذلك خلال الفترة من ١٠ إبريل ٢٠١٦ ولغاية إلى ١٠ مايو ٢٠١٦، حيث تضمن البرنانج المحتوى العلمي الآتي:

- مفهوم معايير التقارير المالية الدولية.
- مبادئ المحاسبة المالية وإعداد البيانات المالية.
- كيفية التحقق والتصنيف والقياس والإفصاح لأهم العمليات المحاسبية.
 - ملخص عن آخر تحديثات المعايير المحاسبية.



ها – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي شهادة الزمالة المهنية الأمريكية (مدقق داخلي مهني معتمد CIPA):

عقدت الجمعيه البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية "مدقق داخلي مهني معتمد «CIPA» والخاص بموظفي المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية وذلك خلال الفترة من ١١ إبريل ٢٠١٦ ولغاية ٤ مايو ٢٠١٦، حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- مفاهيم حوكمة الشركات، إداراة المخاطر، والرقابة الدخلية.
 - مهنة التدقيق الداخلي و دورها . -
 - آلية عمل التدقيق الداخلي.
 - إستراتيجية عمل التدقيق الداخلي.
 - العمل الميداني للتدقيق الداخلي.



١٦ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التدريبي المجاني بعنوان (أسواق رأس المال):

عقدت الجمعية البرنامج التدريبي المجاني بعنوان «أسواق رأس المال» وذلك في يوم الأثنين الموافق ١١ إبريل ٢٠١٦، حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- طبيعة وغرض أسواق رأس المال.
 - أنواع الأسواق.
- المؤشرات المستخدمة في قياس كفاءة الأسهم.



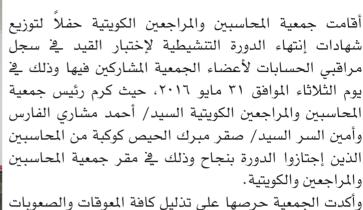
۱۷ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت ورشة عمل مجانية بعنوان (التحليل المالي في عمليات الدمج والإستحواذ):

عقدت الجمعيه ورشة العمل المجانية بعنوان «التحليل المالي في عمليات الدمج والإستحواذ» وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ١٦ فبراير ٢٠١٦، حيث تضمنت الورشة المحاور الرئيسية التالية:

- مفهوم عمليات الدمج والإستحواذ.
 - البيانات المالية وخصائصها.
- أهداف التحليل المالي في عمليات الدمج والإستحواذ.
 - الأساليب الرئيسية للتحليل المالي.
- تحليل النسب المالية: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب التفاعلية، نسب التغطية.
- حالات عملية لتحليلات مالية مرتبطة بعمليات الدمج والإستحواذ.



١٨ – (المحاسبين والمراجعين) إحتفلت بمجتازي دورة القيد في سجل مراقبي الحسابات:



وأكدت الجمعية حرصها على تذليل كافة المعوقات والصعوبات التي تقف أمام المحاسبين ومراقبي الحسابات وذلك من خلال العمل مع كافة الجهات المعنية بهذا الشأن مشددة في الوقت نفسه على أن أبوابها مفتوحة أمام الجميع لبحث أي إقتراحات أو تقديم أية مساعدة ممكنة للأعضاء.











١٩ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية البريطانية «خبير مالي معتمد – CFS":

عقدت الجمعية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية البريطانية «خبير مالي معتمد - CFS» وذلك خلال الفترة من ١٨ إبريل ٢٠١٦ ولغاية إلى ١٨ مايو ٢٠١٦، حيث تضمن البرنامج المحتوى العلمي الآتي:

- تمويل الشركات.
- الموازنة الرأسمالية.
- التمويل طويل الامد و تكلفة التمويل.
 - هيكل رأس المال.
 - ادارة رأس المال العامل.
 - الاسواق المالية.
 - المخاطر المالية و المشتقات المالية.

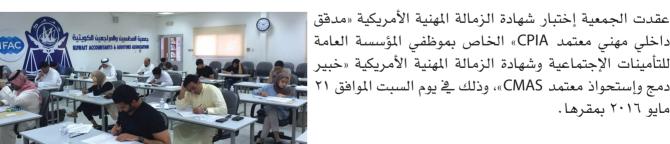


- (المحاسبين والمراجعين) عقدت إختبار شهادة الزمالة المهنية الأمريكية «محاسب مالي دولي :"CIFA عمتده

عقدت الجمعية إختبار شهادة الزمالة المهنية الأمريكية «محاسب مالي دولي معتمد CIFA» الخاص بموظفى المؤسسة العامة والماها للتأمينات الإجتماعية، وذلك في يوم السبت الموافق ٢٨ مايو ٢٠١٦ بمقرها.



٦١ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت الجمعية إختبار شهادة الزمالة المهنية الأمريكية «مدقق داخلي :"CPIA عمتحه ينهم





٢٢ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التدريبي المجاني بعنوان «معيار ١٦ مابين التطبيق العملي والحالات الإستثنائية»:

عقدت الجمعية البرنامج التدريبي المجاني بعنوان «معيار ١٦ مابين التطبيق العملي والحالات الإستثنائية» وذلك يوم الأحد الموافق ٥ يونيو ٢٠١٦، حيث تضمن المحاور الرئيسية التالية:

- التسجيل والقياس، أمثلة من الواقع العملي.
 - نقاط الإختلاف والإتفاق مع معيار ٤٠.



٣٣ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت الدورة التنشيطية في إختبار القيد في سجل مراقبي الحسابات بمقر الجمعية على مدى شهرين:

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدورة التنشيطية في مجال المحاسبة والمراجعة متضمنة المواد العلمية لإختبار القيد في سجل مراقبي الحسابات التي إستمرت في الفترة من ١٣ مارس ٢٠١٦ وحتى ١٢ مايو ٢٠١٦ على مدى شهرين وذلك لأعضائها الراغبين في أداء اختبار القيد.

ووضعت الجمعية برنامجاً تدريبياً متميزاً يرتكز على الدورات المهنية والفنية بشكل أساسي وفق أعلى المواصفات إذ أن عقد هذه الدورة التنشيطية يأتي إنطلاقاً من مسؤولية الجمعية المهنية ودورها في الانشطة التدريبية والتأهيلية للموسم ٢٠١٧/٢٠١٣.

والشروط الواجب توافرها للراغبين في مزاولة مراقبة الحسابات وفق مانص عليه قانون مزاولة مهنة الحسابات رقم (٥) لسنة ١٩٨١ إضافة الى إجتياز اختبار القيد وأن يكون

المتقدم كويتي الجنسية وحاصلاً على بكالوريوس المحاسبة وعضواً بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية. وضمنت الدورة التنشيطية المواد الاختيارية الأربعة وهي

وتضمنت الدورة التنشيطية المواد الإختيارية الأربعة وهي المحاسبة المالية، التكاليف، المراجعة والقوانين التجارية والمسؤوليات المهنية حيث أقيمت هذه الدورة خلال الفترة المسائية وفي مقر الجمعية الكائن في منطقة الشويخ.

وتتحصر مسؤولية جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تتحصر في تنظيم وعقد الدورة لمساعدة أعضائها الراغبين في أداء الاختبار من خلال مراجع علمية متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة في حين يقع إختبار القيد ضمن إختصاصات وزارة التجارة والصناعة التي تقوم بتحديد موعد إجراءها سنوياً وتكليف الاساتذة المتخصصين لوضع الإختبار وتصحيحه مبيناً أن إختبار العام الحالي عقد خلال شهر مايو ٢٠١٦.









٢٤ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت ورشة العمل المجانية لأعضائها بعنوان «أساسيات التداول في الأسواق المالية العالمية» :

عقدت الجمعية ورشة العمل المجانية لأعضائها بعنوان: «أساسيات التداول في الأسواق المالية العالمية»، وذلك يوم الأثنين الموافق ٢٣ مايو ٢٠١٦ للمحاضر/ بشار صالح العصفور – الخبير في الأسواق العالمية، حيث تضمنت الورشة المحاور الرئيسية التالية:

- ماهى البورصة والأسواق العالمية.
- تعلم كيف تقرأ أسعار العملات والنفط والذهب.
 - شرح كميات التداول في الأسواق العالمية.
 - ماهو نظام المارجن.
 - تعرف على التحليل الأساسي والتحليل الفني.
 - الشموع اليابانيه وإدارة المخاطر.









٥٦ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التدريبي "الأساليب الحديثة لإعداد الموازنات الحكومية" لموظفي (بنك الائتمان):

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي «الأساليب الحديثة لإعداد الموازنات الحكومية» لموظفي بنك الائتمان الكويتي وذلك خلال الفترة من ٢٣ أكتوبر ٢٠١٦، للمحاضر الدكتور/ وليد القطان.



٢٦ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي "خبير مالي معتمد":

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية البريطانية "خبير مالي معتمد CFS"، وذلك خلال الفترة من ٦ نوفمبر ٢٠١٦ ولغاية ٦ ديسمبر ٢٠١٦، حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- تمويل الشركات.
- الموازنة الرأسمالية.
- التمويل طويل الأمد وتكلفة التمويل.
 - هيكل رأس المال.
 - إدارة رأس المال العامل.
 - الأسواق المالية.
 - المخاطر المالية والمشتقات المالية.



٢٧ – (المحاسبين والمراجعين) تعلن عن مشرعها الخاص بشهادة إعداد وتدريب (مدير التزام معتمد CCM):

أعلنت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عن تنظيمها برنامجاً تأهيلياً خاصاً لتدريب وإعداد «مدير التزام معتمد "Certified Compliance Manager" وإصدار شهادة متخصصة في هذا الشأن وذلك من خلال برنامج متكامل تم إعداده وتحضيره في الجمعية.

وقال عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وعضو لجنة التدريب والتطوير المهني السيد/ طارق سليمان الكندري، أنه في ظل تنامي التعليمات الرقابية والتشريعية في الكويت فقد أصبح من الضروري للشركات والبنوك والجهات الحكومية وجود وظيفة مهنية متطورة للقيام بمهام مدير الالتزام الرقابي.

وأضاف الكندري أنه بعد الإطلاع على حاجة السوق والمتطلبات الرقابية بهذا الشأن وجدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إفتقاراً كبيراً لوجود شهادة مهنية متخصصة لمدير الالتزام تتناسب والبيئة الرقابية في الكويت لتقوم الجمعية ومن خلال مبادراتها الإستراتيجية بطرح برنامج وطني كويتي متخصص في الالتزام الرقابي وهي شهادة الزمالة المهنية "مدير الالتزام المعتمد".

وأوضح الكندري أن البرنامج المهني CCM يعتبر الأول من نوعه على مستوى دولة الكويت كشهادة مهنية وطنية تركز على تنمية مهارات وقدرات الأفراد في جوانب الالتزام الرقابي وتأهيل الشخص المتدرب على القيام بهذه الوظيفة الهامة وإستيفاء المتطلبات المهنية التي أقرتها الجهات الرقابية كهيئة أسواق المال، بنك الكويت المركزي، ديوان المحاسبة بالإضافة الى الأطر التشريعية الأخرى في الدولة، ويستهدف الجهات التالية: الوزارات ومؤسسات القطاع العام، الشركات التابعة للهيئة العامة للاستثمار، موظفي الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة، هيئة اسواق المال، البنك المركزي)، كافة الشركات اللدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، شركات الاستثمار، المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، شركات الاستثمار،



شركات الوساطة المالية، كافة البنوك المحلية وفروع البنوك الاجنبية، شركات التمويل، وكذلك شركات الصيرفة.

وذكر الكندري أن البرنامج التأهيلي يتألف من خمس فصول رئيسية وهم: الفصل الأول – مدخل إلى التشريعات الرقابية في دولة الكويت، الفصل الثاني – مقدمة حول مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، الفصل الثالث – مهارات الالتزام الرقابي (المهارات الفنية وساليب التواصل)، الفصل الرابع – منظومة الرقابة الداخلية للمنشأة (علاقة الالتزام الرقابي بإدارة التدقيق، ادارة المخاطر، الشؤون القانونية وضبط الجودة)، الفصل الخامس – إطار العمل التشغيلي لوظيفة الالتزام الرقابي. كما يغطي البرنامج ٩ محاضرة بواقع ٤ ساعات لكل محاضرة أي بإجمالي ٣٦ ساعة تدريبية بعدها يحدد موعد الإختبار الذي يعقد على أساس دوري حيث يتضمن الإختبار الذي يعقد الإختيارات ويستمر على مدى ساعتين.

وأكد الكندري على أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لن تدخر جهداً لتطوير الكفاءات الوطنية وتفعيل كافة الممارسات الإيجابية في الحياة الإقتصادية المحلية بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

۲۸ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت اللقاء التنويري في مكتب KPMG:

أعلنت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عن التعاون المهني فيما بين الجمعية ومكتب كي بي أم جي – صافح المطوع و شركاه من خلال توفير قاعة تدريبية خاصة لإنعقاد الدورة التنشيطية الثانية لهذا العام في مجال المحاسبة والمراجعة والتي تعنى باختبارات القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة والصناعة، خلال الفترة من ١٨ سبتمبر ٢٠١٦ وحتى ١٧ نوفمبر ٢٠١٦ على مدى شهرين وذلك في برج الدور رقم (٢٥).

ومن خلال اللقاء التنويري الخاص بالدورة التشيطية، الذي عقد في يوم الأحد الموافق ٤ سبتمبر ٢٠١٦ في تمام الساعة ٧ مساءاً ببرج الحمراء – الدور رقم (٢٥) فتح السيد/ صقر مبرك الحيص امين سر الجمعية باب النقاش مع المشتركين للاجابة عن أهم الاسئلة والاستفسارات حول الدوره التنشيطية مؤكدا بأن آخر موعد للإنسحاب هو ٨ سبتمبر ٢٠١٦متمنياً للجميع التوفيق والنجاح.





٢٩ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي CFS لـ(التأمينات الاجتماعية):

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية البريطانية «خبير مالي معتمد "CFS" لموظفي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك خلال الفترة من ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦ ولغاية ٢٦ أكتوبر ٢٠١٦،

حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

– تمويل الشركات.

- الموازنة الرأسمالية. - التوميل واميل الأمير متكافة التو

- التمويل طويل الأمد وتكلفة التمويل.

- هيكل رأس المال.

- إدارة رأس المال العامل.

- الأسواق المالية.

- المخاطر المالية والمشتقات المالية.





. " – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي "مدير الالتزام المراجعين) – ٣٠

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة "مدير الالتزام المعتمد CCM" وذلك على فترتين: الفترة الأولى:

أيام السبت والاثنين والأربعاء من تاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٦ ولغاية ١٢ أكتوبر ٢٠١٦، بواقع ٩ محاضرات تدريبية من الساعة ٤ مساءً إلى الساعة ٨ مساءً وذلك في قاعات فندق (شيراتون – فور بوينتس).

الفترة الثانية:

أيام الأحد والثلاثاء والخميس من تاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٦ ولغاية ١٣ أكتوبر ٢٠١٦، بواقع ٩ محاضرات تدريبية من الساعة ٤ مساءً وذلك في قاعات فندق (شيراتون – فور بوينتس).

كما تضمن البرنامج الفصول التدريبية التالية:

الفصل الأول - مدخل إلى التشريعات الرقابية في دولة الكويت. الفصل الثاني - مقدمة حول مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

الفصل الثالث - مهارات الالتزام الرقابي (المهارات الفنية وأساليب التواصل).

الفصل الرابع - منظومة الرقابة الداخلية للمنشأة (علاقة الالتزام الرقابي بإدارة التدقيق، ادارة المخاطر، الشؤون القانونية وضبط الجودة).

الفصل الخامس - إطار العمل التشغيلي لوظيفة الالتزام الرقابي.





٣١ – (المحاسبين والمراجعين) تعقد البرنامج التدريبي «الموازنة الرأسمالية» :

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي المجاني بعنوان: "الموازنة الرأسمالية" وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ١١ أكتوبر ٢٠١٦ في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت - مركز عبدالعزيز الصقر - قاعة السليماني - الدور الأرضي، حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- عناصر إدارة الأموال.
- مفهوم الموازنة الرأسمالية
- خطوات إعداد الموازنة الرأسمالية.



٣٢ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي "مدير الالتزام المعتمد CCM"؛



- الفصل الأول مدخل إلى التشريعات الرقابية في دولة الكويت. الفصل الثاني مقدمة حول مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- الفصل التاني مقدمة حول مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
 الفصل الثالث مهارات الالتزام الرقابي (المهارات الفنية وأساليب التواصل).
- الفصل الرابع منظومة الرقابة الداخلية للمنشأة (علاقة الالتزام الرقابي بإدارة التدقيق، ادارة المخاطر، الشؤون القانونية وضبط الجودة).
- الفصل الخامس إطار العمل التشغيلي لوظيفة الالتزام الرقابي.



٣٢ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي «محاسب مالي دولي معتمد» :

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية «محاسب مالي دولي معتمد CIFA"، وذلك خلال الفترة من ٣١ أكتوبر ٢٠١٦ ولغاية ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦، حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- مفهوم معايير التقارير المالية الدولية.
- مبادئ المحاسبة المالية وإعداد البيانات المالية.
- كيفية التحقق والتصنيف والقياس والإفصاح لأهم العمليات المحاسبية.
 - ملخص عن آخر تحديثات المعايير المحاسبية.



٣٣ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت الدورة التنشيطية في اختبار القيد في سجل مراقبي الحسابات:

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدورة التنشيطية في مجال المحاسبة والمراجعة متضمنة المواد العلمية لاختبار القيد في سجل مراقبي الحسابات والتي تستمر في الفترة من ١٨ سبتمبر مدى شهرين وذلك لأعضائها الراغبين في أداء اختبار القيد.

ووضعت الجمعية برنامجا تدريبيا متميزا يرتكز على الدورات المهنية والفنية بشكل أساسي وفق أعلى المواصفات إذ أن عقد هذه الدورة التنشيطية يأتي انطلاقاً من مسؤولية الجمعية المهنية ودورها في الانشطة التدريبية والتأهيلية للموسم ٢٠١٧/٢٠١٦. والشروط الواجب توافرها للراغبين في مزاولة مراقبة الحسابات وفق ما نص عليه قانون مزاولة مهنة الحسابات رقم (٥) لسنة وفق ما نص عليه قانون مزاولة مهنة الحسابات رقم (٥) لسنة الجنسية وحاصلاً على بكالوريوس المحاسبة وعضواً بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

وتضمنت الدورة التنشيطية المواد الاختيارية الأربعة وهي المحاسبة المالية، التكاليف، المراجعة والقوانين التجارية والمسؤوليات المهنية حيث أقيمت هذه الدورة خلال الفترة المسائية وفي القاعة التدريبة بمكتب كي بي ام جي صافي المطوع وشركاه في برج الحمراء مول.









٣٤ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التدريبي "الأساليب الحديثة لإعداد الحسابات الختامية» لموظفي (بنك الائتمان):

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي «الأساليب الحديثة لإعداد الحسابات الختامية» لموظفي بنك الائتمان الكويتي وذلك خلال الفترة من ٦ نوفمبر ٢٠١٦ ولغاية ١٠ نوفمبر ٢٠١٦، للمحاضر الدكتور/ وليد القطان.



٣٥ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت برنامج تدريبي لموظفي (الشئون الإجتماعية):

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج تدريبي عن المحاسبة والمراجعة لموظفي وزارة الشئون الإجتماعية والعمل إدارة الجمعيات الأهليه، الجمعيات الخيرية والرقابة التعاونية، ألقاها الدكتور/ عدنان الحسن – عضو الجمعية، وذلك في يوم الثلاثاء الموافق ٤ أكتوبر ٢٠١٦.

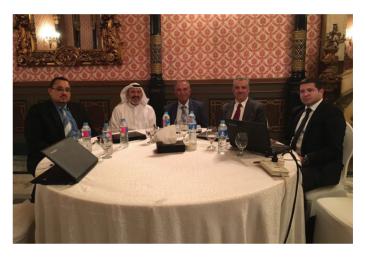
ويأتي عقد البرنامج التدريبي، إيماناً من الجمعية بضرورة دعم المؤسسات الحكومية من خلال نشر ثقافة التأهيل والتطوير المهني المستمر، حيث يعتبر التدريب في المؤسسات الحكومية أحد وسائل تطوير راس المال البشري التي يعتمد عليها في رفع مستوى الكفاء الوظيفية للموظفين. وأن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لا تألوا جهداً في تقديم خدماتها التدريبية والتأهليه لموظفي الوزارات والمؤسسات الحكومية بإعتباراً شريكاً في مهنتي المحاسبة والمراجعه.



Audit Pack المحاسبين والمراجعين) تشارك في ورشة العمل حول برنامج التدقيق الجديد المحاسبين والمراجعين؛ للمحاسبين القانونيين:

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في ورشة العمل حول برنامج التدقيق الجديد Audit Pack بدعوه من إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب خلال الفترة من ٣١ إغسطس ٢٠١٦ ولغاية ١ سبتمبر ٢٠١٦ في العاصمة المصرية القاهرة، حيث مثّل الجمعية الدكتور/ علي عويد العنزي – رئيس لجنة مراقبي الحسابات. وتأتي الورشة بناءً على الإتفاقية التي تم توقيعها فيما بين إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب والمعهد الفرنسي للمحاسبين

القانونيين (CNCC) والمعهد الفرنسى للمحاسبين العموميين القانونيين (CSOEC) خلال المؤتمر المهني الدولي الأول لاتحاد المحاسبيين والمراجعين العرب في القاهرة، والتي تتعلق بحصول إتحاد المحاسبيين والمراجعين العرب على حق حصري لإستخدام برنامج التدقيق Audit pack ونظرا ً لضرورة عقد ورشة عمل تدريبية لجميع المنظمات المهنية العربية وذلك لتسهيل مهمة إستخدام هذا البرنامج.





٣٧ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت ورشة العمل: «كيفية قراءة القوائم المالية»:

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورشة عمل مجانية بعنوان: "كيفية قراءة القوائم المالية» وذلك يوم الثلاثاء الموافق ١٨ أكتوبر ٢٠١٦ في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت - مركز عبدالعزيز الصقر - قاعة السليماني - الدور الأرضي، حيث تضمنت الورشة المحاور الرئيسية التالية:

- أهم المعايير المطبقة في القوائم المالية.
 - التحليل المالي للقوائم المالية.
- كيفية إتخاذ القرار بعد قراءة القوائم المالية.



۳۸ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي «خبير دمج واستحواذ معتمد»:



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية « خبير دمج واستحواذ معتمد - CMAS" بالتعاون مع اتحاد الشركات الاستثمارية، وذلك خلال الفترة من ٥ ديسمبر ٢٠١٦ ولغاية ٤ يناير ٢٠١٧، حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- نبذة عن عمليات الدمج والاستحواذ.
- التخطيط لعمليات الدمج والاستحواذ.
 - أنشطة ما قبل الدمج والاستحواذ.
 - الدراسة النافية للجهالة.
 - التحليل المالي.
 - التقييم المالي.
 - أنشطة ما بعد الدمج والاستحواذ.

٣٩ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي «محاسب إداري عالمي معتمد»:



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية البريطانية «محاسب إداري عالمي معتمد – GCMA" لموظفي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وذلك خلال الفترة من ٢١ نوفمبر ٢٠١٦ ولغاية ٢١ ديسمبر ٢٠١٦، حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- إعداد وقراءة البيانات المالية.
 - إعداد الموازنات المالية.
- التحليل المالي «التكلفة الحجم الربحية».
- آليات إتخاذ القرارات في المحاسبة الادارية.
 - التسعير وقرارات التسعير.
 - إدارة وقياس وتحسين الاداء.

٤٠ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت ورشة عمل مجانية لعمليات الاستحواذ والاندماج:

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورشة عمل مجانية بعنوان «التخطيط السليم لعمليات الاستحواذ والاندماج» وذلك في يوم الخميس الموافق ١ ديسمبر ٢٠١٦، حيث تضمنت الورشة المحاور الرئيسية التالية:

- مفهوم عمليات الاستحواذ والاندماج.
- الدوافع الاساسية لعمليات الاستحواذ والاندماج.
- الخطوات الرئيسية لعمليات الاستحواذ والاندماج.
- أهمية إعداد خطة عمل في المرحلة الأولى لعمليات الاستحواذ والاندماج.
 - النقاط الأساسية لإعداد خطة العمل.



- مفاهيم حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية.

ا٤ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت البرنامج التأهيلي "مدقق داخلي مهني معتمد":

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية "مدقق داخلي مهني معتمد – CPIA"، وذلك خلال الفترة من ١٨ ديسمبر

٢٠١٦ ولغاية ١٥ يناير ٢٠١٧، حيث تضمن البرنامج المحاور الرئيسية التالية:

- آلية عمل التدفيق الداخلي.

- مهنة التدفيق الداخلي ودورها.

- استراتيجية عمل التدقيق الداخلي.

- العمل الميداني للتدفيق الداخلي.



اع – (المحاسبين والمراجعين) عقدت شهادة الزمالة (المراقب والمدقق الشرعي CSAA):

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية شهادة الزمالة المهنية المراقب والمدقق الشرعي (Shari'a Adviser & Auditor)، والصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "AAOIFI". وذلك خلال الفترة من ٩ يناير ٢٠١٧ ولغاية ١ فبراير ٢٠١٧. حيث يشمل البرنامج كل ما يعزز عمليات الرقابة والمتابعة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، ويعتمد على مصادر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تضم المحاور الرئيسية التالية:

المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالأدوات والممارسات المالية الإسلامية وأسس الأحكام الشرعية لهذه المعايير. معابير الضبط الصادرة عن هبئة المحاسبة والمراجعة

معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بعمليات المراقبة والمتابعة الشرعية.

الرقابة المصرفية والمالية الإسلامية (الرقابة الإشرافية والخارجية، الرقابة الداخلية، تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية). الهياكل التشغيلية لعملية الرقابة والمتابعة الشرعية.

إجراءات الرقابة والمتابعة الشرعية (وخاصة ما يتصل بالتخطيط والعمليات والتوثيق وإعداد التقارير).

استخدام المراجع الفقهية لتحضير المسائل المطلوبة من الهيئة الشرعية.



وتعتبر «AAOIFI" هي من أوائل المنظمات الدولية غير الربحية ومؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية، والتي تأسست عام ١٩٩١م ومقرها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار ٩٤ معياراً حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تشرُف أيوفي بعضوية مجموعة من المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وغيرها من بيوت الخبرة من أكثر من ٤٥ دولة حول العالم، وتطبق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية دولياً.

ET – (المحاسبين والمراجعين) كرمت مجتازي إختبار «مدير الالتزام المعتمد»:

دعا رئيس جهاز المراقبين الماليين السيد/ عبدالعزيز دخيل الدخيل إلى تحقيق نموذج مبتكر لبرامج التدريب المهنية لمهنة المحاسبة والمراجعة.

وأكد الدخيل في كلمته خلال حفل نظمته جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦ لتكريم المشاركين في البرنامج التأهيلي لشهادة (مدير الالتزام المعتمد) على ضرورة تطوير الفكر المحاسبي تمهيداً لإيجاد وتعزيز البيئة الصالحة بما يعود بالنفع على الجميع في مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.

وأشاد بالجهود التي تقدمها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لدعم التنمية المهنية لمهنة المحاسبة والمراجعة في البلاد مثمنا طرحها باكورة برنامجها الوطني الكويتي المتخصص في الالتزام الرقابي (مدير الالتزام المعتمد) وتقديمها شهادة مهنية لمجتازيه.

وقال إن ذلك يأتي في ظل التطور التشريعي والرقابي الذي ترجم من خلال تطوير حزمة من القوانين الرئيسية في البلاد مثل قانون إنشاء جهاز المراقبين الماليين وقانون الشركات وقانون مكافحة غسل الأموال وغيرها من التشريعات الرقابية. وأضاف أن وظيفة الالتزام الرقابي أصبحت من الوظائف الفنية المهمة التي تتطلب كفاءة ومعرفة مهنية متخصصة في هذا المجال نظرا إلى احتياج السوق المحلي لكوادر مهنية مؤهلة تلبي متطلبات الجهات الرقابية وحاجة المنشآت لهذه الوظيفة.

ولفت الدخيل إلى أهمية الاستناد إلى منهاج عملي يحتكم إلى الدقة وفهم المناخ الموضوعي لكل برامج التدريب وتعزيز التعاون بين المهنيين وتبادل الآراء لتطوير المعرفة والوقوف على المستجدات الحديثة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

وأشار إلى ضرورة رفع مستوى الأداء العملي وزيادة المعرفة العلمية للعاملين في مجالات المحاسبة والمراجعة بغية الارتقاء والتقدم بالمهنة ودعم تأثيرها في بناء الاقتصادات وتعزيز دورها المجتمعي.

وذكر أن هناك اهتماماً متصاعداً بالدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة والمراجعة في سلامة ونمو الاقتصادات وتشجيع التنمية المستدامة ومكافحة الفساد علاوة على أنها تهدف إلى تحقيق النزاهة وتحسين وتعزيز البيئة الاستثمارية.

من جانبه قال رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس إن الجمعية تعتمد على نهج خاص لتحقيق أهدافها وتنفيذ مهامها وسائر أنشطتها من خلال طرح برنامج وطنى كويتى متخصص في الالتزام الرقابى









(مدير الالتزام المعتمد).

وأضاف الفارس في كلمة مماثلة أن البرنامج يساهم فيه نخبة من المتخصصين في مجال الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأوضح أنه يعد البرنامج المهني الأول من نوعه على مستوى دولة الكويت كشهادة مهنية وطنية تركز على تنمية مهارات وقدرات الأفراد على القيام بهذه الوظيفة المهمة واستيفاء المتطلبات المهنية التي أقرتها الجهات الرقابية إضافة إلى الأطر التشريعية الأخرى في البلاد.

وذكر أن الهدف من هذه الشهادة يتمثل في المساهمة بنشر الثقافة المهنية للمحاسبة والمراجعة إضافة إلى الحرص والاهتمام بمهنة المحاسبة تعزيزا لمسيرة العمل الرقابي والمحاسبي وتحقيق تطلعات القائمين عليها في البلاد.

ويهدف برنامج (مدير الالتزام المعتمد) إلى تطوير المهارات الفنية والمهنية في جوانب الالتزام الرقابي وتأهيل الشخص المتدرب في الجهات الحكومية المختلفة والشركات الخاضعة لرقابة هيئة اسواق المال وبنك الكويت المركزي وجميع البنوك والمصارف الكويتية إضافة إلى شركات التمويل والاستثمار والصيرفة من خلال التركيز على الحالات العملية والمناقشات الجماعية وربطها بالواقع العملي.

وأنشئ جهاز المراقبين الماليين بمقتضى القانون رقم ٢٠١٥/٢٣ وهو مستقل ويتولى تحقيق رقابة مسبقة فعالة على الأداء المالي للدولة وضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء المالي العام وتعزيز المصداقية والثقة بالإجراءات المالية.

ويعنى الجهاز بالتأكد من مطابقة الأداء المالي للقوانين والأنظمة واللوائح والتعاميم والقرارات المنظمة لها وتقديم الاستشارات والإرشادات اللازمة للشؤون المالية للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز ومتابعة تحصيل الإيرادات العامة للدولة.







التطورات المهنية والتكنولوجية:

ا-(المحاسبين والمراجعين) تحصل على عضوية مجلسين فنيين في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (ايوفي):

حصلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على عضوية مجلسين فنيين في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (ايوفي).

وجاءت العضوية الاولى في مجلس الحوكمة والأخلاقيات في (ايوفي) الذي بات يشغله رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس.

وجاءت عضوية جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المجلس الثاني من خلال عضوية عضو الجمعية ومراقب الحسابات السيد/ خالد الشطي الذي بات يشغل عضوية المجلس المحاسبي في (ايوفي) حيث تكمن أهمية المشاركة في هذه الهيئات من خلال الكوادر والكفاءات الكويتية لتقديم قيمة مضافة تعود إلى إرث طويل وكبير في مجال المحاسبة الإسلامية كون الكويت من أولى دول العالم التي قدمت الصياعة الصيرفة الاسلامية.

وجاء تعيين أعضاء المجالس الفنية في (ايوفي) بعد عملية إختيار معمقة من بين ١٨٠ مرشحاً من ٣٧ دولة أعضاء في الهيئة التي تعتبر من المؤسسات الرائدة في عملها في إصدار المعايير للصناعة المالية الاسلامية حيث كانت قد أصدرت نحو ٩٤ معياراً مختلفاً موزعة بين ٥٤ معيار شرعياً و ٢٦ معيار محاسبياً و ٥ معايير للمراجعة وميثاقين للأخلاقيات



والعمل و ٧ معايير للحوكمة خاصة بالصناعة المالية الاسلامية الدولية.

واسست (ايوفي) في البحرين قبل خمسة وعشرين عاماً لغاية عظيمة وهي إصدار معايير مهنية على مستوى عال من الإتقان لخدمة الصناعة المالية الإسلامية وتوجيهها ونقلها إلى مستوى أفضل من المهنية والاحترافية.

- (المحاسبين والمراجعين) و(مؤسسة الكويت للتقدم العلمي) تطلقان المسابقة الاولى للبحوث المهنية:

أطلقت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المسابقة الاولى للبحوث المهنية بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وإستضافة من غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وبهذه المناسبة قال رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد / أحمد مشاري الفارس في تصريح صحافي أن موضوعات البحوث في المسابقة تتضمن عنوانين رئيسيين الأول هو دور المدققين في مواجهة الصعوبات إثناء عملية الفحص والتدقيق على الوحدات الخاضعة لرقابتهم والثاني هو دور مراقبي الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على البنوك الكويتية.

وأضاف الفارس أن الخطوات المرحلية وشروط المشاركة في

المسابقة تشمل إستيفاء المتسابق لبيانات نموذج الاشتراك في المسابقة بمقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إبتداء من ٤ يناير ٢٠١٦ وحتى ٤ من إبريل ٢٠١٦.

وذكر أنه يجب أن تكون البحوث المتقدمة قاصرة على موضوعات المسابقة المذكورة أعلاه مبيناً أنه لا يجوز للمتقدمين للمسابقة الإشتراك في أكثر من بحث فضلاً عن قبول البحوث المشتركة وذلك لإذكاء روح الفريق في العمل على الا يزيد عدد المشاركين في أي من الموضوعات عن ثلاثة أعضاء.

وأوضّح الفارس أنه يجوز للمشارك في المسابقة طلب تغيير موضوع البحث الذي سبق ان تقدم بقسيمة اشتراك عنه قبل إنتهاء الموعد النهائي لتقديم البحث بفترة كافية كما يجوز

للمشارك في حال حدوث ظروف طارئة لا تمكنه من إتمام مشاركته التقدم باعتذار رسمي قبل الموعد النهائي لتقديم البحث بفترة كافية.

وأشار إلى أنه يتطلب من المتسابقين تقديم نسختين عن البحث مطبوعتين أحدها بوجود أسماء المشاركين والأخرى بدون ذكر اسماء المشاركين مع قرص مرن (سي دي) عدد (٢) أحدهم للبحث بوجود الأسماء والاخر بدون ذكر الأسماء مع موعد اقصاه ١ سبتمبر ٢٠١٦.

من جانبه قال رئيس اللجنة الفنية للمسابقة أد. بدر عطية الشمري أن البحث يجب أن يتم إعداده باللغة العربية بعدد صفحات لا تقل عن ٢٠ صحفة ولا وتزيد عن ٣٠ صفحة من صفحات قياس (A4) على أن يتم تنسيق البحث بان تكون الصفحة الاولى للعنوان لاتدخل ضمن عدد صفحات البحث في حين تتضمن الصفحة الثانية المحتويات ولا تدخل ضمن عدد صفحات البحث عدد صفحات البحث.

وأوضح الدكتور الشمري أن المطلوب في البحث إستخدام الخط (سيمبلي فايلد) حجم ١٤ لعموم البحث على ان تكون العناوين الجانبية بخط عريض (بولد) وأن تستخدم مسافة ونصف بين السطور إضافة إلى ضرورة إعداد عمل ملخص للبحث لا يزيد عن صفحتين يتم إدراجه في أول البحث ولاتدخلان ضمن عدد صفحات البحث.

وأكد الدكتور الشمري على ضرورة أن تحدد مصادر البحث والمراجع والدراسات التي تم الاستعانة بها في صياغة البحث والعمل على الاستفادة من المراجع والدراسات والمقالات التي نشرت حديثاً والمتصلة بكل موضوع وأن يرفق بكل بحث الملاحق والاستبيانات المتعلقة به.

كما أكد على ضرورة التزام المتقدم بأصول البحث العلمي وشروط كتابة البحوث وعدم النقل الحرفي والاشارة الى أي اقتباس يتم وفقا للأصول العلمية مع ضرورة ذكر راي الباحث حوله وأن يتم إبراز النتائج والتوصيات التي يراها الباحث من خلال عرضه لها وبما يحقق الهدف من ذلك وفي حال تم إكتشاف بان نسبة النقل تجاوزت نسبة ٢٠ في المئة دون الاشارة للمصدر يتم الغاء المشاركة.

وأشار الدكتور الشمرى إلى وجوب إبراز الجوانب التطبيقية

في البحث وفي حال عدم وجود جوانب تطبيقية يتم عمل مقارنة مع تجارب أو منهجيات مطبقة في جهات أو دول أخرى مع التركيز على العمل الميداني سواء مقابلات أو إستبيانات أو حالات فضلاً عن مراعاة عدم الاشارة الى أسماء أشخاص أو جهات بعينها داخل البحث وعدم ذكر اسم الباحث ضمن البحث تحقيقا لسرية التقييم.

وقال الدكتور الشمري أنه يفضل أن يعد المشارك عرضا وفق (باور بوينت بريزنتيشن) يقدم للجنة الفنية للمسابقة بالجمعية مستخدما تكنولوجياً المعلومات المتوفرة الامر الذي يساهم في عرض أفكاره التي طرحها خلال البحث وإيضاح ما هدف إليه وتوصيات.

وبالنسبة الى تحكيم البحوث في المسابقة قال الدكتور الشمري أنه سيتم تحكيم البحوث خلال شهر سبتمبر المقبل ويتم إعتماد أبحاث المسابقة وإعلان النتائج في تاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٦.

وأكد الدكتور الشمري ان نتائج التحكيم نهائية لا يجوز الطعن بها مبيناً أن تحكيم البحوث سيتم من قبل مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة بوضع نقاط لكل عنصر من العناصر المذكورة.

وعدد الدكتور الشمري هذه العناصر بالتزام الباحث بأصول ومنهجية البحث العلمي إضافة إلى التزامه بموضوع بحثه الرئيسي وإلى دقة المعلومات الواردة في البحث وتحديد مصادرها بدقة وتغطية الجوانب التطبيقية فضلاً عن وضوح الهدف من البحث وإبراز ذلك في صورة نتائج وتوصيات تحقق ذلك الهدف ووضوح إسلوب الكتابة والدقة والتنسيق وسهولة عرض الافكار.

أما بالنسبة إلى جوائز المسابقة قال الدكتور الشمري أنه سيتم منح البحوث الحاصلة على المراكز الثلاثة الاولى من كل بحث وبمعدل لايقل عن ٧٠ نقطة على جوائز مالية قدرها ١٠٠٠ دينار كويتي للفائز الأول و ٧٥٠ دينار للفائز الثاني و ٥٠٠ دينار للفائز الثالث إضافة الى منح كل مشارك في المسابقة شهادة تقدير وتنشر البحوث في مجلة المحاسبون التي تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

٣ - (المحاسبين والمراجعين) تستنكر الإعتداء على خبراء إدارة الخبراء ومعاونيهم:

أعلنت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إستنكارها لحادثة التعدي التي تعرض إليها خبراء إدارة الخبراء ومعاونيهم من مساعدي المهندسين أثناء القيام بعملهم وواجباتهم الوظيفية بتنفيذ المأموريات الصادرة بأحكام قضائية.

ودعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في بيان صادر عنها كافة الجهات المختصة بالوقوف على مسؤولياتها ومتابعة هذه القضية ومحاسبة المعتدين جميعاً كي تبقى الكويت بلد القانون والقضاء النزيه عبر حماية الأجهزة التنفيذية المعنية بتنفيذ الأحكام خصوصاً في حق المتجاوزين على الاموال العامة.

وأكدت الجمعية في بيانها أهمية جهاز الخبرة في معاونة السلطة القضائية للإحقاق الحق كي تبقى الكويت معلماً للعدالة والقضاء النزيه في المنطقة مؤكدة في الوقت نفسه على ضرورة تقديم كافة أشكال الدعم والإحتياجات لهذا الجهاز

كي يقوم بعمله على أكمل وجه تحقيقا لهذه العدالة.

وإذ اشادت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في بيانها بسرعة تجاوب وزير العدل وزير الأورقاف والشئون الإسلامية السيد/ يعقوب الصانع مع هذه الحادثة وتأكيده على إتخاذ الوزارة كافة الاجراءات اللازمة تجاه هذا التعدي كما تطالب الجمعية رئيس مجلس الامة السيد/ مرزوق الغانم والسادة النواب أعضاء اللجنة التشريعية بالمجلس لإستعجال تعديل قانون الخبرة بما يضمن أداء عمل الخبراء الحسابيين والهندسيين على أكمل وجه ويكفل تطبيق العدالة.

وأعرب البيان عن التضامن الكامل لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مع الخبراء ومساعديهم ودعمها الكامل لكافة الجهود والقرارات التي من شانها عدم تكرار مثل هذه الإعتداءات.

٤ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت جمعيتها العمومية العادية:

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية جمعيتها العمومية العادية يوم الأحد الموافق ٣ إبريل ٢٠١٦، حيث صادقت على بنود جدول الأعمال وأهمها البيانات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ واعتماد مشروع موازنة ٢٠١٦. ووافقت العمومية على تسمية العم/ يوسف صالح العثمان، رئيساً فخرياً للجمعية خلفاً للفقيد جاسم محمد الخرافي، كما تمت المصادقة على الشروط والضوابط الخاصة بالمساهمات المالية لمشروع المبنى الجديد للجمعية الكائن في منطقة السالمية قطعة ١١، ووافقت على إعادة تعيين الكائن في منطقة السالمية قطعة ١١، ووافقت على إعادة تعيين

من جهته قال رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس أن الجمعية تنظر إلى العام ٢٠١٥ على أنه عام استثنائي ونقطة تحول في مسيرتها نحو تحقيق رؤيتها الإستراتيجية كي تصبح رائدة محلياً وإقليمياً ودولياً وتتصف بمصداقية شرعية رصينة تلبي تطلعات المهنة وإحتياجاتهم بأعلى معايير الجودة والحوكمة، وعلى الرغم من أن معظم مبادرات التغيير قد أجريت إلا أن النتائج الإيجابية لهذه المبادرات بدأت بالفعل بالظهور.

مكتب البزيع وشركاة مراقباً للحسابات.

















































الحسابات.

وأضاف الفارس أن إستراتيجية الجمعية لعام ٢٠١٦ تشمل التواجد الإقليمي من خلال التواصل مع الهيئات والمؤسسات المهنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة، والجدية في بناء مقر جديد للجمعية وتطوير الأداء المهني وتفعيل دور اللجان الدائمة والمؤقتة مع منحها الصلاحيات المالية و الإدارية في حدود النظام الأساسي.

من جهته قال العم/ يوسف صالح العثمان الرئيس الفخري للجمعية في كلمته ، أن تكريمه وتعيينه في هذا المنصب يعد تتويجاً لعمل مجتمعي تطوعي ناهز ٤٨ عاما داخل جامعة الكويت من خلال العمل بجمعية المحاسبة في كلية التجارة منذ عام ١٩٦٨ وخارج الجامعة بالسعي مع مجموعة خيرة في عام ١٩٧٣ لتأسيس الجمعية وتقديم أنشطتها المتعددة لخدمة أفراد المجتمع وأجهزة وهيئات الدولة المتعددة.

وقال الفارس في كلمته بالجمعية العمومية العادية للمحاسبين والراجعين التي أقيمت في مقر الجمعية أنهم بدأوا في عام ٢٠١٥ بإعادة تشكيل وإنتخاب مجلس إدارة جديد يتصف بالخبرات المتنوعة، وإنتهى بتعيين رئيس مجلس إدارة وفريق من الأعضاء المعاونين له يتمتعوا بخبرة متميزة وتمت إعادة هيكلة الإدارة سعياً نحو بناء فريق قادر على مواجهة التحديات والتطوير الدائم، وما يتطلبه ذلك من إجراء تغييرات نوعية ووضع خطة إستراتيجية جديدة هادفة تلبي كافة الاحتياجات على المستوى التنظيمي والتشغيلي والتي تمثل عنصراً أساسياً هدفها النجاح والتطور مستقبلاً. ووافقت العمومية على جميع بنود جدول الأعمال وأهمها تعيين العم/ يوسف صالح العثمان رئيساً فخريا للجمعية خلفاً للفقيد جاسم محمد الخرافي وإعتماد الشروط والضوابط الخاصة بالمساهمات المالية لمشروع المبني الجديد للجمعية وإعادة تعيين مراقب

وأوصى في كلمته أن تتناسق الأفكار وتتحد السواعد وتتضافر الجهود وذلك بنبذ عوامل الفرقة والتباعد وتعظيم أسباب الألفة والتعاضد كونها الوقود الذي لا ينضب لتظل شعلة الجمعية متقدة ومتوهجة على مدى الزمان.

وشدد العثمان على ضرورة أن تكثف الجمعية من تفعيل قوتها

الناعمة وذلك بتواصلها مع المجتمع بشتى أنواع التواصل من دورات وندوات ولقاءات تدريبية وتعليمية وتثقيفية وإعلامية، فالجمعية لم تؤسس إلا لخدمة وفائدة أعضائها الفاعلين بالمجتمع بما لهم من دور كبير في نمو وازدهار النشاطات الاقتصادية واستقرار الحالة المالية لدولة الكويت.

ه – (المحاسبين والمراجعين) تستنكر بأشد العبارات الإعتداء على مدير وعضو مكتب المراقبين الماليين في (الموانئ):

إستنكرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بأشد العبارات الإعتداء الذي تعرض له مدير وعضو مكتب المراقبين الماليين بالمؤسسة العامة للموانئ إثناء قيامهم بمسؤولياتهم الوظيفية وفقاً لإختصاصاتهم بقانون إنشاء جهاز المراقبين الماليين. وأعرب أمين سر جميعة المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ صقر مبرك الحيص في بيان عقب هذا الإعتداء عن السيد/ صقر مبرك الحيص في بيان عقب هذا الإعتداء عن الإجتماعية والمهنية خصوصاً أن جهاز المراقبين ومنتسبيه يقومون بواجبهم القانوني والأخلاقي وفق آلية إدارية واضحة في الإجهزة الحكومية.

وأكد الحيص إستعداد الجمعية الدفاع عن أعضاء جهاز المراقبين الماليين الذين تم الإعتداء عليهم بكافة الوسائل القانونية والمهنية مؤكداً في الوقت نفسه حرص الجمعية بإسمها وإسم أعضاءها جميعاً على كرامة جميع العاملين بجهاز المراقبين الماليين وإستعدادها للتواصل معهم لتقديم كافة أنواع الدعم الذي يحتاجونه.

وفي ختام البيان عاد وأشار الحيص إلى أهمية الدور المناط بجهاز المراقبين الماليين وأهمية قيام العاملين في هذا الجهاز بواجبهم المهنى في الحفاظ على الأموال العامة.

٦ – (المحاسبين والمراجعين) تناشد متخذى القرار بالحوار الهادئ من إتحاد العمال والنقابات البترولية:

دعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إتحاد عمال البترول والصناعات البتروكيماويات والنقابات البترولية ومؤسسة البترول الكويتية تغليب لغة الحوار الهادئ بعيدا عن التصعيد فيما يتعلق بالبديل الاستراتيجي للرواتب في القطاع النفطى خاصة في ظل الظروف الإقتصادية الحالية التي تتطلب من الجميع وضع المصلحة الوطنية نصب أعينهم. وأكدت الجمعية أن الضبابية التي إكتنفت مشروع البديل الأستراتيجي للرواتب هي المعضلة الاولى أمام الحكومة بتمرير هذا المشروع يلى ذلك السرعه عن الاعلان عن المشروع قبل أن يستكمل الدراسات المتعلقة فيه وإذا كانت العدالة مطلوبة بين أبناء الوطن في الرواتب فأن المساواة بالرواتب أمر مختلف تماما بين قطاعات الدولة متنوعة الأختصاصات والأعباء و إذا كان مطلب توحيد الرواتب في الوزارات أمر أساسى ومطلوب لأصحاب التخصصات المتشابهة فإن ذلك يجب أن لا يتعدى على خصوصية القطاعات الآخرى كالقطاع النفطي مثلاً والذي يختلف اختلافاً كلياً عن القطاع الحكومي سواء من ناحية الكيانات القانونية الخاضعه له أو من طبيعة العمل والمسئولية والأنتاجية والمتطلبات الوظيفية.

وقال أحمد مشاري الفارس - رئيس الجمعية في بيان صحافي

اليوم أن تطبيق البديل الاستراتيجي يعتبر أولوية في ظل تضخم بند الرواتب في ميزانية الدولة التي قدر العجز فيها في السنة المالية المقبلة بنحو ١٢ مليار دينار كويتى إلا أن تطبيقه يجب أن يبدأ على الجهات الحكومية بعيدا عن القطاع النفطى لخصوصية هذا القطاع وعدم خضوعه لديوان الخدمة المدنية ولوجود قوانين خاصة تنظم آلية التعيين فيه مع الإختلاف الجذري في طبيعة العمل وسلم الرواتب والدرجات الوظيفيه. وأضاف الفارس في بيانه أنه في حال النجاح المستقبلي للبديل الاستراتيجي على الجهات الحكومية يمكن الوصول بالمفاوضات والحوار بين مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة وإتحاد عمال البترول والصناعات البتروكيماويات والنقابات البترولية إلى صيغة توافقيه ترضى جميع الأطراف. ونوه الفارس أن الجمعية كانت ومازالت الداعم الرئيسي والمستمر للمحاسبين وأصحاب الوظائف الفنية العاملين في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة مؤكدا تأييدها لأى مطالب مستحقه ورفضها المساس بالحقوق والمكتسبات العمالية، مشيرا في الوقت نفسه إستعدادها التام في تقديم الرأى الفنى والمهنى للقطاع وأهمية إشراك مؤسسات المجتمع المدنى من جمعيات ونقابات وهيئات مهنية لتصحيح فروقات

الرواتب بما يحافظ على حقوق المحاسبين فى الوزارات والشركات العامة والنفطية الخاصة على حد السواء.

وأشار الفارس أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في ختام بيانه أن البديل الاستراتيجي على الجهات الحكومية

إستحقاق صحيح إلا أن تطبيقه على القطاع النفطي ذو الخصوصية الكبيرة خطأ من الواجب تداركه وتفاديه كي لانقع بتطبيق القانون الصحيح على الجهة الخطأ وليكن البدء على القطاع الحكومي كمرحلة أولية.

٧ – (المحاسبين والمراجعين) شاركت (التجارة والصناعة) بمقترحات حول اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم السنة ٢٠١٦:

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بمقترحات حول مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦.

وفي هذا السياق، قال رئيس الجمعية السيد/ أحمد مشاري الفارس أن المقترحات التي أرسلت إلى وزارة التجارة والصناعة بلغ عددها ١٤ مقترحاً، وهي على النحو التالي:

مادة ٨ ج ـ النافذة الواحدة: إقترحت الجمعية اضافة بند رقم ٩ ـ الجمعيات المهنية المتخصصة فيما يتعلق بالشركات المهنية مثل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجمعية المهندسين الكويتية وجمعية الاطباء الكويتية.

مادة ١٨ رأسمال الشركة: إقترحت الجمعية أنه يجب أخذ الرأي المهني للجمعيات المهنية المتخصصة مثل «جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجمعية الأطباء والمهندسين الكويتية فيما يتعلق بإجراءات التأسيس والتسجيل والرقابة على الشركات المهنية والتأمين عليها».

مادة ٢١: إقترحت الجمعية إضافة «إذا تضمن رأسمال الشركة حقا عينيا أو حق انتفاع من الدولة أو من إحدى المؤسسات او الوحدات الادارية التابعة لها، يجب أخذ الموافقة الخطية لهذا التقييم وصحة إجراءاته».

الفصل الثاني «توفيق أوضاع الشركات»

إقترحت الجمعية استبدال النص او تعديله قانونيا بسبب صعوبة التنفيذ ولكبر عدد الشركات التي تتوقع ان يتم التعديل عليها ما يزيد على ٦٠ ألف شركة فيما بين شركة ذات توصية محدودة وتوصية بسيطة وتضامنية ولصعوبة عقد جمعيات عمومية عادية وغير عادية، لذا نقترح تعديل النص واضافة عبارة «يجوز اعتبار عقود تأسيس الشركات وتعديلاتها لجميع أنواع الشركات سارية لحين عرضها على أول جمعية عمومية عادية أو غير عادية لاتخاذ ما يلزم».

مادة ٢٧ تابع إجراءات توفيق أوضاع الشركات: إقترحت الجمعية إضافة البنود التالية:

٥ - إجراءات تعيين مراقب حسابات الشركة وتحديد اتعابه،
 بحيث يجب ان يكون تعيين مراقب الحسابات بناء على علمه



وزارة التجارة والصناعة

Ministry of Commerce and Industry

او موافقته الخطية او عرض مقترح منه، وكذلك يجب اخطار مراقب حسابات الشركة في حال عدم حضوره للجمعية العادية او غير العادية خلال اسبوع كتابيا او بكتاب مسجل بعلم الوصول بمحضر اجتماع الجمعية العادية او غير العادية، حيث ان الوضع الحالي يوجب حضور مراقبي الحسابات بالشركات المساهمة، أما باقي الشركات غالبا فلا تتم دعوة مراقب الحسابات لحضور الجمعيات العمومية العادية وغير العادية مما يخلق اشكاليات قانونية بين الشركاء والجهات الرقابية.

آ – إقترحت الجمعية ان يكون لجميع انواع الشركات مراقب حسابات يتم تعيينه، حيث ان القانون لم يحدد ذلك، علما ان جميع انواع الشركات تعتبر حسب قانون التجارة الكويتي تاجرا ملزما بإمساك دفاتر تجارية ويلزم لذلك لتطوير الاقتصاد الكويتي، أن يكون لجميع أنواع الشركات مراقب حسابات معتمد.

٧ - يعتبر القائم على ادارة الشركة مثل المصفي او الحارس القضائى بشأنه مديرا للشركة.

مادة ٣٢ تابع إجراءات توفيق أوضاع الشركات:

إقترحت الجمعية إضافة فقرة «ان يتم التأكيد على اجراءات مراقب الحسابات أن يتم تعيينه بعلمه او بموافقته الكتابية وان يعد بذلك سجلا لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المشرفة على مراقبى الحسابات».

الباب الخامس (الشركة المهنية) مادة ٧٥: إقترحت الجمعية الضافة بند «يجب أخذ الرأي المهني للجمعية المشرفة على هذه المهنة من إجراءات تأسيس هذه الشركات والتأمين عليها وادارتها والرقابة عليها».

الباب السابع ـ مادة ٩٩ (الشركة ذات المسؤولية المحدودة): إقترحت الجمعية إضافة فقرة «في حالة تقديم طلب للوزارة لاتخاذ اجراءات الدعوة لعقد الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركاء خلال ٣ شهور من انتهاء السنة المالية» إلى آخر المادة.

الباب السابع عمادة ١٥٩ (حسابات الشركة): إقترحت الجمعية إضافة الفقرة «أو أي تعليمات مهنية أو قرارات تخص ميثاق شرف المهنة او تعديلاته صادرة أو قد تصدر من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الجهة المشرفة على مهنة مراقبة الحسابات وحسبما جاء في قانون رقم ٥ لسنة مهنة مراقبة الحسابات وحسبما جاء في قانون رقم ٥ لسنة مهنة مراقبة الحسابات وحسبما جاء في قانون رقم ٥ لسنة مهنة مراقبة الحسابات وحسبما جاء في قانون رقم ٥ لسنة المهرة المهرة

الباب الثامن عمادة ١٦٠ (مراقب الحسابات): إقترحت الجمعية اضافة الفقرة «أن يتم تعيين مراقب حسابات الشركة بعلمه وموافقته الكتابية».

الباب الثامن. مادة ١٦١: إقترحت الجمعية اضافة الفقرة «في حالة انعقاد الجمعية العادية أو غير العادية للشركة وهي حالة عدم حضور مراقب الحسابات يجب ان يتم اخطاره كتابيا خلال اسبوع لإحاطته بقرارات الجمعية العمومية العادية وغير العادية وبمحضر اجتماع» لما لذلك من أثر قانوني على حسابات الشركة وبياناتها المالية.

الباب الحادي عشر عشر عادة ١٧٢ (الرقابة والتفتيش): إقترحت الجمعية إضافة الفقرة «إذا تبين للوزارة وجود مخالفات لأحكام القانون أو عقد الشركة أو ان القائمين على ادارتها أو مؤسسيها قد تصرفوا تصرفات تضر بمصالح الشركة أو الشركاء أو المساهمين أو تؤثر على الاقتصاد الوطني تقوم الوزارة بدعوة الجمعية العمومية العامة العادية أو (غير العادية) الى آخر الفقرة، وتتم اضافة الفقرة «وفي حالة وجود أي شكوى على اي شركة مهنية يجب اخذ الرأي المهني من الجهة المشرفة المختصة قبل اتخاذ أي إجراء قانوني».

الباب الثالث عشر ـ (العقوبات) مادة ٣٠٣: إقترحت الجمعية معالجة الفراغ الدستورى لأثر إلغاء قانون الشركات رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته حيث ان هذا القانون الجديد قد حدد الاثر الرجعي للقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ فقط من تاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢ فيما عدا أحكام الفصل الثاني من الباب الثالث عشر (العقوبات) فتسرى من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية، ونلاحظ ان القانون الجديد قد ألغى سريان العقوبات لعدم وجود الأغلبية الخاصة التي يتطلبها القانون لسريانه بأثر رجعى وأغلبية خاصة لكن هذا القانون لم يعالج المخالفات والجرائم التي حدثت منذ سريان قانون ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته، حيث توجد أحكام ودعاوى مسجلة بالمحاكم وأمام النيابة العامة الجهة المختصة بهذه المخالفة، مع العلم أنه يجب تحديد الموقف القانوني لهذه الدعاوي المنظورة أو التي قد حدثت أثناء سريان القانون الذي تم إلغاؤه وكذلك القانون الذي تم الغاؤه قبل سريان القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ وهو قانون الشركات القديم ١٩٦٠.

وأكد الفارس أن الجمعية على استعداد تام لتقديم الآراء المهنية والقانونية التي قد تحتاج الى تفصيل او مناقشة تلك التعديلات مع وضع التوصيات اللازمة، حيث ان هناك فريقاً متخصصاً لذلك من مراقبي الحسابات والقانونيين ذوي الخبرة بالجمعية.

٨ - مبنى مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الجديد صرح معماري طال إنتظاره لعقود.. حلم تحول إلى حقيقة:

بعد جهود مضنية وعمل متراكم استمر على مدى عشرات السنوات أخذ جل أوقات معظم مجالس الادارة المتعاقبة في جمعية المحاسبين والمراجعين والكويتية افتتح باب المساهمات المالية أخيراً لتشييد مبنى مقر جمعية المحاسبين والمراجعين والكويتية ليعكس هذا المقر الجديد روح العصر تصميماً وبناء ومكانة. كما تم عمل كافة الاجراءات والتراخيص اللازمة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة للبدء في بناء إنجاز المبنى الجديد ليكون صرح مهني معماري معاصر لخدمة المهنة والمتهنين لأحد أعرق وأهم المهن بدولة الكويت.

وقال رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورئيس لجنة المساهمات المالية السيد/ أحمد مشاري الفارس بمناسبة البدء باستقبال التبرعات والمساهمات المالية لتشييد وبناء مقر دائم لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أن الوصول في هذا المشروع إلى مرحلة التنفيذ كان تحدياً صعباً وانجازاً يفتخر به مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خاصة وأن مجالس إدارة متعاقبة كثيرة سعت لهذه الغاية بما فيها مجلس الادارة الحالى الذي وضعه ضمن خطته الاستراتيجية.

وأضاف الفارس أن الوصول إلى مرحلة تنفيذ مشروع مبني مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يمثل إنجازا جديداً لمجلس الادارة الحالي الذي وضع أمام أعضاء الجمعية استراتيجية عمل من ضمنها إيصال مشروع مبنى المقر إلى مرحلة التنفيذ وهذا ما تم فعلا ليكون مجلس الادارة الحالي قد أوفى بوعوده أمام المحاسبين والمراجعين الأعضاء في الجمعية وتحقيق هدف لطالما سعى لتحقيقه وهو بناء مقر عصري واقتصادي يتناسب مع أهمية ومكانة مهنة المحاسبة والمراجعة في الاقتصاد الكويتي والمجتمع الكويتي والعاملين في هذا المجال.

من جانبه علق أمين سر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورئيس لجنة المقر والمبنى الجديد السيد/ صقر مبرك الحيص أن عملية تشييد مقراً للجمعية مرت بسلسة من الاجراءات والخطوات والقرارات التي أصرت الجمعية من خلالها على إظهار روح الشفافية العالية عبر إطلاع الرأي العام بشكل عام وأعضاء الجمعية بشكل خاص على كافة مراحل هذا المشروع. وأضاف الحيص أنه روعي في تنفيذ التصميم أفضل المعايير وأحدث التصاميم العالمية والاستفادة الافضل من المساحة وأحدث مشيراً الى ان الجمعية تسلمت في ٧ ديسمبر ٢٠١٥ اوراق المقر الجديد في حين تم توقيع عقد الاشراف على المبنى

الجديد بتاريخ ١٠ إبريل ٢٠١٦ وذلك بعد ان تم تقديم عرض مرئي للمقر الجديد قامت به اللجنة المعنية في يوم الأربعاء الموافق ٢٠ يناير ٢٠١٦.

وقال الحيص أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تعاقدت مع مكتب المهندس/ نبيل الخرافي للاستشارات الهندسية لعمل جميع التصاميم المعمارية والإنشائية بما في ذلك إصدار التراخيص اللازمة من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وأوضح الحيص أن مبنى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يحتل موقعاً إستراتيجياً في منتصف دولة الكويت وتحديداً في منطقة السالمية قطعة ١١ في القسيمة التي تحمل الرقم ٥٤ حيث يتمتع المبنى الجديد بتصميم عصري وحديث ليقدم خدماته بشكل خاص لاعضاءه الذين تجاوز عددهم الاربعة آلاف عضواً وللمجتمع الكويتي بشكل عام ولمهنة المحاسبة والمراجعة التي تعتبر من أعرق المهن العالمية، وأن المبنى الجديد للجمعية يتكون من طابقين مساحة الطابق الأول تقارب ١٣٠٥ متر مربع في حين تبلغ مساحة الطابق الثاني ما يقارب ١٩٥٥ متر مربع ومساحة السطح تقارب ١١٥ متر مربع وذلك بإجمالي بناء يقارب ٢٢٤٦ متر مربع للمبنى كاملاً إذ يحتوي المبنى الجديد على مدخل رئيسي ومدخل جانبي للضيوف بالإضافة لمدخل ثالث خاص بالجهاز الاداري والتنفيذي.

وأشار الحيص إلى أن الطابق الأول يتكون من خمسة أقسام ثلاثة منها للجهاز الاداري والتنفيذي والاستقبال وقسم الحديقة الداخلية وأخر عبارة عن ديوان بمساحة ١٤٥ متر مربع مرفق معه قاعة للبوفيه ومطبخ تحضيري مع مصليات للنساء والرجال وذلك لاستقبال المحاسبين والمراجعين الضيوف من خارج الجمعية حرصاً منها على التواصل والترابط مع المجتمع.

اما عن الطابق الثاني قال الحيص أنه تم فيه تخصيص خمس قاعات مهيئة بأحدث الامكانات التقنية الحديثة لتقديم البرامج التدريبية والتأهيلية وورش العمل التي تخص مهنتي المحاسبة والمراجعة كما تم تصميم مسرح مجهز لاستضافة فعاليات الجمعية الرسمية كاجتماعات الجمعية العمومية ومؤتمراتها وندواتها الدورية بمساحة ١٢٠ متر مربع ومركز معلومات مجهز بأحدث الوسائل التقنية الحديثة المحتوية على أهم المصادر والمراجع والدوريات اللازمة لخدمة الاعضاء

الباحثين في الجامعات والمعاهد بالإضافة الى مركز مجهز لتصوير الاوراق اللازمة للطلبة الباحثين، وأن مبنى الجمعية الجديد يحتوى بالمجمل على:

- عدد ۱۲ مكتب إداري وتنفيذي.
 - عدد ٣ غرف ملفات وتخزين.
- عدد ٣ مطبخ تحضيري وبوفيه.
 - عدد ۲ مصلی نساء / رجال.
 - عدد ۱ غرفه حارس.
 - عدد ٦ دورات مياه.
 - عدد ٢ غرفة اجتماعات.
 - عدد ۱ مركز معلومات.
 - عدد ٥ قاعات تدریب.
 - عدد ۱ مسرح.
- عدد ۱ مكتب خدمات دعم فنى ومراقبه أمنية.
 - عدد ۲ مصاعد،
 - عدد ۱ شرفة بمساحه ۲۱۰ متر مربع.
 - عدد ١ حديقة داخلية.
 - د- يوان عام للمحاسبين والمراجعين.

كما أنه في ٢٧ إبريل ٢٠١٦ اقامة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حفلاً بمناسبة توقيع العقد مع المقاول لتنتهي مرحلة المستندات والأوراق الادارية والموافقات الرسمية والانطلاق الفعلي الى التنفيذ مشيراً الى انه جرى قبل ذلك لقاء جميع المناقصين في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في آفبراير ٢٠١٦ وتم فتح صندوق عطاءات مناقصة المبنى الجديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وفض العطاءات باجتماع لجنة المقر والمبنى الجديد وذلك يوم الثلاثاء الموافق المارس ٢٠١٦ في مقر الجمعية وحضر الاجتماع كل من:

- السيد/ أحمد مشاري الفارس

رئيس مجلس الإدارة - عضو لجنة المقر والمبنى الجديد.

- السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ نائب رئيس مجلس الإدارة.

- السيد/ صقر مبرك الحيص

أمين السر - رئيس لجنة المقر والمبنى الجديد.

- السيد/ راشد عوض الرشيدي

أمين الصندوق - عضو لجنة المقر والمبنى الجديد.

- السيد/ طارق سليمان الكندري

عضو مجلس الإدارة - عضو لجنة المقر والمبنى الجديد.

- السيد/ صباح مبارك الجلاوي

عضو مجلس الإدارة - عضو لجنة المقر والمبنى الجديد.

- المهندس/ أحمد النجار

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل - إدارة التخطيط والمتابعة.

- السيد/ جمال خالد الفجى

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل - إدارة الجمعيات الأهلية.

- المهندس/ عبداللطيف محمد سعيد

مكتب المهندس/ نبيل الخرافي للاستشارات الهندسية.

- المستشار/ عماد صبحى شمس الدين

المستشار القانوني - مكتب الحمد للاستشارات القانونية.

وتطرق الحيص أنه بعد فتح الصندوق وفض عطاءات الشركات المشاركة في تلك المناقصة حيث تم تفريغ الأسعار للشركات التي قامت بشراء وثائق المناقصة، وبناء على العروض فقد تمت إحالة العطاءات للجنة المقر والمبنى الجديد بالإضافة إلى مكتب المهندس/ نبيل الخرافي للاستشارات الهندسية لدراستها وتقديم التوصية في شأنها.

وبعد دراسة جميع العطاءات وبناء على كتاب لجنة المقر والمبنى الجديد المرفوع الى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، قرر المجلس بإجماع الأعضاء الحاضرين في اجتماعه رقم (٢٠١٦/٣) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٦ ترسيه المناقصة على شركة الصفوة للمقاولات العامة .

استلام اوراق المقر الجديد من المكتب الاستشاري في ٧ ديسمبر ٢٠١٥:





العرض المرئي للمقر الجديد من قبل لجنة المقر والمبنى الجديد في ٢٠ يناير ٢٠١٦:





لقاء المناقصين في ٦ فبراير ٢٠١٦:





توقيع عقد الاشراف على المبنى الجديد في ١٠ إبريل ٢٠١٦:









فض العطاءات باجتماع لجنة المقر والمبنى الجديد في ١ مارس ٢٠١٦:

























توقيع عقد البناء مع المقاول الإنشائي في ٢٧ إبريل ٢٠١٦:























9 - (المحاسبين والمراجعين) تطلق حملة توعية على مواقع التواصل الإجتماعى:

أطلقت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حملة توعية على مواقع التواصل الاجتماعي تحت عنوان «رسالة من محاسب» موجه من أعضاء الجمعية من خلال رسائل (فيديو) تحمل في طياتها معلومة توعوية محددة بهدف أغناء المعرفة العامة للمتابعين بشكل عام سواء كانوا محاسبين أو غيرهم من المهتمين في الشأن المهني، وذلك في شهر رمضان المبارك، أعاده الله علينا وعليكم وعلى الأمه الإسلامية بالخبر واليمن والبركات.

وفي هذه المناسبة، أعلن السيد/ صقر مبرك الحيص – أمين سر مجلس الإدارة بأن هذه الحملة نابعة من مسئولية الجمعية الإجتماعية وترجمة حقيقية لأهدافها التي من أهمها رفع المستوى المهني والأدبي والثقافي للأعضاء، تزويد أعضائها بالمعلومات المتعلقة بتطورات علم المحاسبة وتشجيعهم على تبادل المعلومات فيما بينهم في اجتماعاتهم ومؤتمراتهم، بالإضافة إلى العمل على تتمية وتطوير الفكر المحاسبي وتشجيع ورعاية البحث العلمي في ميادين المحاسبة.

وأضاف الحيص، أن هذه الرسالة التوعوية سيتم نشرها

بمدة لاتتجاوز دقيقة واحدة على حسابات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في وسائل التواصل الإجتماعي المختلفة بالإضافة إلى حساب الجمعية على (YouTube) وغيرها من الحسابات على شبكات التوصل الاجتماعي بهدف الوصول الى أكبر شريحة من المتابعين.

وأكد الحيص على إن المحاسب يقوم بدور فعال في ميدان التخطيط والموازنة وفى مجالات التنفيذ والرقابة التي لا يمكن أن تتم على الوجه الأكمل دون تدعيم بالبيانات وتوافر للأرقام التي تقدمها المحاسبة والتي تعتبر همزة الوصل بين العلوم الأخرى بما في ذلك التخطيط والموازنة والعلوم المحاسبية والإدارية.

ولدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حسابات بكافة شبكات التواصل الاجتماعي وذلك في إطار سعيها لمواكبة التكنولوجيا المتطورة. ومن حسابات الجمعية على شبكات التواصل الاجتماعي: تويتر Kw_aaa في وكذلك خدمة WhatsApp على مدار اليوم 51700060.

١٠ – (المحاسبين والمراجعين) أصدرت دليل الحوكمة الرشيدة الأول بين جمعيات النفع العام في دولة الكويت:

أصدرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دليل الحوكمة الرشيدة الخاص بالجمعية متضمناً تحديداً وتعريفاً للصلاحيات والواجبات والمسؤوليات لكل العاملين فيها لتكون بذلك من أوائل جمعيات النفع العام بالكويت التي تقوم بوضع دليل للحوكمة خاص بها.

وقال رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس في تصريح صحافي اليوم بهذه المناسبة أن إصدار مجلس ادارة الجمعية لهذا الدليل ياتي في إطار مسؤولياتها إمام أعضائها وإيفاء بوعود مجلس الادارة لأعضاء الجمعية العمومية بتحديد الاطر والمسؤوليات في الجمعية كي يكون العمل المؤسسي هو العنوان العريض لهذه الجمعية وآلية العمل فيها.

وأضاف الفارس أن دليل الحوكمة يأتي أيضاً في إطار التوجه المحلي في دولة الكويت لتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية في مختلف المؤسسات والجهات سواء في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي أو جهات النفع العام معتبراً أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كانت السباقة بين جهات النفع العام في



الكويت في طرح الحوكمة وتطبيقاتها ومبادئها لترسيخ مبدأ الشفافية والإدارة الرشيدة لهذه الجهات التي تعتبر عماد أساسى للإقتصاد والمجتمع الوطني.

وأشار الفارس إلى أن دليل الحوكمة الرشيدة الذي وضعته الجمعية يتضمن مقدمة عن الجمعية والأهداف التي تسعي الجمعية الى تحقيقها فضلاً عن رسالتها وقيمها معتبراً أن من أهم القيم التي وضعتها الجمعية في هذا الدليل هي الالتزام والمهنية والشفافية والتطوير المهني المستمر فضلاً عن التواصل وخدمة المجتمع.

كما تسلط الحوكمة الرشيدة الضوء على مجموعة من العلاقات بين الجمعية، وإدارتها، ومجلس الإدارة، والأطراف أصحاب المصلحة في تلك الجمعية، كما تقدم الهيكل الذي يتم من خلاله صياغة أهداف تلك لجمعية، وتحديد الوسائل التي سيتم من خلالها تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء خلال ذلك. يسهل إطار الحوكمة المحكم على الجمعية التمتع بقدر أفضل من الفهم والتخطيط للأنشطة وتنفيذها، ومواجهة التحديات والمخاطر التي تنشأ جراء التقلبات المهنية السريعة، والضغوطات الإدارية والمالية.

وتعرف الحوكمة على أنها: «مجموعة النظم والهيكل التنظيمي والعمليات التي تحقق الضبط المؤسسي وفقا للمعايير والمبادئ العالمية من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للجمعية مع الأخذ بعين الاعتبار

حماية حقوق الأعضاء العاملون وأصحاب المصلحة ذوي الصلة».

وذكر الفارس أن دليل حوكمة الجمعية حدد أيضاً الأهداف الإستراتيجية للجمعية التي أوجب على مجالس إدارتها المختلفة العمل على تحقيقها في المدى الطويل بما يعود بالنفع على المحاسبين ومدققي الحسابات والإقتصاد الكويتي بشكل عام. إذ حرص مجلس الإدارة على التطبيق الأمثل للأطر الرقابية، من خلال تبنيه تطبيق الحوكمة الرشيدة لضمان التشغيل والربط بين أعضاء الجمعية ومجلس الإدارة والجهاز الإداري بما يمكن معرفة ما يحدث على المستويين المحلي والإقليمي وتحديث جودة الخدمة وإمتثالها وفقاً لأحداث المعايير والممارسات العالمية سعياً نحو ضمان تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات المحددة والمتفق عليها بشكل فعال بما لايتعارض مع النظام الأساسي واللائحة الداخلية للجمعية.

وإختتم الفارس تصريحه مشيراً إلى أن إعداد دليل الحوكمة الرشيدة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يأتي في سبيل تطبيق وتفعيل الإطار العام للحوكمة في الجمعية خاصة وأن هذا الدليل يتضمن الإطار العام للحوكمة والجمعية العمومية ومجلس الإدارة والعلاقة بينهما، سياسة الأجور والمكافآت، نظام الرقابة الداخلية، مبادئ ومعايير السلوك المهني فضلاً عن تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذات الصلة وكذلك الإفصاح والشفافية وغيرها من القواعد التي ينبغي الإلتزام بها.

١١ - (المحاسبين والمراجعين) عقدت حفل تكريم الفائزين والرعاة في المسابقة الأولى للبحوث المهنية:

أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي الدكتور/ يوسف العلي يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦، حرص الوزارة على دعم كل الجهود الهادفة الى رفع كفاءة الأداء المحاسبي في البلاد ومنها مسابقة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الأولى للبحوث المهنية.

جاء ذلك في كلمة للوزير العلي خلال حفل تكريم الفائزين في المسابقة الأولى للبحوث المهنية التي اطلقتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي واستضافة غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وقال العلي ان الوزارة حريصة على تنمية مبادئ مهنة المحاسبة والمراجعة كأحد روافد التقدم العلمي والاستقرار التجاري والاقتصادي ولدورها في مراقبة وتدقيق الحسابات وضبط العمل المحاسبي للمؤسسات الحكومية والمنشآت التجارية الخاصة لضمان سلامة أدائها وانتظام اعمالها واستقرارها بما يخدم مركز اتخاذ القرار في هذه الجهات.

واوضح أن طرح جمعية المحاسبين لهذه المسابقة يأتي تفعيلا

لمقاصد القيادة السياسية العليا في البلاد بتكليف اللجنة العليا لتطوير البحث العلمي لمراجعة تنظيم وأداء عمليات البحث والتطوير ورفع التوصيات فيما يتعلق بإعادة هيكلة مجالات العلوم والتكنولوجيا والإبداع في الدولة.

واعتبر ان اطلاق جمعية المحاسبين للمسابقة يساهم في تحقيق نموذج مبتكر للمسابقات المهنية في إطار تطوير الفكر المحاسبي وتشجيع جهود البحث العلمي بما يخدم تحسين بيئة الأعمال من خلال أطر ومعايير محاسبية.

وذكر ان اطلاق المسابقة يمثل خطوة عملية نحو الإسهام الفعلي والعملي في الارتقاء والتقدم بالمهنة ودعم تأثيرها في بناء الاقتصاد لا سيما مع تزايد أهمية دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تشجيع التنمية المستدامة ومكافحة الفساد القائم بما يحقق النزاهة ويعزز البيئة الاستثمارية.

ومن جانبه بين رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشارى الفارس في كلمة مماثلة، وهي

على النحو التالي: «الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم .. على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين .. وبعد

معالي الدكتور/ يوسف محمد العلي ... وزير التجارة والصناعة.

العم/ يوسف صالح العثمان .. الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

السادة/ أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

السادة/ رئيس وأعضاء اللجنة الفنية للمسابقة.

السيدات والسادة الرعاة والمشاركين في المسابقة الأولى للبحوث المهنية.

السيدات والسادة الحضور.

أرحب بكم أجمل ترحيب في رحاب غرفة تجارة وصناعة الله الكويت وأحييكم بتحية الإسلام، فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

إنه لشرف كبير لي أن ألتقي بكم في هذا اليوم للاحتفال بالمسابقة الأولى للبحوث المهنية والتي تم طرحها من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وساندتها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي واحتضنتها غرفة تجارة وصناعة الكويت، وذلك برعاية معالي الدكتور/ يوسف محمد العلي وزير التجارة والصناعة.

هذه المسابقة التي تهدف إلى المساهمة في نشر الثقافة المهنية بين من اختار المحاسبة والمراجعة "كمستقبل يدخل به معترك الحياة مساهماً في بناء وطنه، أو الإثراء المعرفي والتطلع لبناء الفكر في مجتمعنا العزيز"، وهو من أهداف جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مع المجتمع وخدمته وإثرائه ومن رؤية الجمعية في تحقيق أمل العاملين بالمهنة في دولة الكويت منذ تأسيسها وإشهارها في يوم ١١ فبراير ١٩٧٣ تحت رقم ٥٧ من أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م.

فقد قامت الجمعية بطرح مبادرة فريدة من نوعها بين جمعيات النفع العام، وهي المسابقة الأولى للبحوث المهنية، وذلك لحث العاملين في مجال مهنتي المحاسبة والمراجعة، وبعد عرض المسابقة على مؤسسة الكويت للتقدم العلمي فكان من الضروري المشاركة الفعالة ومساندة الجمعية تحقيقاً للأهداف المتوخاة لطرح تلك المسابقة من إثراءً للفكر والتنمية للقدرات والمهارات في مجال البحث العلمي.

وانطلاقاً من حرص جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على تعزيز مقومات التعاون مع المحاسبين ومراقبي الحسابات، تم طرح المسابقة على أعضاء الجمعية والعاملين في الحقل

المهني، وذلك سعياً لتبادل الخبرات اللازمة والارتقاء بمستوى المهنة محلياً ودولياً.

ومنذ أن تم إشهار الجمعية من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل عام ١٩٧٣، والتي تستهدف إلى التوصل لبيئة عادلة شفافة تنافسية جاذبة تستند إلى مشاركة فاعله من كافة الجهات ذات الصلة تعتمد على الواقع والاستقراء لمستقبل مشرق للمهنة والممتهنين.

ونظراً لأن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تكونت بهدف تنمية الثقافة والخبرة في ميادين المحاسبة، وذلك عن طريق تقديم الاستشارات وتبادل الخبرات في هذا المجال، بما يدعم التطبيق العملي القائم على التقدم العلمي، ويدعم التخصص المهني، كما يرفع من مستوى الأداء العملي ويزيد من المعرفة العلمية للعاملين في مجال المحاسبة.

وتعتمد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على نهجا خاصاً لتحقيق أهدافها وتنفيذ مهامها وسائر أنشطتها، وهو نهج يرتكز على فلسفة محددة وواضحة مفادها بناء هيكل تنظيمي قوامه التعاون والتنسيق بين مجلس إدارة الجمعية وأعضائها من المحاسبين ومراقبي الحسابات والعاملين في مجال المحاسبة والمراجعة، وهو ما تطلب إعادة النظر في بعض الأدوار التقليدية المناطة عادة بالجمعية وأعضائها.

وترى الجمعية في أدوارها شراكة حقيقية مع وزارة التجارة والصناعة وتطويراً وتقويماً لا دور يقوم فقط على النفع العام وإنما ثمة مسارات عدة لتطبيق نهجها في الواقع تتلخص في تطوير الإطار التنظيمي وإشراك الأطراف المعنية ووفقاً لذلك النهج، انطلق تحديد التوجهات للجمعية وأهدافها العامة المحددة.

كما أدعو إلى تشجيع كافة أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من المحاسبين ومراقبي الحسابات، وحثهم على اتباع هذا المنهج المناط به من قبل الجمعية وذلك في سبيل تحقيق هذه الغاية من خلال طرح مثل هذه المسابقات للحصول على فرصة للبحث والتعليم المستمر بمستوى مهني محترف يليق بمتطلبات الممارسين للمهنة ويحقق أهداف الجمعية.

وأختتم قائلاً ... ولعل في كلمات أميرنا الراحل المغفور له الشيخ/ جابر الأحمد الجابر الصباح ... العبرة على ذلك حين قال: (إن حمل المسئولية شرف .. وصيانتها أمانة .. وأدائها واجب .. والتفريط فيها خطيئة).

ولن ننسي من قام ببناء هذا الصرح المهني من رؤساء وأعضاء سابقين منذ التأسيس، رجال أناروا لنا طريق العلم والمعرفة، تناوبوا على إدارتها، وبذلوا الجهد الكبير على رفع اسمها في المحافل الدولية، أطال الله في أعمارهم ورحم من فارقنا وأقل

ما يمكن أن نقدمه، أن نخلد أسمائهم وذكراهم العطرة. من خلال هذا العرض التوثيقي.

سلمتم جميعا معالي/ وزير التجارة والصناعة، والسادة/ رئيس وأعضاء اللجنة الفنية للمسابقة، القائمين على التصحيح والمراجعة والمساهمة الفعالة لخدمة المهنة والمتهنين وأخص بالشكر إخواني أعضاء مجلس الإدارة كل من:

فيصل عبدالمحسن الطبيخ نائب رئيس مجلس الإدارة. مقر مبرك الحيص أمين السر. وأمين الصندوق. مارق سليمان الكندري عضو مجلس الإدارة. صباح مبارك الجلاوي عضو مجلس الإدارة. عضو مجلس الإدارة. عضو مجلس الإدارة. عضو مجلس الإدارة. عضو مجلس الإدارة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،"

ومن جانبه قال رئيس اللجنة الفنية للمسابقة بدر الشمري في كلمة مماثلة ان المسابقة اشتملت على مبحثين يتناول الاول دور مراقبي الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على البنوك الكويتية فيما يتناول المبحث الثاني دور المدققين في مواجهة صعوبات عملية الفحص والتدقيق على الوحدات الخاضعة لرقابتهم. وذكر ان عدد المشاركات في المبحث الاول بلغت اربع مشاركات فيما بلغت في المبحث الثاني خمس مشاركات مشيرا الى فوز خمسة ابحاث اثنان في المبحث الأول وثلاثة في المبحث الثاني. واضاف انه في البحث الاول حصلت المشاركة شهد الامين على المركز الاول فيما حلت المشاركتان هديل عبدالله السابج ومها عهدى السابج في المركز الثاني اما في البحث الثاني فحصل المشارك احمد ابوشهاب في المركز الاول تلاه المشاركتان ايمان الهويدي وناديه الحميميدي في المركز الثاني ثم ريم البدر في المركز الثالث. واشار الى ان المسابقة "تميزت" بارتقاء مستواها العلمي والعملي في مجالي المحاسبة والمراجعة من خلال اختيار نوع البحوث وموضوعاتها وعظم الفائدة المتحصلة منها.

وفي ختام الحفل، إفتتح معالى الدكتور/ يوسف محمد العلي، وزير التجارة والصناعة المعرض المصاحب للباحث في التاريخ الكويتية السيد/ فهد غازي العبدالجليل، حيث إستعرض الباحث في المعرض المشارك أهم المستندات والوثائق المالية والميزانيات الختامية لحكومية دولة الكويت ومؤسسات القطاع الخاص.

معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور/ يوسف محمد العلي، والذي أقيم الحفل تحت رعايته وحضوره



إستقبال معالي وزير التجارة والصناعة من قبل الرئيس الفخري للجمعية العم/ يوسف صالح العثمان والسيد/ أحمد مشاري الفارس – رئيس مجلس الإدارة



معالي وزير التجارة والصناعة والسيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس مجلس إدارة الجمعية



رئيس وأعضاء اللجنة الفنية للمسابقة الدكتور/ بدر الشمري قبل بدء حفل تكريم الفائزين في المسابقة الأولى للبحوث والدكتور/ مجبل السعيدي





الرؤساء الأسبقين للجمعية الدكتور/ صادق البسام والسيد/ صافح المطوع بالإضافة إلى الدكتور/ علي العنزي - رئيس لجنة مراقبي الحسابات



إثناء عزف السلام الوطني



عريف الحفل السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ - نائب



الرؤساء السابقين للجمعية السيد/ مشاري الفارس والسيد/ محمد الهاجري بالإضافة إلى الدكتور/ هشام المجمد -مستشار وزير التجارة والصناعة



كلمة معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور/ يوسف محمد العلى



كلمة السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس مجلس الإدارة



كلمة الدكتور/ بدر عطية الشمري - رئيس اللجنة الفنية للمسابقة



الفائزه في المركز الأول لبحث دور مراقبي الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على البنوك الكويتية، السيدة/ شهد أحمد الأمين



الفائزه في المركز الثاني لبحث دور مراقبي الحسابات في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على البنوك الكويتية، السيدة/ هديل عبدلله السابج والسيدة/ مها عهدي السابج



الفائز في المركز الأول لبحث دور المدققين في مواجهة الصعوبات في عملية الفحص والتدقيق على الوحدات الخاضعة لرقابتهم، السيد/ أحمد إبراهيم أبو شهاب



الفائزه في المركز الثاني لبحث دور المدققين في مواجهة الصعوبات في عملية الفحص والتدقيق على الوحدات الخاضعة لرقابتهم، السيدة/ إيمان إبراهيم الهويدي والسيدة/ نادية عبدالرحمن الحميميدي

عة تكريم السيد/ عبدالرحمن أحمد الإستاذ، ممثلاً عن غرفة ية تجارة وصناعة الكويت



الفائزه في المركز الثالث لبحث دور المدققين في مواجهة الصعوبات في عملية الفحص والتدقيق على الوحدات الخاضعة لرقابتهم، السيدة/ ريم يوسف البدر



تكريم الدكتور/ بدر الشمرى، رئيس اللجنة الفنية للمسابقة



تكريم الدكتور/ سلام أحمد العبلاني، ممثلاً عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي



تكريم الدكتور/ مجبل السعيدي، عضو اللجنة الفنية للمسابقة





تكريم معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور/ يوسف محمد العلي من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المعرض الخاص للباحث في التاريخ الكويتي وعضو الجمعية السيد/ فهد غازي العبدالجليل عن هامش حفل تكريم الفائزين في المسابقة الأولى للبحوث المهنية





١٢ – (المحاسبين والمراجعين) عقدت مؤتمرها الصحفى للمقر الجديد :

أعلنت جمعية المحاسبين والمراجعين عن مضيها في بناء مقرها الجديد بكلفة ٦٠٠ ألف دينار في ميدان حولي على مساحة ١٦٠٠ متر مربع رغم صعوبة الموارد المالية وضعف ميزانيتها وذلك في خطوة للإفصاح عن المشروع ومراحل تنفيذه.

من جهته قال رئيس مجلس الادارة ورئيس لجنة المساهمات المالية السيد/ أحمد مشاري الفارس ان الجمعية وضعت استراتيجية وخطة للعام ٢٠١٥-٢٠١٦ من اهم اهدافها الجدية في بناء مقرها الجديد مشيراً الى انه تم تشكيل لجنة برئاسة السيد/ صقر مبرك الحيص وهي مسؤولة عن متابعة إجراءات وبناء المقر.

وأضاف الفارس خلال مؤتمر صحافي الذي عقد يوم الاثنين الموافق ٢١ أكتوبر ٢٠١٦ أن الشفافية والوضوح شعار جميع اعمال الجمعية ولذا حرصنا على عرض تفاصيل وآلية البناء، مبيناً أن الجمعية حصلت على قطعة ارض في عام ٢٠٠٠ وتأخرت عملية طرح المناقصة للبناء بسبب عدم وجود امكانات مالية ومع الجهود بين الاعضاء وتعاونهم تحقق الحلم حيث تم الانتهاء من التراخيص في اواخر عام ٢٠١٥ وتم استلام المستندات في ٧ ديسمبر ٢٠١٥ وعليه تم وضع خطة لطرح المناقصة.

وبدوره أوضح امين سر الجمعية ورئيس لجنة المقر والبنى الجديد، السيد/ صقر مبرك الحيص أن الجمعية تحملت مسؤولية عقد البناء رغم عدم وجود ميزانية كافية نظراً لضعف التمويل والموارد الا أن الهدف من ضرورة البناء كانت دافعاً للإسراع بطرح المناقصة.





وأضاف ان الاشكالية الكبرى كانت في الحاح املاك الدولة بضرورة اخلاء مقر الجمعية بالشويخ وعدم وجود مهلة هذا من جهة والاسراع في ضرورة بناء المقر الذي يعود تخصيصه الى عام ٢٠٠٠ وبالفعل تحققت الطموحات حيث بدأت الجمعية تستقبل تبرعات ومساهمات الاعضاء وأهل الخير

مشيداً بجهود الجميع، داعياً في الوقت ذاته الى التعاون والتكاتف للمساهمة في بناء المقر.

وقال الحيص تمكنت الجمعية من توفير نحو ٥٠ في المئة من كلفة البناء من خلال موارد الجمعية ومساهمات الأعضاء وتسعى حالياً الي استكمال بقية المبالغ المالية عن طريق المساهمات وما تسعى اليه من عقد مؤتمرات تسخر عائداتها لبناء المقر.







١٣ - (الإعلام) توافق للـ (محاسبينوالمراجعين) إصدار ترخيص مجلة نفع عام:

وافقت وزارة الإعلام علي طلب جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لإصدار ترخيص مجلة نفع عام جديدة (ربع سنوية) تضاف إلى رصيد مطبوعاتها الدورية طبقاً للقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ في شأن المطبوعات والنشر.

وبهذه المناسبة، صرح السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس مجلس الإدارة ورئيس هيئة تحرير المجلة، بأن معالي الشيخ/ سلمان صباح السالم الحمود الصباح - وزير الإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب وافق على طلب الجمعية المؤرخ في الدولة لشئون الشباب وافق على طلب الجمعية المؤرخ في الا يناير ٢٠١٦ بشأن الترخيص لها بإصدار مجلة دورية جديدة بإسم «المهنية»، وهي مجلة نفع عام معنية بنشر أبحاث ودراسات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد الأكاديمية داخل وخارج دولة الكويت.

وأشار الفارس بأن الدورية «المهنية» إضافة جديدة لرصيد مطبوعات الجمعية بجانب مجلة «المحاسبون» المرخصة سنة ١٩٩٤ من قبل وزارة الأعلام والتي تصدرها الجمعية بصفة (ربع سنوية).

وأضاف الفارس بأن (المحاسبين والمراجعين) أول جمعية نفع عام مهنية تحصل على ترخيص مجلتين دوريتين، ويأتي ذلك إيماناً بدور الجمعية على ضرورة تزويد أعضائها بالمعلومات المتعلقة بتطورات علم المحاسبة وتشجيعهم على تبادل



المعلومات فيما بينهم في إجتماعاتهم ومؤتمراتهم، بالإضافة إلى العمل على تنمية وتطوير الفكر المحاسبي وتشجيع ورعاية البحث العلمي في ميادين المحاسبة والمراجعة.

وأعلن الفارس بأن مجلس الإدارة في جلسته رقم (٧/٢٠١٦) والمنعقدة يوم الأحد الموافق ٣١ يوليو ٢٠١٦ قد وافق على تشكيل هيئة تحرير مجلة «المهنية» وذلك على النحو التالي: السيد/ أحمد مشاري الفارس – رئيس هيئة التحرير. أ. د./ وائل إبراهيم الراشد – مدير التحرير. السيد/ طلال مصطفى الأسد – عضو هيئة التحرير.

الدكتور/ هشام إبراهيم المجمد - عضو هيئة التحرير.
السيد/ صقر مبرك الحيص - عضو هيئة التحرير.
السيد/ طارق سليمان الكندري - عضو هيئة التحرير.
السيد/ ضاري علي الهاجري - عضو هيئة التحرير.
السيد/ جاسم محمد القناعي - عضو هيئة التحرير.
وفي الختام، يتقدم رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمعالي وزير
الإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب على إيمانه الصادق
بالدور الحيوي الذي تقوم به الجمعية على الصعيد المحلي
والإقليمي والدولي.

١٤ – (المحاسبين والمراجعين) وقعت عقد مع شركة سلسبيل لنظم المعلومات لإنشاء وتطوير موقعها الإلكتروني:

أعلنت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عن توقيعها لعقد مع شركة سلسبيل لنظم المعلومات تقوم الشركة بمقتضاه في إنشاء وتطوير موقع الجمعية الإلكتروني على شبكة الإنترنت، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٥ أكتوبر ٢٠١٦.

وبهذه المناسبة قال عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورئيس لجنة الخدمات الالكترونية السيد/ سليمان عبد الرحمن البسام، أن العقد الموقع مع الشركة يقضي بإعادة البينة التحتية التكنولوجية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من خلال إنشاء وتطوير موقع الجمعية الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

وأضاف البسام أن إنشاء هذه المنظومة سيساهم في زيادة التواصل بين الجمعية وأعضاءها من جهة ويساهم أيضا في تيسير عملية الوصول إلى المعلومات والبيانات الأمر الذي يعجل في الحصول على كافة المستلزمات والبيانات التي يحتاجها منتسبى الجمعية.

وأكد البسام حرص مجلس إدارة الجمعية على تقديم أفضل الخدمات للأعضاء من خلال الإعتماد على التكنولوجية الحديثة وإستخدامها بالمكان الذي يسهل حياة وعمل أعضاء الجمعية لاسيما أن العلاقة بين مهنة المحاسبة والتكنولوجية أمست ضرورية في عصرنا الحالي.

وأشار إلى أن تحسين وتعزيز البنية التحتية المعلوماتية والتكنولوجية سيساهم في تحسين نوعية الأنشطه والخدمات التي تقدمها الجمعية وينعكس إيجاباً على الأعضاء والمتعاملين معها من خلال الحصول على المعلومات بصورة أكثر سلاسة وبأفضل الطرق والأساليب وأحدثها.

وشدد البسام على عزم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إستخدام أفضل وأحدث التطبيقات التكنولوجية لخدمة أعضاءها ومزاولي المهنة على حد سواء.



١٥ – (المحاسبين والمراجعين) وثقت تاريخ وإنجازات الجمعية بالتعاون مع الباحث/فهد عازى العبدالجليل:

بات تاريخ الاقتصاد من جهات متعددة موضوعا بالغ الاهمية في ظل المرحلة الانتقالية الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الكويتي في المرحلة الحالية بالتزامن مع المساعي الحكومية لإعادة هيكلته، وكي تكون الاحداث مترابطة ومتكاملة لابد من توثيق الانجازات الاقتصادية للكويت في فترات تاريخية متعاقبة يتم فيها ربط القديم جداً بالحديث ومن ثم ربطه بالاقتصاد المعاصر ليتسنى للمطلع على هذه المراحل المتعاقبة التي تغطي فترات زمنية تتجاوز قرونا عدة من وضع صورة اكثر وضوحاً لعظمة وجبروت هذا الشعب القاطن في شمال غرب الخليج العربي وقدرته الكبيرة والهائلة على التأقلم مع مختلف الظروف المعيشية والاقتصادية وابتكار الحلول والموارد من لا شيء تقريباً.

وفي هذا الاطار قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بإصدار موسوعة باسم (لمحات عن الاقتصاد الكويتي القديم .. تاريخ وانجازات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الباحث في التاريخ الكويتي/ فهد غازي العبدالجليل في محاولة لتوثيق الانجازات الاقتصادية لهذا الوطن الغالي من منظور المحاسبين وكيف قام هؤلاء الاشخاص بأعداد حساباتهم ودفاترهم المحاسبية منذ تجارة اللؤلؤ ووضع هذه الانجازات في كتاب بصورة فنية وجمالية فريدة.

وتضمنت الموسوعة في فصلها الاول لمحات عن الاقتصاد الكويتي القديم كالغوص على اللؤلؤ وحسابات الغوص وتجارة القوافل والسفر الشراعي والحسابات المتعلقة به وتجارة القوافل فضلا عن الحياة الاقتصادية في الكويت قديما بعيون واقلام الرحالة المشرقين كالرحالة الدمشقي مرتضى بن علوان وتقرير البارون كنبهاوزن والرحالة كريستين نيبور وغيرهم من الرحالة والمستشرقين فضلاً عن ميزانيات الدوائر الحكومية آنذاك.

كما تتضمن الموسوعة مقال للمرحوم/ محمد عبد المحسن الخرافي في مجلة البعثة السادسة وانشاء بنك الكويت الوطني اول بنك في الكويت فضلاً عن الميزانية العامة وحساب الارباح الخسائر لهذا البنك في عام ١٩٥٣ في حين تناولت باقي الفصول تاريخ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بكل تفاصيلها وتاريخيها ومشاركاتها المختلفة.

وفي الختام لابد من توجيه الشكر لكل من ساهم وساعد وتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في اعداد هذه الموسوعة وتزويدها بكافة الوثائق والمستندات الخاصة بكل مرحلة من مراحل التاريخ الكويتي لتكون هذه الموسوعة وثيقة اضافية تضاف الى تاريخ بلد كان ولايزال معلماً حضارياً وتجارياً واقتصادياً مهماً في هذه البقعة من العالم.



المؤتمرات المهنية:

ا – مشاركة (المحاسبين والمراجعين) في المؤتمر الوطني «وظائف الدولة المعاصرة من منظور الإقتصاد المعرفي»:

بتنظيم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والمشروع الوطني للإقتصاد المعرفي، شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المؤتمر الوطني «وظائف الدولة المعاصرة من منظور الإقتصاد المعرفي» – الترابط المعرفي الحكومي، المقام تحت رعاية صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير البلاد حفظه الله ورعاه وحضور معالي وزير الشئون الإجتماعية والعمل ووزير الدولة لشئون التخطيط والتنمية السيدة/ هند صبيح براك الصبيح، وذلك في يوم الأشين الموافق ا فبراير ٢٠١٦ على مدى يومين، حيث مثّل الجمعية السيد/ أحمد مشاري الفارس – رئيس مجلس الإدارة.



إن مؤتمر الإقتصادي المعرفي الذي إنطلق يوم الأثنين الموافق ا فبراير ٢٠١٦ سيكون باكورة البدء بتأسيس المركز الوطني للإقتصاد المعرفي. وبحث المؤتمر سبل تطوير الحكومة لوظائفها عبر أجهزتها ومؤسساتها على نحو تعزيز الإنتاجية والفاعلية وبما يحسن بيئة الإستثمار المعرفي ويطور البنية المعرفية.

كما تضمن المؤتمر ورش عمل وجلسات تناقش العديد من الموضوعات ذات الأهمية في مجال الإقتصاد المعرفي.

وذكر المنظمون أن المؤتمر سيكون منصة إنطلاق نحو الجهود المتعددة فيما يختص بالركائز المتعلقة بالإقتصاد المعرفية وتعزيز ركيزة رأس المال البشرى وتعزيز الشبكات المعرفية

داخل الكويت وخارجها إضافة الى التشريعات والمتطلبات اللازمة لذلك.

وقال المنظمون أن المؤتمر يستضيف العديد من الخبراء والمختصين والمسؤولين الحكوميين من دول مجلس التعاون والدول العربية لافتاً الى أن المؤتمر تم بدعم من المعهد العربي للتخطيط والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إضافة إلى شركات من القطاع الخاص.

وأعرب المنظمون عن أملهم بأن يخرج المؤتمر بتوصيات عملية قابلة للتطبيق تكون بمثابة البنية الأساسية لركائز الإقتصاد المعرفي بصورة متكاملة في دولة الكويت.

- دولة الكويت إحتضنت «الملتقى السنوي العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لحول الخليج العربية» بنجاح:

نظمت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدولة الكويت ملتقاها السنوي العاشر، برعاية وحضور معالي الدكتور/ يوسف بن محمد العلي وزير التجارة والصناعة بدولة الكويت، تحت شعار» مهنة بلا حدود». والذي نظمته الهيئة، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وذلك يومي الأربعاء والخميس الموافق ٢٠-٢١ ابريل ٢٠١٦ م، بقاعة الجهراء بفندق جي دابليو ماريوت.

وقال رئيس اللجنة المنظمة للملتقى الدكتور ناصر القعود إن الملتقى الذي إستمر يومين ناقش دور المنظمات المهنية والإقليمية والدولية في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة على مناقشة سبل ضمان جودة التعليم الجامعي في المجال ذاته.

وأوضح القعود أن المؤتمر الذي نضمته وزارة التجارة والصناعة الكويتية وجمعية المحاسبين الكويتية بمشاركة هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية يهدف إلى إبراز الدور المجتمعي لمهنة المحاسبة والمراجعة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وتحديد عوامل النهوض بالمنظمات المهنية.

وذكر أن الملتقى يشهد مشاركة خبراء ومختصين في قطاع المحاسبة والمراجعة والتدقيق المالي والقطاع الاقتصادي لافتا إلى مشاركة الاتحاد الدولي للمحاسبين ومعهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز وجمعيات ودواوين المحاسبة والمراقبة ومكاتب وشركات المحاسبة بالدول الخليجية والعربية.























حفل الإفتتاح:

وفي بداية حفل الافتتاح ألقى وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي أكد فيها حرص دول مجلس التعاون على تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة لما لها من دور في تعزيز ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطنى والاقليمي.

وقال العلي في كلمة خلال إفتتاح الملتقى السنوي إن مهنة المحاسبة والمراجعة مهمة لاسيما في ظل مساعي دول الخليج لهيكلة إقتصاداتها وتنويعها بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتشجيع الاستثمارات المحلية والاقليمية والدولية.

وأضاف أن هذه المهنة تحظى بأهمية بالغة باعتبارها أداة رقابية فعالة تساعد المسؤولين في المؤسسات والشركات على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرارها لخدمة اقتصادات دول المجلس وحفظ حقوق المساهمين والمتعاملين مع تلك المؤسسات على حد سواء.

وأوضح أن «المحاسبين القانونيين مسؤولون أمام الله عز وجل قبل كل شيء ثم أمام المستثمرين والجهات الرقابية المختصة عما يقدمونه من تقارير وشهادات» مشيراً إلى أهمية التأكد من اظهار المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وبيان التحفظات والملاحظات إن وجدت دون لبس أو غموض.

وذكر أن للجهات الرقابية والتنظيمية مثل وزارات التجارة والاقتصاد وهيئات المحاسبة والمراجعة الخليجية والهيئات الوطنية دوراً مهما في الاشراف والتحقق من التزام الشركات ومراجعي الحسابات بالأنظمة المرعية.

وبين أن تلك الجهات لها دور كذلك في الاشراف والتحقق من تطبيق الشركات لمعايير المحاسبة والمراجعة السليمة بكل نزاهة وموضوعية والتقيد باحكام أنظمة المحاسبين القانونيين وقواعد السلوك المهنى.

وأشاد العلي بالجهود التي بذلتها هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الماضية لتحقيق أهدافها في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دول المجلس.











بعد ذلك ألقى سعادة الأستاذ/ محمد بن صالح العبيلان «رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، كلمة ترحيبية شكر فيها الحضور والمشاركين في الملتقى، مقدماً شكره لدولة الكويت لاستضافة هذا الملتقى ولمعالي وزير التجارة والصناعة على رعايته الملتقى واهتمامه بمهنة المحاسبة.

مشيراً ان مهنة المحاسبة في دول المجلس تواجه تحديات كبيرة نحو التطوير والنهوض بها واستجابتها للمستجدات والاحداث المتغيرة باستمرار.

وأضاف العبيلان في كلمته خلال افتتاح الملتقى ان الهيئة منذ انشائها تعمل وفق منهجية علمية وعملية اساسها التخطيط الاستراتيجي الذي يحدد كيفية تحقيق اهداف مهنة المحاسبة والمراجعة بدول المجلس.

واوضح ان الهيئة وضعت خططا استراتيجية ترتكز على الدور الاقليمي والتعاون مع المؤسسات الدولية كحجر اساس في بناء مهنة محاسبة ومراجعة متطورة في دول مجلس التعاون الخليجي مؤكدا اهمية تضافر جهود المعنيين بالمهنة في القطاعيين العام والخاص لتحقيق الاهداف المنشودة في هذا الصدد.

واكد أهمية التعاون مع المؤسسات الدولية لتطوير هذه المهنة في دول الخليج وتعميق العلاقات مع الجمعيات والمؤسسات المهنية فيها إضافة الى تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية





ذات العلاقة بما يسهم في تطوير مستمر للمهنة وتوحيد جهود مجلس التعاون لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والسماح لمواطني المجلس بممارسة المهنة في دولهم.

وأضاف ان من اهداف الهيئة وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية لاداء المحاسبين القانونيين ومتابعة وتقويم الاداء المهني اضافة الى قيام الهيئة بدراسة برنامج مراقبة الجودة. وأشار الى ان الهيئة وقعت قبل سنوات اتفاقية مع معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز وتعمل الان على مشروع مراقبة جودة الاداء بحيث ينتج عنه اعداد فاحصين مستقلين ذوي خبرة متميزة لمراقبة جودة أعمال المحاسبين القانونيين في دول المجلس.







وأوضح ان دول مجلس التعاون حرصت عبر برامجها وخططها التنموية على مواكبة التطورات العلمية والمهنية في مختلف الحقوق والاستفادة من معطياتها الايجابية مؤكدا ان هذا الملتقى يأتي لمواكبة تطور مهنة المحاسبة والمراجعة وتسخيرها لتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وزيادة جاذبية مناخ الاستثمار في دول المجلس وتوفير مختلف الحوافز والتسهيلات للمستثمر الوطني والأجنبي.

من جانبه أكد رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس على أهمية الملتقى على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لإلقاء الضوء على ما تم احرازه من تطوير لمهنة المحاسبة والمراجعة في الدول الأعضاء من خلال التسيق والتكامل بينها.

وقال السيد/ أحمد مشاري الفارس، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في كلمته أن الملتقى يعود هذا العام بحلة جديدة إيمانا بأهمية التجديد والتطوير والإسهام في الارتقاء والتقدم بالمهنة ودعم تأثيرها في بناء الاقتصادات وتعزيز دورها المجتمعى.

وبين أن توقيت المؤتمر مهم في ظل أهتمام كبير من دول مجلس التعاون الخليجي لتنسيق الأعمال والأدوار وتطوير وتعزيز التعاون بين المهنيين الخليجيين مؤكدا انه يعتبر فرصة حقيقة لتطوير العلاقات وتبادل الرأي في مثل هذه القضايا التي تطرأ في ظل هذا التطور السريع.

وذكر أن اهمية الملتقى تكمن في الوقوف على المستجدات الحديثة بمهنة المحاسبة والمراجعة وأعمال مكاتبها وشركاتها العاملة في الأسواق الخليجية.

وأكد سعي جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لتشجيع التنمية المستدامة ومكافحة الفساد وتحقيق النزاهة وتحسين وتعزيز البيئة الاستثمارية وفرص النمو في كل الاقتصادات تطبيقا للرؤية الاميرية السامية بتحويل الكويت الى مركز مالى وتجارى عالى.











تكريم العم/ يوسف صالح العثمان - الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية:

وفي ختام حفل الافتتاح تم تكريم أحد رواد المحاسبة والمراجعة البارزين بدولة الكويت، سعادة الاستاذ/ يوسف صالح العثمان، تقديراً لعلمه وخبرته وإشادة بجهوده المميزه في خدمة مهنة المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال دوره الملموس في تأسيس المحاسبة القانونية وعملة الدؤوب لتطوير مهنة المحاسبة بدولة الكويت. وبهذا المناسبة ألقى العم/ يوسف العثمان كلمته التاليه في حفل التكريم: بسم الله الرحمن الرحيم

« وبه نستعین »

« رب اشرح لي صدري ... ويسر لي أمري ... وأحلل عقدة من لسانى ... يفقهوا قولي » "صدق الله العظيم"

معالي الدكتور / يوسف محمد العلي الموقر وزير التجارة والصناعة ـ دولة الكويت راعي الملتقى السنوى العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستاذ / محمد بن صالح العبيلان المحترم رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيد/ أحمد مشاري الفارس رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إنه لشرف لي، وتكريماً أفاخر به، أن أقف بينكم لألقي هذه الكلمة بمناسبة انعقاد الملتقى السنوي العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدولة مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أرض الكويت العزيزة، تحت عنوان «مهنة المحاسبة والمراجعة بلا حدود»، وذلك بدعم من مجلس الوزراء الكويتي لاستضافة ورعاية هذا الملتقى، وبالتعاون المنشود والمحمود من وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، ومؤازرة فاعلة ناهضة من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، تأكيداً على حرص دولة الكويت وتشجيعها لعقد هذه المؤتمرات والملتقيات المتخصصة التي تجمع دول الخليج العربي. لذلك فإنه اعتزاز عظيم، ونهج كريم، أن تتاح لنا استضافة هذا التجمع المهني المتميز الذي يضم خيرة وصفوة الخبراء والممارسين والمهتمين في مجال علم ومهنة المحاسبة والمراجعة على أرض الكويت الغالية، فلكم جميعاً ... أخوة أعزاء ... بين أهليكم وذويكم، تحية المودة والتقدير، ووقفة الإجلال والتكريم.

إنه لمن دواعي سروري، واغتباطي لشخصي المتواضع، خاصة في هذه المرحلة المتقدمة من سني العمر، أن أحظى بهذه الثقة، وأنال هذا التكريم العزيز والغالي على نفسي، والذي يرسم







لشخص المكرم حالياً ومستقبلاً صورة مشرقة وجلية ومعبرة عن معاني الوفاء والتقدير لمن أمضوا زهرة شبابهم وربيع عمرهم ووهج نشاطهم في عمل متواصل دءوب لا يعرف الكلل أو الملل، لا يشغلهم عن القيام به مطامع مالية، وإنما هو بذل متفان، وعطاء متصل لا يراد به إلا رضاء الله، وسمو ورفعة الوطن الغالي الذي تشرفوا بالانتساب إليه، فأضحوا وأعمالهم معلماً بارزاً في تاريخ أوطانهم، لا يخفى إلا على فاقد البصيرة وعديم الإدراك فاستحقوا بذلك الثناء والشكر على ما قدموا وأنجزوا ، فأصبحوا أهلاً لهذا التكريم ومحلاً لهذه الريادة.

إن واجب رد الفضل لأهله يفرض علي في هذه المناسبة الفريدة أن أذكر بالإعزاز والفخر مقروناً بالثناء والعرفان كل من سعى في تنفيذ فكرة التكريم هذه المثالية، التي تتم عن الوفاء وشيمة الكرام وعنوان العطاء، وتلك في يقيني سنة حميدة ساهم في بلورتها وتأصيلها القدوة الصالحة والإدارة الحكيمة للأخ الفاضل رئيس هيئة المحاسبة الخليجية، وكذا الفكر الواعي والمستنير لأعضاء مجلس إداراتها وجمعيتها العمومية المحترمين، والمعاونة الأكيدة والصادقة من أفراد جهازها الفني والإداري والمساعد الكرام. لقد كان لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخاري العديدة من أفراد حماكي النشاءها في دس مد ١٩٩٨ من ثمان المناس التعاون الدول

الخليج العربية منذ بواكير إنشاءها في ديسمبر ١٩٩٨ م ثوابت أساسية لعملها تتمثل في «رؤية محددة ورسالة واضحة وهدف سامى»، فسعت من خلال هذه المنطلقات إلى تسليط الضوء على مواطن التميز والرقى هادفة إلى تفعيل جذوة العمل المنتج، واحتضان الانجاز الرائد، وتشجيع الجهد المثمر، فسلكت مسارات عديدة حققت منها إنجازات جمة حافلة ومرتجاة نفتخر ونماجد بها، مما دعا الاتحاد الدولي للمحاسبين «IFAC» للإعتراف بالهيئة في سنة ٢٠١٣ م، كتجمع مهنى يقود مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن للمهتمين الرجوع إلى موقع الهيئة الإلكتروني وكذا النشرات والكتيبات والمدونات التي تصدرها الهيئة، إضافة إلى مجلة المحاسبة والمراجعة المعنية بقضايا وشؤون المهنة، للحصول على المادة الغزيرة والوفيرة، والوقوف على ما تجاسرت الهيئة الخليجية على التخطيط والإعداد والتنفيذ له من أعمال ومهام وفق منهجية وأطر حديثة تهدف منها تعزيز كرامة المتهنين والإرتقاء بأساليب وجودة أداء المهنة وحماية المصالح العامة. ذلكم غيض من فيض، وآمال ورجاء لمزن العطاء، بماء ينبأ

حضور الحفل الأعزاء ... نافلة القول ... نداء صادق ... إلى الأحباء والأبناء من الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

بإنجازات واعدة هادفة للهيئة الخليجية إن شاء الله.





«تعالوا يا أجيال يا رمز الأمل ... من بعد جيلنا واحملوا ما حمل» خالص الشكر والتقدير لكم جميعاً، ودعاء إلى الله أن يديم علينا نعمة الوفاء والإخلاص، وأن يهبنا توفيقاً دائماً، ونجاحاً متصلاً، كي يستطع كل منا مواصلة العطاء لخدمة الوطن الحبيب في جميع المجالات ابتغاء حسن الأجر، ومرضاة الله ... إنه سميع مجيب الدعاء.

وكما بدأت بقول الحق ... أختم بقول الجلالة: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ... وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون» "صدق الله العظيم"

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

كما تم تكريم كل من المنظمين وشركاء الملتقى وهم على النحو التالي: الجهات المنظمة:

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وزارة التجارة والصناعة. الشريك الإستراتيجي: بيت التمويل الكويتي. الشريك الإعلامي: وكالة الأنباء الكويتية «كونا» جريدة الأنباء الكويتية. مجموعة الراي الإعلامية. الشريك الفضي: مكتب RSM البزيع وشركاؤه.



















ப்பியி உரதப்பபி டாப்பிபி Annual Forum ப்பட்டும் A Auditing Organi ril 2016 - Kuwaı





الجلسات في اليوم الأول:

الجلسة الأولى:

عقب ذلك إنطلقت أعمال الملتقى في يومه الأول بالجلسة الأولى التي جاءت تحت عنوان «دور المنظمات المهنية الاقليمية والدولية في الرقي بالمهنة وترأسها الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد رئيس مجلس إدارة بنك البلاد، وشارك فيها ثلاثة محاورين.

وأوضح المتحاورون في الجلسة إن من التحديات التي تواجه هذه المهنة في دول الخليج نقص الكوادر الخليجية المحاسبية وتوجه غالبيتها نحو القطاع العام فضلا عن غياب المعايير الدولية الموحدة لتلك المهنة.

وشددوا على ضرورة تطوير وتشجيع الشباب الخليجي بشكل عام للتوجه إلى العمل في القطاع الخاص وفي مجال المحاسبة أيضاً. وإعتبرت مديرة رأس المال الفكري في الاتحاد الدولي للمحاسبين كيلي انرود خلال الجلسة أن على دول الخليج زيادة العمل على تطوير الكوادر المحاسبية لديها.

وأشارت انرود إلى أن الاتحاد الدولي للمحاسبين يسعى لتنظيم مؤتمر دولي للمحاسبة في احد دول المنطقة بحضور ممثلين محاسبيين من مختلف دول العالم لبحث التحديات التي تواجه هذه المهنة على الصعيد العالمي.

وأوضحت أن المؤتمر الذي يسعى الاتحاد الدولي لعقده سيبحث الصعوبات التي تواجه مهنة المحاسبة في دول الخليج والمنطقة بشكل خاص لاسيما أن هناك معايير خاصة بهذه المنطقة.

من جهته قال رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الاستاذ محمد بن صالح العبيلان إن مهنة المحاسبة في دول المجلس شهدت تطورا كبيرا منذ عام ٢٠٠٨ وحتى الآن.

وأضاف العبيلان أن هناك عقوبات جزائية وإجرائية تطبق على المحاسبين لافتا إلى أن هناك قضايا عدة في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال الغرامات المالية التي تتجاوز 100 ألف ريال وهو ما يعكس أهمية الدقة عند الانتهاء من التقارير المالية للشركات.

وأوضح أن هناك جهوداً لاقرار النظام الموحد لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات بدول المجلس وإن العمل مستمر للتنسيق بشأنها.

وأشار إلى أن جهود هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية مستمرة مع وزارات التجارة والصناعة في دول المجلس لوضع الاطار القانوني الموحد لهذه المهنة.

من جانبه قال الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة











للمؤسسات المالية الاسلامية الدكتور حسن ميره إن الهيئة ومقرها البحرين قامت بإعداد معايير محاسبية متوافقة مع الشريعة الاسلامية لاسيما أن هناك العديد من المنتجات المالية الاسلامية التي تقوم بطرحها البنوك الاسلامية.

وأضاف ميره أن الطلب على هذه المعايير فاق التوقعات في العديد من دول العالم بما فيها الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية مؤكداً سعي الهيئة لإيجاد المعايير المحاسبية المناسبة بما يتواكب مع التطور المستمر الذي تشهده صناعة الصيرفة الاسلامية.

الجلسة الثانية:

وتضمنت الجلسة الثانية من اليوم الأول والتي جاءت تحت عنوان «ضمان جودة التعليم المحاسبي المنتظم» وترأسها رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب السابق الاستاذ/ محمد الهاجري، وشارك فيها ثلاثة محاورين.

واستعرض عميد الشؤون الاكاديمية في كلية (أحمد بن محمد) العسكرية في قطر الدكتور خالد ناصر الخاطر التحديات التي تواجه المحاسبين في قطر وأبرزها توجه المحاسبين الى القطاع العام وعدم توجههم نحو القطاع الخاص.

وأوضح الخاطر أن خطة التنمية التي وضعتها قطر حتى عام ٢٠٣٠ تسعى الى بناء اقتصاد معرفي متنوع لا يعتمد على مصدر وحيد للدخل وهو الاقتصاد الذي تطلب موارد بشرية ذات مهنية عالية بما فيها المحاسبين ومدققي الحسابات.

بدوره قال استاذ المحاسبة والمراجعة في كلية التجارة بجامعة الاسكندرية الاستاذ الدكتور اسماعيل جمعة إن الوطن العربي تسوده حالة من عدم الرضى بمجال التعليم المحاسبي بسبب عدم تماشي البرامج التعليمية الحالية مع التطورات المتسارعة في مجال الاقتصاد والاستثمار.

وأضاف جمعة أن هناك تحديات تتمثل في عدم حوسبة التعليم والاعتماد على أسلوب قديم في التعليم يعتمد على إلقاء المحاضرات والابتعاد عن متطلبات سوق العمل العربي.





الجلسات في اليوم الثاني: الجلسة الأولى:

وإنطلقت أعمال اليوم الثاني بجلستي عمل كانت الأولى بعنوان «تطلعات خارج حدود المهنة للمساهمة في الارتقاء بها»، حيث ترأسها رئيس قسم المحاسبة في كلية العلوم الادارية بجامعة الكويت الدكتور/ صادق البسام.

وخلال الجلسة اشار الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين الدكتورة جواهر المضحكي، أن المحاسبة كباقي المهن تحتاج لمن يقوم بتهيئة البيئة المناسبة لها ودعم الكفاءات العالية. ولفتت إلى أن المحاسبة اكتسبت أهمية بالغة في ضوء الثورة التكنولوجية والتحولات الاقتصادية وتطور المجتمعات الحديثة وتوجهها نحو بناء اقتصادها المعرفي ليصبح المحرك الرئيس لضمان تطورها ونمائها.

وذكرت أنه انطلاقا من ايمان مملكة البحرين بأهمية ضبط جودة التعليم الجامعي بادرت إلى إنشاء هيئة للحفاظ على جودة التعليم العالي مشيرة الى أن هذه الهيئة تضع معايير محددة تقاس بناء عليها جودة أداء المؤسسة أو البرنامج بصورة دورية وتصدر النتائج والتقارير بناء على مدى التزام المؤسسات بتلك المعايير.

من جانبه قال رئيس مجموعة (السويلم الاستشارية - محاسبون قانونيون) الدكتور توفيق السويلم ان «الاندماجات والاستحوذات بين مكاتب مراجعة الحسابات لها اثر كبير في تطوير مهنة المحاسبة والارتقاء بها».

وأوضح السويلم ان من مزايا الاندماج والتكتلات توحيد الجهود الإدارية والمالية والتسويقية والتكامل بالعلاقات المهنية والادارية ومواجهة التغيرات العالمية اضافة إلى تحقيق ايرادات وأرباح أكبر.

من جانبه قال خبير المحاسبة والمراجعة السعودي الاستاذ















الدكتور محمد فداء بهجت ان جميع الدول التي وقعت على اتفاقية التجارة العالمية وضعت برامج تسمى (برامج الجهوزية) لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية والوقوف على اوجه القصور فيها. وركز بهجت على «ضرورة تضمين قوانين الشركات مادة تحمي حق الشريك الوطني في الشركة المختلطة في الحصول على نصيبه من قيمة الشهرة في حالة انتهاء الشركة وايلولة الاعمال إلى الشريك الأجنبي وذلك على غرار ما ورد في قوانين الوكالات التجارية لمعظم دول الخليج».

الجلسة الثانية:

وتضمنت الجلسة الثانية من اليوم الثاني والتي جاءت تحت عنوان «تحديد عوامل النهوض بالمنظمات المهنية» التي ترأسها الدكتور نائب رئيس مجلس ادارة هيئة المحاسبة والمراجعة بدول مجلس التعاون الخليجي الدكتور/ فالح العازمي، بمشاركة أربعة محاورين.

وفي بداية الجلسة عرض مدير إدارة شؤون التوظيف ومتابعة المال العام في ديوان المحاسبة بدولة الكويت الدكتور عدنان الحسن التجربة الكويتية الفريدة في مجال الاستفادة من انضمامها إلى المنظمات الإقليمية والدولية في تطوير العمل الرقابي كما أدى إلى رفع كفاءة العاملين بالديوان من الناحية المهنية والعلمية واسهم في تحقيق أهدافه بالحفاظ على المال العام.

وقال الدكتور الحسن إن الديوان قام من خلال مشاركته في فعاليات المنظمات المهنية والاقليمية باصدار دليل لاخلاقيات المهنة كوثيقة لجميع العاملين بالديوان كما اصدر دليل التدقيق العام وتحديثه اضافة إلى اصدار ادلة متخصصة في عدة مجالات رقابية من شأنها تطوير العمل الرقابي المهني.

من جهته ذكر مساعد وكيل وزارة الصناعة والتجارة لشؤون التجارة المحلية بمملكة البحرين البحرين حميد يوسف رحمه ان هناك تجارب عالمية يمكن الاستناد اليها في مجال











الاستقلالية منها الا تكون لجنة تأديب المحاسبين مشكلة من قبل وزارات التجارة.

بدوره قال عميد كلية الاقتصاد وادارة الاعمال بالجامعة الهاشمية في الاردن الدكتور/ حسام الدين الخداش ان الاستقلالية هي ممارسة شخصية بالدرجة الاولى مشيرا الى ضرورة ان يكون منظمو المهنة ساعين الى ترسيخ الاستقلالية من الدراسة الجامعية.

أما المدير التنفيذي للمعايير المهنية في معهد المحاسبين القانونيين بانكلترا وويلز فيرنون سوار فاعتبر ان اخلاقيات المهنة يجب ان تعزز اثناء الدراسة الجامعية والممارسة المهنية المكرة.

وأضاف سوار ان هناك استقلالية للمنظمات المهنية عن دولها وهذا ما شهده في جولاته في مختلف الدول التي زارها مبينا أن الاستقلالية قضية شخصية ومهنية بحتة بشكل عام اكثر من كونها استقلال للمؤسسات بذاتها.

الجلسة الثالثة:

وإختتمت الجلسة الأخيرة للملتقى في اليوم الثاني بعنوان «توجيه وريادة المجتمع» ترأسها استاذ المحاسبة ومستشار ووزير التجارة والصناعة بدولة الكويت الدكتور/ هشام إبراهيم المجمد، بمشاركة اساتذة المحاسبة والمراجعة من المملكة العربية السعودية الاستاذ الدكتور/ عوض الرحيلي من جامعة الملك عبدالعزيز والاستاذ الدكتور/ احسان المعتاز من جامعة أم القرى.









وفي ختام الجلسة تقدم عضو لجنة المحاسبين المهنيين لإدارة الاعمال (PAIB) بالاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ورئيس قطاع - شركة ماستركارد العالمية الشرق الاوسط ومنطقة أفريقيا السيد/ دانيال مونهن، حديثاً عن "مهنة المحاسبة إضافة قيمة عالمياً وإقليمياً" تلتها الجلسة الختامية.



البيان الختامي والتوصيات للملتقى السنوي العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

وفي الجلسة الختامية إستعرض المدير التنفيذي للهيئة، رئيس اللجنة المنظمة للملتقى سعادة الدكتور/ ناصر بن إبراهيم القعود، البيان الختامي وتوصيات الملتقى وذكر أنه من خلال مناقشة أوراق العمل المقدمة ومداخلات المشاركين حول الموضوعات التي تناولها الملتقى يمكن إستخلاص النتائج والتوصيات الآتية:

-دعوة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) ومجلس المعايير الدولية للتنسيق وتعزيز اعتمادية المعايير المتخصصة بما يخدم الصناعات المختلفة ويسهم في تلبية حاجة مستخدمي التقارير المالية إلى المعلومات، مع مراعاة خصوصية تلك الصناعات، ويعزز عنصر الإفصاح والشفافية وينعكس بالإيجاب على الاستقرار المالي على مستوى الاقتصاد. - دعوة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين لتحقيق ترجمة موثوقة ومستقرة ومحدثة إلى اللغة العربية لمختارات من مطبوعات الاتحاد الدولي للمحاسبين بما في ذلك المعايير الدولية ولما للولية لما لذلك من دعم للتطبيق الفعال للمعايير الدولية ولما يحققه من فائدة ودعم للمحاسبين المهنيين في المنطقة.

- لدعم الجمعيات المهنية في المنطقة ومساعدتهم للحصول على عضوية الاتحاد العالمي للمحاسبين يقترح إقامة ورشة

عمل إقليمية في ٢٠١٦ م أو ٢٠١٧ م لهذا الغرض.

- دعوة وزارات التعليم العالي بدول المجلس لإجراء دراسة لتقييم فلسفة التعليم العالي في دول الخليج العربي للاجابة عن السؤال التقليدي هل نقدم التعليم المحاسبي من أجل التعلم أم من أجل العمل المهني؟ وهل يمكن الجمع بينهما؟ إن الاجابة عن هذا السؤال تحدد والى حد كبير شكل التعليم المحاسبي الذي نهدف إليه خاصة من أجل تحقيق رضا سوق العمل عن المخرجات.

- دعوة الجامعات والجهات المعنية للإهتمام عبر الاعتماد الاكاديمي بجودة وتميز التعليم المحاسبي والالتزام بما ورد فى معايير التعليم الدولية بشأن اشتراطات التعليم المحاسبي المهني. - علاقة التعليم العالي بسوق العمل تتطلب التواصل مع سوق العمل وفهم متطلباته واعداد الخرجين بطريقة تستجيب لاحتياجات وطموحات سوق العمل.

- التنسيق بين دول مجلس التعاون ومؤسساتها التعليميه من أجل توحيد نظمها التعليمية واتساقها لتواكب المرحلة الحالية للتنمية في دول مجلس التعاون.

- دعوة أقسام المحاسبة في الجامعات في دول مجلس التعاون لتشكيل لجنة تعقد اجتماعات منتظمة تعقد على هامش الملتقى السنوي للهيئة وذلك بالتنسيق مع الهيئة، بهدف مناقشة وتطوير قضايا التعليم الجامعي في مجال المحاسبة. - دعوة الجهات التعليمية والأكاديمية لتعزيز دور شركات المحاسبة والمكاتب المهنية في توجيه المناهج التعليمية المحاسبية والمشاركة الفاعلة في وضع المناهج الناسبة والمتطورة لتواكب

- كل برنامج محاسبي يحتاج إلى ضمان الجودة، وينبغي وضع منهجية منتظمة لضمان الجودة وتنفيذها (وتطبيقها) والتأكيد على أن التخطيط الاستراتيجي والتقييم والميزانية يجب أن تكون متكاملة لضمان الجودة.

احتياجات المهنة المتجددة.

- دعوة مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون بالتعاون مع الهيئات والجمعيات المهنية على زيادة الوعي بأهمية تخصص المحاسبة لدى أفراد المجتمع، وخاصة طلبة المدارس المقبلين على إنهاء المرحلة الثانوية والجامعات لتجنب تراجع أهميته لدى الأجيال القادمة.

- التأكيد على أهمية الاهتمام بجودة برامج التعليم المحاسبي، والعمل على حصول برامج أقسام المحاسبة على الاعتماد الأكاديمي من قبل اتحاد تطوير كليات الادارة العالمي AACSB كأداة لضمان الجودة وضمان اكساب طلاب المحاسبة المهارات المحاسبية التي تمكنهم من مواجهة تحديات المستقبل.

- ضرورة تفعيل التكامل بين مكاتب المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون الخليجي وتبادل الخبرات والكفاءات بين







مكاتب المحاسبة والمراجعة وعمل الشراكات الاستراتيجية بينهم ودراسة الاندماجات بينها.

- ينبغي من القائمين على عمل وتطوير الخطط الدراسية لتخصصات المحاسبة إيلاء موضوع الضوابط الاخلاقية لممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق أهمية كبرى واستخدام اساليب التعليم المناسبة له التي تتجاوز اسلوب القاء المحاضرة والتلقين.

- ضرورة تضمين الامتحانات المهنية أسئلة تقيس فهم وقدرة المحاسب على التعامل مع القضايا الاخلاقية.

- دعوة المؤسسات المعنية بالمهنة اللمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية كالاتحاد الدولي للمحاسبين ومجلس المعايير الدولية

وأن تساهم في إصدار ومراجعة المعايير الجديدة المتعلقة بالمهنة قبل إقرارها أو دخولها حيز التنفيذ.

- التأكيد على أهمية توفير حالات عملية متخصصة مبنية على معايير التقارير المالية الدولية لتدريب الطلاب على الواقع العملي للمعايير المهنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- ضرورة وضع مادة المحاسبة الدولية كمتطلب اجباري ضمن الخطط الدراسية في أقسام المحاسبة بالجامعات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- ضرورة تضمين قوانين الشركات مادة تحمي حق الشريك الوطني في الشركة المختلطة في الحصول على نصيبه من قيمة الشهرة في حالة انتهاء الشركة وايلولة الاعمال إلى الشريك الأجنبي وذلك على غرار ما ورد في قوانين الوكالات التجارية لمعظم دول الخليج.

- الاستفادة من سماح معايير المحاسبة الدولية بزيادة الافصاح لتطوير معايير للافصاح مكملة للمعايير الدولية لا سيما في الافصاح عن القيمة العادلة للمنشأة وبالتالي قيمة الشهرة المتولدة داخلياً بما يخدم مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية ويحفظ حقوق المستثمرين.

هذا وإتفق على عقد الملتقى السنوي الحادي عشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدولة قطر خلال شهر إبريل ٢٠١٧م.

الكلمات التي ألقيت في الملتقى العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلمة معالى وزير التجارة والصناعة، الدكتور/ يوسف محمد العلى:



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلي اله وصحبه أجمعين . الأخوة والأخوات ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

أود أن أرحب بكم جميعا أجمل ترحيب في دولة الكويت وأتمنى للقادمين من خارجها إقامة سعيدة وأوقات طيبة.

يسرني افتتاح فعاليات الملتقى السنوي العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعقده في رحاب دولة الكويت، يأتي هذا اللقاء في وقت تسعى فيه دول مجلس التعاون لهيكلة اقتصاداتها وتنويعها لتحقيق تنمية مستدامة وهذا يتطلب تشجيع الاستثمارات المحلية والاقليمية ومن هنا يأتي حرص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية علي تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة لما لها من دور في تعزيز ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني والاقتصاد الاقليمي .

تحظي مهنة المحاسبة والمراجعة بأهمية بالغة باعتبارها أداة رقابية فعالة تساعد المسئولين في المؤسسات والشركات بأنواعها على إتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل إستمرار هذه الشركات في خدمة اقتصاد دول مجلس التعاون وتحفظ حقوق المساهمين والمتعاملين مع هذه المؤسسات والشركات على حد سواء ولذلك فإن المحاسبين القانونيين مسؤولون أمام الله عز وجل قبل كل شئ، ثم أمام المستثمرين والجهات الرقابية المختصة عن ما يقدمونه من تقارير وشهادات وعليهم واجب التأكد من إنها تظهر بعدل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وبيان ما لديهم من تحفظات أو ملاحظات دون لبس أو غموض .

ومن جانب أخر فإن الجهات الرقابية والتنظيمية، مثل وزارات التجارة والاقتصاد وهيئة المحاسبة والمرادعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والهيئات الوطنية، لها أيضا دور مهم في الإشراف والتحقق من التزام الشركات ومراجعي الحسابات بالأنظمة المرعية وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة السليمة بكل موضوعية ونزاهة دون محاباة أو مجاملة لأحد والتقيد بأحكام أنظمة المحاسبين القانونيين وقواعد السلوك المهنى القويم، واضعين مخافة الله عز وجل نصب أعينهم. ونود بهذه المناسبة أن نشيد بالجهود التي قامت بها هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات الماضية لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها ونشكر القائمين على شئونها، كما أود أن أشكر القائمين على هذا الملتقى من هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون ومن وزارة التجارة والصناعة ومن جمعية المحاسبين الكويتية على الإعداد المتميز لهذا الملتقى راجين الله للملتقى التوفيق والنجاح في الخروج بأفكار وتوصيات تساهم في تطوير المهنة في دولنا ومنطقتنا.

والشكر موصول لكم جميعاً. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلمة معالي رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأستاذ/ محمد بن صالح العبيلان:



صاحب المعالي الدكتور/ يوسف بن محمد عبدالله العلي - وزير التجارة والصناعة في دولة الكويت

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الجمعيات بالهيئات والمنظمات المهنية

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الاتحادات العربية والدولية

الأخوة الزملاء ضيوفنا الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والصلاة والسلام علي رسوله نبينا محمد وعلى أله وأصحابه أجمعين وأسعد الله صباحكم،

يسرني باسم مجلس إدارة الهيئة وبأسم الجهات المشاركة في التنظيم والمتمثلة في وزارة التجارة والصناعة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أن أرحب بهم أجمل ترحيب وأشكركم على تلبية الدعوة للمشاركة في ملتقى الهيئة السنوي العاشر تحت عنوان "مهنة بلا حدود "، كما يسرني أن أرفع أسمى أيات الشكر والتقدير لدولة الكويت ممثلة في وزارة التجارة والصناعة لإستضافة ورعاية هذا الملتقى.

يأتي هذا الملتقى ومهنة المحاسبة والمراجعة في العالم أجمع وفي دول الخليج العربية بوجهه خاص تواجهه تحديات كبيرة نحو تطوير والنهوض بالمهنة واستجابتها للمستجدات والأحداث المتغيرة باستمرار.

أيها الحفل الكريم،

لقد أخذت الهيئة منذ نشأتها بالعمل وفق منهجية علمية أساسها التخطيط الاستراتيجي الذي يحدد كيفية تحقيق أهداف مهنة المحاسبة والمراجعة بدول المجلس وفي خطتها الاستراتيجية وضعت الهيئة الدور الاقليمي والتعاون مع

المؤسسات الدولية حجر الاساس في بناء مهنة محاسبة ومراجعة متطورة في دول المجلس وهذا الأمر – بلا أدني شك – يتطلب تضافر الجهود من جميع المعنيين بالمهنة سواء في القطاع الخاص أو القطاع الحكومي لتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك.

هذا المؤتمر يأتي في هذا المسار وهو في عنوانه يشير الي أهمية ذلك التعاون مع المؤسسات الدولية لتطوير المهنة في دول المنطقة ولا زالت الهيئة تسعى الي تعميق العلاقة مع الجمعيات والمؤسسات المهنية في دول المجلس وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة لما يسهم في تطوير مستمر في توحيد جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والسماح لمواطني دول المجلس ومعاملتهم في الحقوق والواجبات معاملة مواطني الدولة نفسها.

وللحقيقة فقد واجهت الهيئة مصاعب عدة في مسيرتها ولا زالت تواجه مثل هذه الصعوبات ومن أهمها محدودية الدعم المعنوي والمادى المقدم من الدول الأعضاء حيث لا زالت الهيئة بحاجة الي تعاون الدول في هذه المرحلة بالذات لتحقيق أهدافها وتنفيذ أنشطتها ، ولقد وجدت الهيئة مؤخراً دعما وتأكيدا من لجنة التعاون التجاري في إطار مجلس التعاون علي أهمية استمرار الهيئة وتنفيذ مهامها الموكلة إليها من المجلس الأعلى بموجب نظامها الأساسي.

إلا أنه لا زالت الحكومات الخليجية والعربية ليست بالقدر الكافي لدعم المهنة ماديا ومعنويا كسائر المهن الأخري حيث أن مهنة المحاسبة والمراجعة ولا زالت في القائمة الدنيا من حيث الاهتمام بها ، كما أوعز الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين IFAC الي وضع خطة استراتيجية لتطوير وتفعيل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية من اقامة الندوات وورش العمل واستقطاب الكفاءات التي تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي والدعم من الاتحاد بإصدار منح دراسية مجانية وخاصة فيما يتعلق بالمعايير الدولية.

لقد كان من أهداف الهيئة وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية لأداء المحاسبين القانونيين ومتابعة وتقويم الأداء المهني، وفي ضوء ذلك قامت الهيئة بدراسة برنامج مراقبة جودة الأداء وانتهت قبل ذلك بسنوات بتوقيع اتفاقية مع معهد المحاسبين القانونيين في ويلز في انجلترا وتم عمل مشروع مراقبة جودة الأداء بحيث ينتج عنه إعداد فاحصين مستقلين ذو خبرة متميزة لمراقبة جودة أعمال المحاسبين القانونيين في دول المجلس وتم عمل اجتماعات مع جميع دول المجلس لتطبيق هذا البرنامج أملين أن ينتهى قريبا.

صاحب المعالى ... ضيوفنا الكرام،

لقد حرصت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر برامجها وخططها التنموية علي مواكبة التطورات العلمية والمهنية في مختلف الحقول والاستفادة من معطياتها الايجابية وان لقاء هذه النخبة المتميزة من الخبراء المتخصصين في علوم المجاسبة والمراجعة في رحاب هذا الملتقى ليؤكد توجه دول المجلس القوي لمواكبة تطور مهنة المحاسبة والمراجعة وتسخيرها لتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وزيادة جاذبية مناخ الاستثمار في دول المجلس وتوفير مختلف الحوافز والتسهيلات للمستثمر الوطني والأجنبي علي السواء ، فدول المجلس تمثل بيئة استثمارية واعدة توفر لأصحاب رؤوس الأموال كل مقومات الاستثمار الناجح والمريح بالنظر لما حباها الله سبحانه وتعالي من ثروات طبيعية متنوعة واستقرار سياسي واقتصادي راسخ.

وفي الختام أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي وزير التجارة والصناعة علي دعمه الكريم ورعايته لفعاليات هذا الملتقى برغم أعماله ومهامه الجسام.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل للزملاء في وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت ولجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية علي مشاركتهما مع الهيئة في تنظيم الملتقى وقد كان لهما الدور البارز في إقامته.

كما أتقدم بالشكر للأخوة أعضاء مجلس إدارة الهيئة من دولة الكويت لما بذلوه من جهد تجاه المهنة وهذا الملتقى وكذلك الجهاز التنفيذي بالهيئة.

وشكرا لكم جميعا علي حسن إصغائكم .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

كلمة رئيس مجلس إدارة جعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، السيد/ أحمد مشاري الفارس:



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد أفضل خلق الله وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ..

معالي الدكتور/ يوسف محمد العلي - وزير التجارة والصناعة أصحاب السعادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الزملاء رؤساء المنظمات والجمعيات المهنية الخليجية والعربية الإخوة أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الأخوة والأخوات المشاركين بالمؤتمر

ضيوفنا الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أود بداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي الدكتور/ يوسف محمد العلي – وزير التجارة والصناعة بدولة الكويت، لرعايته تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لملتقاها السنوي العاشر وبالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

كما أقدم الشكر الوافي للسادة الكرام أصحاب المهنة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وقبولهم دعوة الحضور الطيب المبارك. وذلك لإلقاء الضوء على التقدم الذي تم إحرازه من تنظيم وتطوير لمهنة المحاسبة والمراجعة في الدول الأعضاء من خلال التنسيق والتكامل بيننا وتحقيق عنوان الملتقى « مهنة بلا حدود «.

وها هو الملتقى يعود معكم في هذا العام بحلته الجديدة ونتمنى أن يحوز على رضاكم، إيماناً منا بأهمية التجديد والتطوير والإسهام في الإرتقاء والتقدم بالمهنة ودعم تأثيرها في بناء الإقتصاديات وتعزيز دورها المجتمعى.

ومما لا شك فيه أن لقاءنا اليوم يأتي في ظل إهتمام كبير من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنسيق الأعمال والأدوار، وتطوير وتعزيز التعاون بين المهنيين بملتقاها السنوي العاشر بدولة الكويت، كما أنها فرصة حقيقة لتطوير العلاقات، وتبادل الرأي في مثل هذه القضايا التي تطرأ في ظل هذا التطور السريع، والوقوف على المستجدات الحديثة بمهنة المحاسبة والمراجعة وأعمال مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة العاملة في الأسواق الخليجية.

وذلك من خلال القيادة المنظمة والتطلعات خارج حدود المهنة وداخلها ومتابعة المستجدات المهنية على المستوى الإقليمي والدولي في ظل التطورات العالمية ومستقبلها، ودائماً تسعى دولة الكويت بإسم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في تشجيع التنمية المستدامة ومكافحة الفساد وتحقيق النزاهة

وتحسين وتعزيز البيئة الإستثمارية وفرص النمو في كافة الإقتصاديات، تطبيقاً لرؤية حضرة صاحب السمو الشيخ/صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه، في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري. الأخوات والإخوة ...

أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السابقين والحاليين في ظل المسيرة المباركة التي إمتدت لـ ثلاثة وأربعون عاماً قاموا بنشر وتبادل المعرفة ودعم القدرات الفنية عن طريق الأجهزة الرقابية الزميلة والمؤسسات البحثية، بغرض إبراز القوة وتعزيزها والتعرف على نقاط الضعف والعمل على معالجتها وتفاديها، وذلك بهدف تنمية الثقافة والخبرة ورفع المستوى المهني والأدبي وفي تنوير أعضائها من المحاسبين ومراقبي الحسابات في ميادين المحاسبة، والسعي المتواصل فيما بينهما حتى أصبحت "الجمعية" منارة تشع بالعلم في ميدان التخطيط والموازنة وفي مجالات التنفيذ والرقابة، وهذا بالمصارحة والشفافية بمعطيات الواقع وما يتطلبه من وعي في الملفات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية.

كما أنتهز هذه الفرصة العظيمة بهذا الملتقى وجمعه المشرف لهنة المحاسبة والمراجعة، وأتشرف بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بأن يقوم المنظمين على هذا الملتقي من هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزارة التجارة والصناعة والجمعية بتكريم السيد الفاضل العم/ يوسف صالح العثمان – الرئيس الفخري للجمعية، رائداً من رواد المحاسبة على العطاء الوافي الدائم منذ نشأة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية سنة ١٩٧٣ وحتى وقتنا الحاضر لهنة المحاسبة ومراقبة الحسابات.

لابد لي بهذه الكلمة أن أشكر أعضاء الجمعية العامة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على قيامها في يوم الأحد الموافق ٢ إبريل ٢٠١٦ بالمصادقة على قرار مجلس الإدارة في جلسته رقم (١٢) لسنة ٢٠١٥ بمنح العم/ يوسف صالح العثمان الرئاسة الفخرية للجمعية. وأكرر شكري وتقديري لمقامكم "معالى الوزير" لهذه الرعاية الكريمة وحضوركم المشرف.

الأخوات والإخوة أعضاء اللجنة التنظيمية العليا للملتقى ... بإسمكم جميعاً أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من أسهم في الرعاية والمشاركة وأخص بالذكر:

الجهات المنظمة:

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وزارة التجارة والصناعة.
الشريك الإستراتيجي:
بيت التمويل الكويتي.
الشريك الإعلامي:
وكالة الأنباء الكويتية «كونا»
جريدة الأنباء الكويتية.
مجموعة الراي الإعلامية.
الشريك الفضي:
مكتب RSM البزيع وشركاؤه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، الفعاليات التي أقيمت على هامش أعمال الملتقى العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

هيئة المحاسبة والمراجعة عقدت إجتماعها السادس في دولة الكويت





عقدت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إجتماع مجلس إدارتها السادس (الدورة الرابعة) في دولة الكويت على هامش ملتقى الهيئة العاشر بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ووزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، وذلك يوم الثلاثاء الموافق البريل ٢٠١٦.

حيث تضمن جدول الأعمال مناقشة المواضيع المدرجة والمقترحة ومنها إعتماد محضر الاجتماع الخامس (الدورة الرابعة) والاطلاع علي تقرير الجهاز التنفيذي عن الاعمال التي تمت خلال العام ٢٠١٥ وآلية تحديث قواعد سلوك وآداب المهنة وغيرها من المواضيع المدرجة.

هيئة المحاسبة والمراجعة عقدت جمعيتها العمومية الغير عادية في دولة الكويت

على هامش أعمال وفعاليات الملتقي العاشر، عُقد إجتماع الجمعية العمومية الغير عادية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمناقشة وإعتماد مشروع تعديل النظام الأساسي للهيئة وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠ إبريل ٢٠١٦ في دولة الكويت.



ممثل الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC إلتقى رؤساء وممثلي الهيئات والجمعيات الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي

إجتمع رؤساء وممثلي الهيئات والجمعيات الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي مع ممثل الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC السيدة/ كيلي أنيرود – مدير إدارة رأس المال الفكري وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠ إبريل ٢٠١٦

حيث دار اللقاء حول عرض عن سياسات وموارد وخبرات الإتحاد الدولي للمحاسبين وإحتياجات وتحديات وأنشطة المنظمات المحاسبية المهنية في دول مجلس التعاون الخليجي، مراجعة

الوضع الحالي لترجمة المعايير الدولية ومطبوعات الإتحاد الدولي للمحاسبين إلى اللغة العربية، بالإضافة إلى التعاون بشأن الترجمة إلى العربية ودوره في تطوير ودعم مهنة المحاسبة في المنطقة.



دولة الكويت تستضيف الإجتماع السابع لرؤساء وممثلي الهيئات والجمعيات الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي على هامش الملتقى العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عُقد الإجتماع السابع لرؤساء وممثلي الهيئات والجمعيات الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠ إبريل ٢٠١٦

في دولة الكويت.

حيث ترأس السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عن دولة الكويت الإجتماع بصفتها الدولة المستضيفة لمناقشه الموضوعات المعروضه علي جدول الأعمال ومن أهمها أعتماد محضر الإجتماع السادس الذي عقد في مملكة البحرين، مناقشة آفاق التعاون المهني فيما بين الهيئة والجمعيات الوطنية في دول المجلس بمجال التدريب والتأهيل المهني والأنشطة البحثية بالإضافة إلى تحديد مكان وزمان الإجتماع الثامن القادم.



تكريم هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

كُرمت الجمعية من قبل إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بمناسبة إختتام أعمال وفعاليات الملتقى العاشر، وفي نفس السياق، قدمت الجمعية درعاً تذكارياً لرئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعه الخليجية على دعمه اللامتناهي للمهنة والممتهنين، بحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وذلك يوم الخميس الموافق ٢١ إبريل ٢٠١٦.







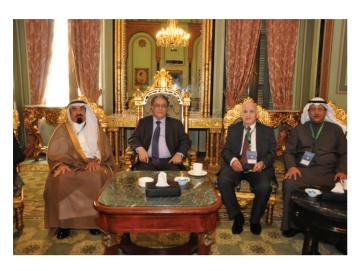


٣ – (المحاسبين والمراجعين) شاركت بإيجابية في فعاليات المؤتمر المهني الاول لإتحاد المحاسبين والمراجعين العرب:

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فعاليات المؤتمر المهني الأول لإتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة يومي ٢٠ و ٢١ فبراير الماضي تحت عنوان «مهنة المحاسبة والمراجعة – الواقع والمرتجى» تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء المصري المهندس شريف إسماعيل وحضور أمين عام مجلس الوحدة الإقتصادية العربية السفير/ محمد الربيع.

وتعليقاً على المشاركة قال عضو مجلس الإدارة وممثل الجمعية في الإتحاد السيد/ ضاري علي الهاجري أن الجمعية كانت حريصة على المشاركة في المؤتمر المهني الأول لإتحاد المحاسبين والمراجعين العرب لما توليه من أهمية لنجاح أي فعالية مهنية عربية مشتركة خاصة تلك الفعاليات التي من شانها خدمة مهنة المحاسبة والمراجعة على الساحة العربية كما حرصت على أن تكون مشاركتها ايجابية.

وأضاف الهاجري أن المؤتمر سعى إلى وضع الأساليب المناسبة للرقابة الميدانية لأداء المحاسبين والمراجعين القانونيين وتحديثه وتطويره وتقويم الأداء المهنى وتقديم التوصيات لتطوير وتوحيد وسائل تنظيم المهنة، بما في ذلك إقتراح تعديل وتطوير الأنظمة والقوانين المنظمة لها وإجراءات ترخيص مزاولتها.



وأشار إلى أن المؤتمر حضره ٥٠٠ مشارك من قيادات الإستثمار والمال والأعمال والاقتصاد والإدارة وخبراء المحاسبة والمراجعة من مختلف الدول العربية، فضلاً عن مشاركة رؤساء وممثلي المنظمات المهنية من ١٨ دولة عربية وهي مصر، الأردن، البحرين، الإمارات، الجزائر، الكويت، السودان، العراق، السعودية، المغرب، اليمن، تونس، سوريا، سلطنة، عمان، فلسطين، قطر، لبنان و ليبيا.



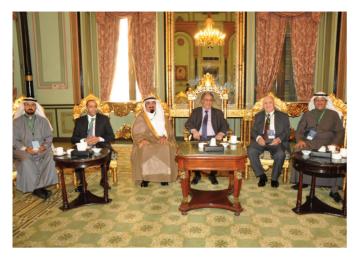
وإعتبر الهاجري أن إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب هو أحد الإتحادات العربية النوعية المتخصصة التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، ويضم في عضويته المنظمات العربية المهنية في الوطن العربي ومركزه الرئيسي بالقاهرة ويهدف الإتحاد إلى القيام بكل ما في شأنه تحقيق التسيق والتكامل، لتنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول العربية وإعداد الدراسات والتوصيات المتعلقة بذلك. وأوضح الهاجري أن المؤتمر بحث دور المحاسبة في تشجيع الاستثمار بالوطن العربي، ومعايير جودة الأداء المهني في مكاتب المحاسبة والمراجعة في الوطن العربي، ودور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في الوطن العربي، ودور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في الوطن العربي.



الجمعية شاركت في جلسه (دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تشجيع الإستثمار)

شاركت الجمعيه في الجلسه الأولى بعنوان «دور مهنة المحاسبة والمراجعة في تشجيع الإستثمار» في المؤتمر العربي المهني الاول الذي نظمه إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في العاصمة المصرية القاهرة. حيث قدمها السيد/ محمد حمود الهاجري – الرئيس الأسبق للجمعية ورئيس إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب السابق.







(المحاسبين والمراجعين) شاركت بإجتماع الجمعية العامة العادية لإتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في اجتماعات الجمعية العامة لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب التي تزامن إنطلاقها مع المؤتمر المهني الاول الذي نظمه الإتحاد في العاصمة المصرية القاهرة يومي ٢٠ و ٢١ فبراير الماضي. ومثل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في إجتماع الجمعية العامة للاتحاد رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ أحمد مشاري الفارس والسيد/ ضاري علي الهاجري – عضو مجلس الإدارة ممثلها في الإتحاد.

حيث تناول جدول الأعمال عدة موضوعات من أهمها إعتماد التقرير السنوي لمجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بالإضافة إلى تعين مراقب حسابات للإتحاد. كما إتخذت الجمعية العامة قراراً بتفعيل التوصيات التي صدرت عن المؤتمر الأول على الدول الأعضاء و دعم رئيس نقابة الخبراء المجازين في لبنان لعضوية الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.





(المحاسبين والمراجعين)كرمت إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

كرمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في القاهرة يوم الاحد الموافق ٢١ فبراير ٢٠١٦ إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب على جهوده الواضحة في تطوير وتحديث وتقويم الأداء المهني المحاسبي في الوطن العربي.

وقام السيد/ ضاري علي الهاجري - عضو مجلس الإدارة ممثلاً للجمعية بتكريم رئيس إتحاد المحاسبين المراجعين العرب السيد/ حاتم القواسمي من خلال تقديم درع تذكاري في دولة المقر وذلك على هامش فعاليات المؤتمر المهني الاول لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب.

من جهة اخرى قام إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بتكريم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على جهودها الدائمة في إغناء واثراء فعاليات إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب ومشاركتها الدائمة في نشاطاتها المختلفة.









وفد من (المحاسبين والمراجعين) التقى السفير الكويتي في القاهرة

إلتقى وفد من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية سفير دولة الكويت بجمهورية مصر العربية السيد/ سالم غصاب الزمانان في مقر السفارة الكويتية في القاهرة وذلك يوم الاحد الموافق ٢١ فبراير ٢٠١٦ على هامش مشاركة الجمعية في أعمال وفعاليات المؤتمر العربي المهني الأول الذي نظمه إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في العاصمة المصرية القاهرة في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ فبراير ٢٠١٦.

وقدم وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الذي تراسه رئيس مجلس إدارة الجمعية السيد/ أحمد مشاري الفارس درعاً تذكارية من الجمعية إلى السفير الزمانان تقديراً لجهوده في تعزيز العلاقات الثنائية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية.

وحضر اللقاء كل من أعضاء مجلس إدارة الجمعية السادة/ صقر مبرك الحيص، راشد عوض الرشيدي، ضاري علي الهاجرى ونائب رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة





لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور/ فالح راشد العازمي.





وفد من (المحاسبين والمراجعين) يلتقي أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور/ نبيل العربي

التقى وفد من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في القاهرة أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور/ نبيل العربي في مقر الأمانة العامة وذلك يوم الأحد الموافق ٢١ فبراير ٢٠١٦ على هامش مشاركة الجمعية في أعمال وفعاليات المؤتمر العربي المهني الأول الذي نظمه إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في العاصمة المصرية القاهرة في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ فبراير ٢٠١٦.

وقدم وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الذي تراسه رئيس مجلس إدارة الجمعية السيد/ أحمد مشاري الفارس درعاً تذكارية من الجمعية إلى الدكتور/ العربي تقديراً لجهوده

ومواقفه العربية خلال فترة توليه هذه المسؤولية والتي كانت من أصعب مراحل التاريخ العربي، إذ تمنى له الوفد دوام التوفيق والسداد.

وحضر اللقاء كل من أعضاء مجلس إدارة الجمعية السادة/ صقر مبرك الحيص، راشد عوض الرشيدي، ضاري علي الهاجري ونائب رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور/ فالحراشد العازمي بالإضافة إلى رئيس مجلس إدارة إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، السيد/ حاتم القواسمي ونائب الرئيس الدكتور/ فريد فوزي.



















الجمعية في أعمال وفعاليات المؤتمر العربي المهنى الأول الذي نظمه إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في العاصمة المصرية

وقدم وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الذي تراسه رئيس مجلس إدارة الجمعية السيد/ أحمد مشاري الفارس درعا تذكارية من الجمعية إلى السفير/ عدنان عيسى أحمد الخضير تقديرا لجهوده من خلال الإشراف على العلاقات الاقتصادية بين دولة الكويت والدول والمجموعات والتكتلات الاقتصادية الأخرى والمنظمات العربية والإقليمية والدولية والإشراف على التحضير والإعداد والمشاركة في اجتماعات المجلس الأعلى للقمة الخليجية واجتماعات القمم العربية واللجان الوزارية والفنية المشتركة بين دول الكويت والدول الأخرى، والتنسيق مع كافة الجهات المحلية ذات العلاقة بهذا

وحضر اللقاء كل من أعضاء مجلس إدارة الجمعية السادة/ صقر مبرك الحيص، راشد عوض الرشيدي، ضاري على الهاجرى ونائب رئيس مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور/ فالح

القاهرة في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ فبراير ٢٠١٦.

الشأن.

راشد العازمي.

(المحاسبين والمراجعين) تلتقي مساعدي الأمين العام للجامعة العربية

التقى وفد من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في القاهرة مساعدي الأمين العام لجامعة الدول العربية السفير الدكتور/ محمد بن إبراهيم التويجري - الأمين العام المساعد ورئيس قطاع الشؤون الإقتصادية والسفير/ عدنان عيسى أحمد الخضير - الأمين العام المساعد ورئيس قطاع الموارد البشرية والمالية والخدمات العامة في مقر الأمانة العامة وذلك يوم الأحد الموافق ٢١ فبراير ٢٠١٦ على هامش مشاركة







٤ - يوسف صالح العثمان تسلم دعوة تكريمة كأحد رواد المحاسبه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تسلم العم/ يوسف صالح العثمان – الرئيس الفخري للجمعيه دعوة تكريمة كأحد رواد المحاسبه في دول مجلس التعاون الخليجي على هامش أعمال وفعاليات الملتقي السنوي العاشر برعاية وحضور معالي الدكتور/ يوسف بن محمد عبدالله العلي، وزير التجارة والصناعة في دولة الكويت وتنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يومي الاربعاء والخميس ٢٠ ـ ٢١ إبريل المهنه والمتهنين.

وفي الصورة، السيد/ أحمد مشاري الفارس - رئيس الجمعية والدكتور/ فالح راشد العازمي - نائب رئيس الهيئة.



المراكز التابعة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



المراكز التابعة للجمعية:

ا– (المحاسبين والمراجعين) أسست نادي المحاسبين الثقافي لتعزيز المناقشة وإبداء الرأي وتقبل الرأي الأخر

أطلقت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية نادياً ثقافياً لها وذلك إنطلاقاً من رؤية ورسالة وقيم الجمعية في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة لاعضاءها ليكون مشروعاً تطوعياً غير ربحياً تحت مظلتها ويهدف إلى نشر الوعي الثقافي من خلال الأساليب والأدوات المناسبة ودعوة الأعضاء والجمهور بغية الإستفادة منها تعزيزاً للمهنة بالإضافة إلى بث روح الأدب والإبداع.

وتعليقاً على نادي المحاسبين الثقافي قالت الجمعية أنها إعتمدت اللائحة الداخلية للنادي وأطلق على النادي إسم «نادي المحاسبين الثقافي» الذي تسعى الجمعية من خلاله إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها تنمية مهارات القراءة بأساليب مختلفة وقراءة أكبر عدد ممكن من الكتب خلال السنة.

وأضافت الجمعية أن أهداف «نادي المحاسبين الثقافي» تشمل أيضاً إتاحة الفرصة أمام الأعضاء مناقشة وإبداء الآراء وتقبل الرأي الأخر بشكل يسمح بتكوين جيل من القراء والمفكرين والمبدعين فضلاً عن إقامة المعارض والأمسيات الثقافية حيث سيتم التواصل عبر النادي مع القراء والكتاب والمثقفين في مختلف المجالات والتعاون معهم بهدف تطوير الحياة الثقافية والفكرية في البلاد بما يغني الحوار المشترك ويعزز المشاركات بين مختلف شرائح المجتمع.

وأوضحت الجمعية أن اللائحة التنفيذية لنادي المحاسبين الثقافي نصت على تأسيس مجلس أمناء للنادي يتكون من رئيس للمجلس ورئيس للنادي يشرف بشكل عام على النادي ويقوم بتوزيع المهام ودعم الأعضاء كما يضم مجلس الأمناء ستة أعضاء يرشحهم مجلس إدارة الجمعية.

وأشارت الجمعية إلى أن إختصاص مجلس الأمناء هو الأشراف

على الأعضاء والمساعدة على التواصل مع الضيوف والمشاركين في النادي والحرص على توفير الكتب ودعم فعاليات وأنشطة النادي والعمل على نشر تغطية فعاليات النادي في وسائل التواصل الاجتماعي إضافة إلى الحرص على التواصل الإعلامي بكل ما يخص النادي. ويتكون مجلس الأمناء من السيدات والسادة التالية أسمائهم:

-السيدة/ نور الزعابي - رئيس مجلس الأمناء ورئيس النادي. -السيد/ أحمد الفارس - عضو مجلس الأمناء. -السيد/ طارق الكندري - عضو مجلس الأمناء. -السيد/ صقر الحيص - عضو مجلس الأمناء. -السيد/ محمد الدوسري - عضو مجلس الأمناء. -السيدة/ حنان الكندري - عضو مجلس الأمناء. -السيد/ لولوة الخلف - عضو مجلس الأمناء.

كما أن لقاءات نادي المحاسبين الثقافي ستعقد كل يوم ثلاثاء من كل شهر وذلك من الساعة ٦:٣٠ مساءً وحتى الساعة ١:٣٠ مساءً بحد أقصى في مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إلى أن المجال مفتوح لإختيار أي من الكتب باستثناء تلك الإعمال والكتب المرتبطة بالسياسة والأديان حيث ستكون الأولوية لكتب الإدارة والمال والإعمال.

أما عن عضوية النادي ورسوم التسجيل قالت الجمعية أنها مجانية ويحق للنادي قبول أو رفض العضوية سواء داخل أو خارج الكويت، وأن آلية إدارة اللقاءات تبدء بقراءة مقدمة الكتاب ثم يتم طرح الأسئلة عن الكتاب وفتح باب النقاش. وعن الأنشطة المرافقة لنادي المحاسبين الثقافي أنها تتضمن إختيار كتب ومناقشتها ودعوة مؤلفين وإجراء زيارات ميدانية إلى أماكن ثقافية تفيد القارئ وإعداد برامج تدريبية في مجال عمل النادي.





















مركز مستقل قائم بذاته ويتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة:

(المحاسبين والمراجعين) تنتهي من وضع النظام الأساسي واللوائح المنظمة لمركز التحكيم التجاري

إنتهت الجمعية من وضع النظام الاساسي واللوائح المنظمة لمركز التحكيم التجاري التابع لها وتم اعتماده طبقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (٢٠١٦/٦) في جلسته المنعقدة يوم الأحد الموافق ٥ يونيو ٢٠١٦ فضلاً عن وضع لائحة إجراءات التحكيم، لائحة القيد في قائمة أسماء المحكمين والخبراء، بالإضافة إلى اتفاق عقد التحكيم (المشارطة).

واضافت الجمعية الذي يرأس مجلس امناء مركز التحكيم التجاري ومدير المركز السيد/ صباح مبارك الجلاوي – عضو مجلس الإدارة، ان النظام الأساسي تضمن ستة فصول حيث تضمن الفصل الاول الذي تطرق الى انشاء المركز واختصاصاته ومقره، الفصل الثاني هيئات المركز، الفصل الثالث ميزانية المركز، الفصل الرابع المساعدات الإضافية التي يقدمها المركز، الفصل الخامس نفقات التحكيم، والفصل السادس أحكام عامة. اذ تعرف المادة الاولى من الفصل الاول للمركز: "ينشأ مركز التحكيم التجاري يسمى (مركز التحكيم التجاري التابع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية) ويكون مستقلاً قائماً بذاته ويتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة.

وذكرت الجمعية ان المادة الثانية تعرضت لاختصاصات المركز والتي حددتها بالنظر في المنازعات التجارية بين مواطني دول مجلس التعاون او بينهم وبين الغير سواء كانوا اشخاصا طبيعيين او معنويين في حين حددت المادة الثالثة مقر المركز في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

وتابعت الجمعية ان النظام الاساسي في فصله الثاني حدد هيئات المركز والتي تضم كل من مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومجلساً لأمناء المركز ومدير المركز وهيئة التحكيم وسكرتارية هيئة التحكيم.

واوضحت الجمعية ان هيئة التحكيم تشكل من محكم واحد أو من ثلاثة محكمين بحسب اتفاق الاطراف في مشارطة التحكيم او العقد فان لم يوجد اتفاق تطبق لائحة الاجراءات التي يصدرها مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية. وأشارت الجمعية الى ان المادة الثالثة عشر تطرقت الى قواعد التحكيم بالمركز والتي حددتها بان يجرى التحكيم وفقا



مركز التحكيم التجاري

إحدى المراكز التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

لقواعد اجراءات التحكيم التجاري مالم يرد نص مغاير في العقد في حين تكون قواعد الاجراءات الواجبة التطبيق على التحكيم هي القواعد السارية وقت بدئه مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

وذكرت الجمعية ان القوانين الواجب تطبيقها في المركز حددتها المادة ٢٩ من لائحة إجراءات التحكيم حيث اوضحت ان الهيئة تفضل في النزاع العقد المبرم بين الطرفين واي اتفاق لاحق بينهما والقانون الذي يختاره الطرفان والقانون الاكثر ارتباطا بموضوع النزاع وفق قواعد تنازع القوانين التي تراها الهيئة فضلاً عن الاعراف التجارية المحلية والدولية.

وبينت الجمعية ان لائحة القيد في قائمة أسماء المحكمين والخبراء تضمنت خمسة فصول، حيث تضمن الفصل الأول المعاني، الفصل الثاني الإجراءات التنظيمية، الفصل الثالث العضوية وشروطها، الفصل الرابع الرسوم ومزايا العضوية، أما الفصل الخامس أحكاما عامة منها انتهاء مدة عضوية المحكمين وتعليق عضويتهم فضلاً عن أحكام اخرى متعلقة بهذا الشأن.

وأعربت الجمعية عن شكرها لكل من ساهم وساعد على إعادة هيكلة وانشاء هذا المركز بحلته الجديدة والذي يندرج في إطار مساعي مؤسسات النفع العام لمواكبة جهود دولة الكويت للتحول الى مركز مالي وتجاري اقليمي مؤكدةً في الوقت نفسه حرص مجلس الإدارة بتقديم كل ما فيه مصلحة للكويت الحبيبة.

الإتحادات والمنظمات **الإقليمية والدولية**



الإتحادات والمنظمات الإقليمية والدولية



الإتحاد الدولى للمحاسبين

تأسس الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC عام ١٩٧٧ لتعزيز المصلحة العامة لمهنة المحاسبة في جميع أنحاء العالم ووضع معايير دولية عالية الجودة في المحاسبة والمراجعة للقطاع العام والخاص، في أخلاقيات المهنة، بالإضافة إلى التعليم المهني المستمر للمحاسبين المحترفين والدعم الفني للمنظمات المهنية لإعتمادها وتطبيقها في الدول الأعضاء. ومركزه الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

في بداية تأسيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في سنة ١٩٧٣، كانت المهنة آنذاك غير منظمة، فسعت الجمعية إلى التواصل مع الجمعية المحاسبية في كل من بريطانيا واستراليا وغيرها من الدول المتقدمة بتنظيم المهنة إضافة الى الزيارات الرسمية والودية المتبادلة معها وقد أسفرت هذه الإتصالات والزيارات عن الحصول على المعايير المحاسبية وقواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة السائدة في ذلك الوقت، حيث تم ترجمتها وتوزيعها على مزاولي المهنة للإستفادة منها والعمل بها وذلك حتى تكون المراجعة والتدقيق وفق معايير وأصول مهنية ثابتة وملزمة.

إنضمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC عام ١٩٨٧ وتشارك بفاعلية في الإجتماعات والمؤتمرات والمنتفادة العلمية والمهنية ويكسب السمعة المؤتمرات والمنتفادة العلمية والمهنية ويكسب السمعة العالمية لدولة الكويت.

ويمثل الجمعية السيد/ سليمان عبدالرحمن البسام، عضو مجلس الإدارة في الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، كما تمتد مسئوليته في متابعة ملف الإتحاد إدارياً وفنياً.

إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب هو أحد الإتحادات العربية النوعية المتخصصة التابعة لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، ويضم في عضويته المنظمات العربية المهنية في الوطن العربي، ومركزه الرئيسي في القاهرة - جمهورية مصر العربية.

في بواكير تأسيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية سنة ١٩٧٣ م تم الإنضمام لإتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، وهو كيان مهني عربي تم تأسيسه عام ١٩٧٠ ويضم جميع الإتحادات والنقابات والجمعيات المهنية، وقد شرفت دولة الكويت لأول مرة ممثلة بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برئاسة الإتحاد لمدة سنتين، حيث تولى هذه المسؤولية عضو الجمعية ورئيس مجلس إدارتها الأسبق السيد/ محمد حمود الهاجرى خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

ويمثل الجمعية السيد/ ضاري على الهاجري، عضو مجلس الإدارة في الجمعية العامة لإتحاد المحاسبين والمراجعين العرب.



هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أنشأ المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة عشرة المنعقدة في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المعربية المتحدة بتاريخ ٧ - ٩ ديسمبر ١٩٩٨ م هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإعتمد نظامها الأساسي الذي جاء في المادة (٥) منه «أن الهيئة تهدف الى القيام بكل ما من شأنه تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون وتحقيق التنسيق والتكامل بينها».

ولقد سعت دولة الكويت منذ بداية تأسيس الهيئة إلى المساهمة الفاعلة في تنظيمات الهيئة المختلفة سواء كانت الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة أو المجلس التنفيذي، طبقا للإختصاصات المحددة لكل منها والواردة ضمن النظام الأساسي للهيئة.

إن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بصفتها إحدى الجهات الكويتية الممثلة في الجمعية العمومية للهيئة كان لها ومنذ إنشاء الهيئة دوراً كبيراً في دعمها والمساهمة المنتجة إدارياً وفنياً وعلمياً في تنظيماتها وأنشطتها المختلفة وتطلعاتها الهادفة الى الإرتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة وتحقيق طموحات وآمال جميع المنتمين لتلك المهنة والمستفيدين من خدماتها لتحقيق التعاون والتكامل الإقتصادي على المستوى الإقليمي في ضوء التحديات العالمية المحيطة بالمهنة.

وقد شاركت دولة الكويت في أول مجلس لإدارة الهيئة بشغلها لمنصب نائب رئيس المجلس وكذلك في عضوية الجمعية العمومية للهيئة ومجلس إدارتها ولجانها العاملة بمجموعة متميزة من أعضاء جمعية المحاسبين والراجعين الكويتية ولا زالت دولة الكويت تتولى منصب نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة ويمثلها في ذلك حالياً عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدكتور/ فالحراشد العازمي.



هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات للمالية الإسلامية

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية هي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى مايلي:

- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
- نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.
- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.
- مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.
- إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين.
- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

كما تنظم الهيئة عدداً من برامج التطوير المهني وخاصة «برنامج المحاسب القانوني الإسلامي وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي» في سعيها الرامي إلى رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في هذه الصناعة وتطوير هياكل الضوابط والحوكمة لدى مؤسساتها.

لقد تأسست الهيئة بموجب إتفاقية التأسيس التي وقعها عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ ١ صفر ١٤١٠هـ الموافق ٢٦ فبراير ١٩٩٠م في الجزائر. وقد تم تسجيل الهيئة في ١١ رمضان ١٤١١هـ الموافق ٢٧ مارس ١٩٩١م في مملكة البحرين. وبصفتها منظمة دولية مستقلة، تحظى الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصفة الإعتبارية حول العالم (٢٠٠ عضواً من أكثر من ٤٥ بلداً، حتى الآن) ومنها المصارف المركزية والمؤسسات المالية الاسلامية وغيرها من الأطراف العاملة في الصناعة المالية والمصرفية الاسلامية الدولية.

وقد حصلت الهيئة على الدعم الكبير لتطبيق المعايير الصادرة عنها، حيث تعتمد هذه المعايير اليوم في مملكة البحرين ومركز دبي المالي العالمي والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا. كما أن الجهات المختصة في أستراليا وأندونيسيا وماليزيا والباكستان والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا أصدرت أدلة إرشادية مستمدة من معايير الهيئة وإصداراتها.

وفي عام ٢٠١٥، إنضمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إلى الهيئة بعد الحصول على موافقة وزارة الشئون الإجتماعية والعمل رسمياً، حيث يقوم السيد/ أحمد مشاري الفارس، رئيس مجلس الإدارة بمتابعة ملف الهيئة إدارياً وفنياً.



إصدارات ومطبوعات الجمعية

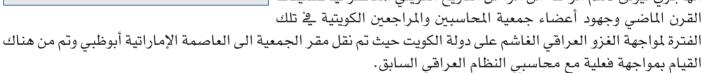
العدد رقم (٦٨) لشهر يناير ٢٠١٦ من مجلة «المحاسبون»

أصدرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العدد (٦٨) من مجلتها الربع السنوية الدورية العلمية (المحاسبون) متضمنة موضوعات علمية ومهنية متخصصة فضلاً عن نشاطات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المختلفة التي تم تنظيمها اخيراً إضافة والبرامج التدريبية التي أقامتها لمنسبي الجمعية ومزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة خلال الفترة المذكورة.

وأن العدد الجديد والذي يحمل الرقم ٦٨ هو الإصدار الخامس للمجلة بحلتها الجديدة في ظل مجلس إداراتها الحالي مبيناً ان الافتتاحية تعرضت الي عجز الميزانية التي تواجهه الكويت وضرورة اعتبار هذه المواجهة تحدياً وطنياً يحمل أعباء معميع أبناء الوطن.

كما أن العدد الجديد خصص صفحته الأولى لأحد اقطاب المحاسبة في الكويت السيد/ يوسف صالح العثمان الذي أصبح رئيسياً فخرياً لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للخدمات الجليلة التي قدمها للجمعية ولمهنة المحاسبة على حد سواء.

وأن المجلة في هذا العدد فردت لقاءً خاصا مع عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وأمين سرها الأسبق السيد/ علي عامر الهاجري ليوثق لأهم مرحلة من مراحل التاريخ الكويتي المعاصر في تسعينات القرن الماضي وحهود أعضاء حمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في تلك



وفي عددها الجديد تضمنت أيضاً ثلاث دراسات مختلفة طالت قطاعات ومجالات اقتصادية تعنى بالشأن المحاسبي والعام على حد سواء أحدها عن دليل الحوكمة الرشيدة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والثانية لمدير تحرير مجلة (المحاسبون) الدكتور/ هشام إبراهيم المجمد بعنوان «تداعيات اسعار النفط وسياسة التقشف والترشيد في الإنفاق الحكومي: حلول وبدائل أخرى» في حين تطرقت الدراسة الثانية التي حملت عنوان «التعلم التعاوني في التعليم المحاسبي» للدكتور/ خالد عبدالله العنزي. بالإضافة إلى نشاطات الجمعية خلال الفترة الماضية ومشاركاتها في العديد من المنتديات والمؤتمرات فضلاً عن الدورات التي قامت بتنظيمها.



العدد رقم (٦٩) لشهر إبريل ٢٠١٦ من مجلة «المحاسبون»

أصدرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العدد (٦٩) من مجلتها ربع السنوية متضمناً موضوعات علمية ومهنية متخصصة فضلاً عن نشاطات الجمعية منذ مطلع العام والدورات التدريبية التي نظمتها خلال الفترة المذكورة.

وأن العدد الصادر مؤخراً تضمن نشاطات الجمعية الكثيفة التي حدثت خلال الفترة الماضية حيث شاركت الجمعية بنشاطات خارجية وداخلية متعددة من مؤتمرات وملتقيات واجتماعات مختلفة.

وبسبب هذه النشاطات الكثيفة فقد اختارت المجلة صورة لغلاف العدد الحالي للقاء الذي ضم أعضاء الجمعية مع أمين الجامعة العربية السابق الدكتور/ نبيل العربي وذلك خلال زيارة الأعضاء له على هامش فعاليات مؤتمر اتحاد المحاسبين العرب الذي أقيم في العاصمة المصرية القاهرة حيث حملنا الدكتور/ العربي رسائل الحب والتقدير للكويت قيادتاً وحكومتاً وشعباً. وأن المجلة في عددها الحالي تضمنت تغطية شاملة ووافية للملتقى السنوي العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي استضافته دولة الكويت وحظي بمشاركة كبيرة ونجاح واسع كما ضمت تغطية لمشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالمؤتمر المهني الأول الاتحاد المحاسبين والمراجعين الدي عقد في العاصمة المصرية القاهرة.



كما تضمن العدد أيضاً دراسة عن معيار التدقيق الدولي رقم ٧٠١ فضلاً عن لقاء شيق وتاريخي لشخصية ساهمت بصورة فعالة في تاريخ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ عبداللطيف هوشان الماجد الذي شغل منصب رئيس مجلس إدارة الجمعية في أكثر من دورة وكان له بصمات واضحة في عمل واستمرار ونجاح الجمعية، مع تسليط الضوء على جامعة الدول العربية ودور هذه المؤسسة في تعزيز التضامن العربي في ظل الظروف الحالية التي تشهدها منطقتنا فضلاً عن وجود فصل كامل عن القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٦ الخاص بتنظيم الوكالات التجارية في الكويت ولما لهذا القانون من أهمية في محاكاة العصر الحديث في الاقتصاد والتجارة والانفتاح ومنع الاحتكار، بالإضافة إلى الابواب المعتادة في المجلة كالبرامج التدريبية التي تم تنظيمها ومشاركات أعضاء الجمعية في المؤتمرات الداخلية والخارجية.

العدد رقم (۷۰) لشهر يوليو ۲۰۱٦ من مجلة «المحاسبون»

اصدرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العدد (٧٠) من مجلتها ربع السنوية اليوم متضمنا موضوعات علمية ومهنية متخصصة فضلاً عن نشاطات الجمعية خلال اغسطس وسبتمبر وأكتوبر والدورات التدريبية التي نظمتها خلال الفترة المذكورة.

كما ان العدد الصادر مؤخراً ركز على أهم انجازات مجلس الادارة الحالي والمتمثل ببدء تشييد مبنى جديد لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الذي جاء ثمرة لجهود مجالس ادارات متعاقبة للجمعية منذ ثمانينات القرن الماضي. وتم اختيار تصميم المبنى الجديد كصورة غلاف العدد الجديد مع فرد صفحات كاملة لكافة الخطوات المتعاقبة لبدء التشييد الفعلي للمبنى منذ من طرح عطاء المشروع الى تلقي العروض وفظها ثم اختيار المقاول وتوقيع العقد معه.

وفي عددها الحالي بحثاً مقدماً للملتقى السنوي العاشر لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي انعقد في الكويت



في شهر أبريل الماضي مقدمة من عميد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الهاشمية الاردنية الدكتور/ حسام الدين الخداش هدفت الى ابراز الدول الذي تؤديه التنظيمات المحاسبية المهنية في نشر الوعي والتعليم ومتابعة تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بأخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق.

وتضمن العدد ايضاً لقاء شيق وتاريخي لشخصية ساهمت بصورة فعالة في تاريخ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد/ صافي عبد العزيز المطوع الذي شغل منصب رئاسة مجلس ادارة الجمعية في أكثر من دورة وكان له بصمات واضحة في عمل واستمرار ونجاح الجمعية فضلاً عن نجاحاته منقطعة النظير في القطاع الخاص ومساهمته في تعزيز مفهوم المحاسبة على صعيد الاقتصاد الوطني، واضاءة على الهيئة العامة لمكافحة الفساد والآمال المعقودة على هذه الهيئة في ارساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الادارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الامثل لها فضلاً عن العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطرة وأثاره، بالإضافة إلى الابواب المعتادة في المجلة كالبرامج التدريبية التي تم تنظيمها ومشاركات أعضاء الجمعية في المؤتمرات الداخلية والخارجية.

العدد رقم (٧١) لشهر أكتوبر ٢٠١٦ من مجلة «المحاسبون»

اصدرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العدد ٧١ من مجلتها ربع السنوية اليوم متضمناً موضوعات علمية ومهنية متخصصة فضلاً عن نشاطات الجمعية خلال نهاية العام الماضي والدورات التدريبية التي نظمتها خلال الفترة المذكورة ولقاء مع رئيس مجلس اداراتها الأسبق الدكتور/ صادق البسام الذي تحدث فيه عن الاختلاف بين المحاسبة والمراجعة مهنيا وأكاديمياً. وان العدد الصادر مؤخراً فرد عدة صفحات المسابقة الأولى للبحوث المهنية التي نظمتها الجمعية وتمت برعاية كريمة من وزير التجارة والصناعة السابق الدكتور/ يوسف العلي وهو ما تم اختياره غلاقاً للعدد الجديد.

كما ان افتتاحية العدد تطرقت الى موضوع المؤتمر المهني الخامس الذي تستضيفه الكويت منتصف الشهر المقبل ويمثل انجازاً هامة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية متمثلة بإدارتها الحالي كونها يأتي تلبية لتطلعات واهداف المجلس الجديد التي أعلن عنها عند توليه هذه المسؤولية بتحويل الكويت الى ملتقى اقليمي وعربي لمهنة المحاسبة والمراجعة.

وتضمن العدد الحالي بحثين مهنيين قيميين الاول هو عن خطر ممارسة المحاسبة الابداعية وتأثيرها على جودة المراجع والثاني بعنوان تحديات

المراجعة في ظل الازمات الاقتصادية العالمية من منظور رقابة الجودة لمكاتب تدقيق الحسابات، بالإضافة إلى لقاء العدد مع الدكتور/ صادق البسام تطرق الى دور جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في تأسيس هيئة المحاسبة الخليجية التي استمرت لعشرة سنوات منذ توليه رئاسة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في عام ١٩٨٧ حتى رات الهيئة النور مشيراً الى ان اختيار الكويت للتحضير في تأسيس هذه الهيئة يعود الى مدى تطور الكويت وتقدمها في مجال المحاسبة على مستوى المنطقة آنذاك. ونشرت المجلة أيضاً اللائحة التنفيذية للهيئة العامة لمكافحة الفساد والآمال المعقودة على هذه الهيئة في ارساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية بما يكفل تحقيق الادارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الامثل لها فضلاً عن العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطرة وأثاره، بالإضافة إلى نشاطات الجمعية خلال الفترة الماضية ومشاركاتها في العديد من المنتديات والمؤتمرات فضلاً عن الدورات التي قامت بتنظيمها.



موسوعة (لمحات عن الاقتصاد الكويتي القديم . . تاريخ وانجازات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية):



أصدرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية موسوعة باسم (لمحات عن الاقتصاد الكويتي القديم .. تاريخ وانجازات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية) بالتعاون مع عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الباحث في التاريخ الكويتي/ فهد غازي العبدالجليل في محاولة لتوثيق الانجازات الاقتصادية لهذا الوطن الغالي من منظور المحاسبين وكيف قام هؤلاء الاشخاص بأعداد حساباتهم ودفاترهم المحاسبية منذ تجارة اللؤلؤ ووضع هذه الانجازات في كتاب بصورة فنية وجمالية فريدة.

وتضمنت الموسوعة في فصلها الاول لمحات عن الاقتصاد الكويتي القديم كالغوص على اللؤلؤ وحسابات الغوص وتجارة القوافل والسفر الشراعي والحسابات المتعلقة به وتجارة القوافل فضلا عن الحياة الاقتصادية في الكويت قديما بعيون واقلام الرحالة المشرقين كالرحالة الدمشقي مرتضى بن علوان وتقرير البارون كنبهاوزن والرحالة كريستين نيبور وغيرهم من الرحالة والمستشرقين فضلاً عن ميزانيات الدوائر الحكومية آنذاك.

كما تتضمن الموسوعة مقال للمرحوم/ محمد عبد المحسن الخرافي في مجلة البعثة السادسة وانشاء بنك الكويت الوطني اول بنك في الكويت فضلاً عن الميزانية العامة وحساب الارباح الخسائر لهذا البنك في عام ١٩٥٣ في حين تناولت باقي الفصول تاريخ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بكل تفاصيلها وتاريخيها ومشاركاتها المختلفة.

أما الفصل الثاني فتضمنت الموسوعة توثيق شامل لتاريخ وإنجازات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ تأسيسها وإشهارها عام ١٩٧٣.

العدد رقم (۱) لشهر يناير ۲۰۱۷ من مجلة «المهنية":

اصدرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العدد الاول من مجلتها الجديدة (المهنية) بعد ان حصلت مؤخرا على موافقة وزارة الاعلام على ترخيص مجلة جديدة ربع سنوية لتضاف الى رصيد الجمعية من المطبوعات الدورية وتضمن العدد الجديد بحثا اكاديميا واحدا بعنوان التحليل الفني والمعلومات المحاسبية المستخدمة عن متخذى القرارات الاستثمارية بسوق الكويت للأوراق المالية. وقال رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ورئيس هيئة تحرير مجلة (المهنية) ان (المحاسبين والمراجعين) اول جمعية نقع عام مهنية تحصل على ترخيص مجلتين دوريتين ايمانا بدورها في ضرورة تزويد اعضاءها بالمعلومات المتعلقة بتطورات علم المحاسبة وتشجيعهم على تبادل المعلومات فيما يتهم في اجتماعاتهم ومؤتمراتهم. واضاف الفارس ان (المهنية) مجلة نفع عام معنية بنشر ابحاث ودراسات اعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الاكاديمية داخل الكويت وخارجها موضحاً ان اولى الاعداد تضمن بحثاً واحداً للدكتور/ هشام المجمد. واكد الفارس ان ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين لن تدخر جهدا في تعزيز وتطوير مهنة المحاسبة وتعميم المعرفة على كافة مزاولي المهنية عبر مطبوعاتها ونشراتها ومواقعها للتواصل الاجتماعي وذلك خدمة للمهنة وللكويت بشكل عام معربا عن شكره لوزارة الاعلام ممثلة بمعالى وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ/ سلمان صباح السالم الحمود الصباح على تجاوبه السريع ودعمه المستمر لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.



"موسوعة" لمحات عن الإقتصاد الكويتهي القديم

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

فهد غازي العبد الجليل

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

دليل برامج الإعتماد المهني باللغتين العربية الإنجليزية

أصدرت لجنة التدريب والتطوير المهني في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دليلاً لبرامج الإعتماد المهني باللغتين العربية والإنجليزية، وبهذه الخطوه تعد الجمعية مركزاً مهنياً لشهادات الزمالة الأمريكية والبريطانية. ويحتوي الدليل على عشرة برامج تأهيلية تعد وتنظم تحت إشراف الجمعية وتعقد إختبارات بعضها في مقرها.

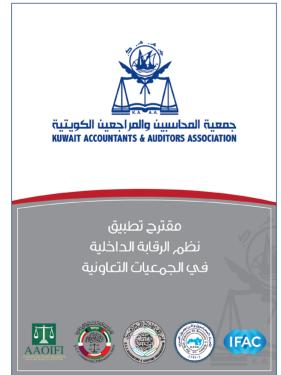


مقترح تطبيق «نظم الرقابة الداخلية في الجمعيات التعاونية»

إن للجمعيات التعاونية الاستهلاكية دوراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التأثير في التجارة الداخلية، التجارة الخارجية، تنمية الدخول وزيادة الاستثمارات، التأثير في النظام المصرفي والودائع والسيولة لدى البنوك، بالإضافة إلى التأثير في نظام الإنتاج والعرض والطلب.

ومن ناحية أخري فإن الجمعيات التعاونية تساهم في خدمة مناطق عملها حيث تخصص من أرباحها سنوياً 70٪ لبند المعونة الإجتماعية التي تتولى الصرف منه على «الخدمات التعليمية، الصحية، الدينية، الرياضية والترفيهية والبيئية، المساعدات والخدمات الأسرية لأهالي المنطقة، الإحتفالات الوطنية والإجتماعية، التبرع لجمعيات النفع العام، إنشاء دور الحضانة وصالات الأفراح، بالإضافة إلى المساهمه في تشجير وتخضير الكويت وإقامة بعض المشروعات الوطنية اللازمة للتنمية.

وقد أدركت حكومة دولة الكويت أن للحركة التعاونية دوراً هاماً للغاية يجب أن تلعبه الدولة إقتصادياً وإجتماعياً وعليه فإن الحكومة تولي الحركة التعاونية التشجيع الكامل لتمكنها من القيام بدورها كشريك فعال في المجتمع في تحمل عبء التنمية الوطنية وعلى هذا فخلال فترة الخطة ستستمر الدولة في تدعيم الحركة التعاونية من خلال تشييد المباني للأسواق المركزية التعاونية والفروع وتأجيرها إلى الجمعيات التعاونية بأسعار رمزية، تكليف الجمعيات التعاونية



بتوزيع المواد الغذائية ببطاقات تموينية والسلع المدعمة حكومياً، وكذلك تعزيز وتقوية جهازها أي «قطاع التعاون» ليعمل على توجيه الحركة التعاونية والإشراف عليها ومراقبتها.

وتقع على عاتق وزارة الشئون الإجتماعية والعمل الدور الرئيسي في الرقابة الفعالة على أعمال وأنشطة تلك الجمعيات من خلال عدة أدوات رقابية تتمكن من خلالها المحافظه على أصول وممتلكات مساهمي الجمعيات التعاونية خلال فترة عمر مجلس الإدارة المنتخب.

ومن منطلق الدور المهني لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والتي أنشئت لتحقيق العديد من الأهداف من أهمها «المساهمة في النهضة الاقتصادية بالبلاد والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة». قامت الجمعية بإعداد مقترح لتطبيق «نظم الرقابة الداخلية في الجمعيات التعاونية»، كما قدم رسمياً لوزارة الشئون الإجتماعية والعمل في وقت سابق، وجاري التسيق فيما بين الجمعية والوزارة لمراجعة المقترح بشكل تفصيلي.

برنامج التعليم والتطوير المهنى المستمر باللغتين العربية والإنجليزية

يعتبر مراقب الحسابات من العناصر الرئيسية في المجتمع، حيث يقوم بدور فعال في ميدان التخطيط والموازنة في مجالات التنفيذ والرقابة التي لا يمكن أن تتم على الوجه الأكمل دون تدعيم البيانات وتوافر الأرقام التي تقدمها مهنة المحاسبة والمراجعه والتي تعتبر همزة الوصل بين العلوم الأخرى بما في ذلك التخطيط والموازنة والعلوم المحاسبية والإدارية. ومراقب الحسابات أيضاً له دور خاص بالنسبة لمراجعه هذه البيانات وتدقيقها وإعتمادها، فهو العالم بحدودها، والعارف بإبعادها والمتفهم لطبيعتها، ولذلك فأنه يحتل مركزاً هاماً في جميع الوحدات الإنتاجية والخدمية ويشغل الكثير من المناصب الفنية والإدارية.

وحرصاً من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على تفعيل دورها ضمن منظومة القطاعات المالية المختلفة وجمعيات النفع العام المتخصصة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعه بدولة الكويت وذلك لمواكبة التطور المتسارع في المجال المهني، فقد إرتأت الجمعية إعداد برنامج متكامل للتعليم والتطوير المهني المستمر، للتأكد من متابعة مراقبي الحسابات لمستجدات الساحة المهنية في مجال عملهم وتنمية مهاراتهم بصفة مستمرة وذلك رفعاً لمستوى الأداء المهني والحفاظ على مستوى جيد لمزاولة مهنة مراقبة الحسابات طبقاً للقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨١، من خلال الحصول على حد أدنى من ساعات التعليم

والتطوير المهني المستمر باعتباره جزءاً من مسئولياتهم المهنية وشرطاً أساسياً لتجديد ترخيص مزاولة المهنة. وتأكيداً من الجمعية على أهمية هذه البرامج والتي تعتبر السبيل الوحيد لتحديث المعلومة وصقل المهارات الفنية مما يحقق الجودة العالية للخدمات التي يقدمها مراقبي الحسابات من أجل الرقي بها إلى أعلى المستويات على الصعيدين المحلي والأقليمي.



دليل الحوكمة الرشيدة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

تسلط الحوكمة الرشيدة الضوء على مجموعة من العلاقات بين الجمعية، وإدارتها، ومجلس الإدارة، والأطراف أصحاب المصلحة في تلك الجمعية، كما تقدم الهيكل الذي يتم من خلاله صياغة أهداف تلك لجمعية، وتحديد الوسائل التي سيتم من خلالها تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء خلال ذلك. يسهل إطار الحوكمة المحكم على الجمعية التمتع بقدر أفضل من الفهم والتخطيط للأنشطة وتنفيذها، ومواجهة التحديات والمخاطر التي تنشأ جراء التقلبات المهنية السريعة، والضغوطات الإدارية والمالية.

كما تعرف الحوكمة على أنها: «مجموعة النظم والهيكل التنظيمي والعمليات التي تحقق الضبط المؤسسي وفقا للمعايير والمبادئ العالمية من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للجمعية مع الأخذ بعين الاعتبار حماية حقوق الأعضاء العاملون وأصحاب المصلحة ذوي الصلة». وحرصاً من مجلس الإدارة على التطبيق الأمثل للأطر الرقابية، فقد تبنى تطبيق الحوكمة الرشيدة لضمان التشغيل والربط بين أعضاء الجمعية ومجلس الإدارة والجهاز الإداري بما يمكن معرفة ما يحدث على المستويين المحلي والإقليمي وتحديث جودة الخدمة وإمتثالها وفقاً لأحداث المعايير والممارسات العالمية سعياً نحو ضمان تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات المحددة والمتفق عليها بشكل فعال بما لايتعارض مع النظام الأساسي واللائحة الداخلية للحمعية.



الخطة الإستراتيجية لمجلس الإدارة ٢٠١٦ – ٢٠١٦

بناءً على النظام الأساسي واللائحة الداخلية للجمعية، قام مجلس الإدارة بإعداد وإعتماد خطة الجمعية الإستراتيجية للسنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ وذلك في سبيل الارتقاء بمستوى المهنة إلى أعلى المستويات ودعم أعضاء الجمعية للقيام بدورهم الفعال في تحقيق الأهداف المنشودة والتي أنشئت من أجلها الجمعية.



الشروط والضوابط الخاصة بالمساهمات المالية لمشروع المبنى الجديد للجمعية

منذ أن نشأت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فبراير سنة ١٩٧٣ طبقاً لأحكام قانون ٢٢/٢٤ تحت رقم (٥٧) أندية وجمعيات، وذلك بهدف تنمية الثقافة والخبرة ورفع المستوى المهني والأدبي في ميادين المحاسبة وهي تسير على خطى ثابتة وسريعة في نفس الوقت للوصول إلى تحقيق الأهداف العلمية والمهنية وإيجاد رابط قوي بين جميع العاملين في ميادين المحاسبة وذلك لرفع كفاءة الأداء المهني من خلال إبراز أفضل الممارسات المهنية ودعم التطبيق العملي والتخصصي ورفع المستوى المهني وفق قوانين وأنظمة ومبادئ ومعايير معينة. وحيث أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومنذ نشأتها، تم انتقال مقرها إلى ثلاث مواقع الأول بمنطقة عبدالله السالم بنظام التأجير المباشر، والثاني من خلال عقود إيجار رمزية مع إدارة أملاك الدولة بأحد المنازل المستملكة بمنطقة القادسية، وأخيراً هذا المبنى الحالي والكائن بمنطقة الشويخ الشمالي.

ونظراً لافتقار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لأبسط المرافق المطلوبة لتأدية مهامها ومسؤولياتها وخدمة أعضاءها بالمستوى اللائق بالمحاسبين ومراقبي الحسابات والعاملين بها من أجل دعم الاستمرار والنهوض بالتنمية، ناهيك عن عدم الاستقرار لكون المبنى الحالي ينتهي عقده مع أملاك الدولة في الأول من يوليو ٢٠١٦.

فكان لإدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أن تسعى من خلال وزارة

الشئون الاجتماعية والعمل والمجلس البلدي وبلدية الكويت لتوفير موقع مناسب لمقر الجمعية الدائم. وقد تكلل هذا السعي في عام ٢٠٠٤ إلى تخصيص قطعة أرضة بموقع استراتيجي بمنتصف دولة الكويت بمنطقة السالمية مساحتها ١٦٠٠م٢ قطعة (١١) قسيمة (٥٤) عند تقاطع شارع الاستقلال مع الدائري الرابع.

ومن خلال عدة مجالس إدارات توالت على إدارة الجمعية منذ ذلك الوقت سعت الجمعية لانجاز المبنى الدائم ولكن دون أن يتحقق هذا الحلم لعدة أسباب مثل محدودية الموارد المالية للجمعية وعدم وجود دعم حكومي وتعرقل أنظمة (BOT) والاستثمار مما حال دون انجاز هذا المشروع.

ولأهمية هذا المشروع وكونه أحد اهم الأهداف الاستراتيجية لمجلس الإدارة جاء تشكيل «لجنة المقر والمبنى الجديد» من خلال قرار مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (٢٠١٥/٢) كلجنة مؤقته تهدف الى انجاز المبنى الدائم للجمعية، ومنذ أول يوم لتشكيل اللجنة سعت بكل طاقتها لتحقيق هدفها الرئيسي حيث قامت بتصميم مبنى عصري وحديث ليقدم خدماته بشكل خاص لأعضائه الذين تجاوزوا الـ ٤٠٠٠ عضو وللمجتمع بشكل عام وللمهنة التي تعتبر من أعرق المهن على مستوى العالم.

وكما أن إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دائماً تسهم في بناء مجتمع للمحاسبين ومراقبي الحسابات وإحداث نقلة نوعية يحتذى بها في دولة الكويت على المستوى المحلي والعالمي، من خلال صرح مهني للجمعية تكون المرتكزات التي تتحقق على ضوئها الريادة والتميز العالمي بجودة عالية تستند على تقنية المعلومات والاتصالات وتطبيقات التكنولوجيا.

وعليه اعلنت الجمعية في ٢٤ يناير ٢٠١٦ عن طرح مناقصة عامة لتلقي العطاءات من المقاولين لبناء المبنى الجديد، حيث تقدم لذلك عدد (١٠) شركات تم فض عطاءاتهم بتاريخ ١ مارس ٢٠١٦ في مقر الجمعية الحالي بحضور اللجنة وممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمستشار القانوني للجمعية والمكتب الهندسي الذي قام بتصميم المبنى الذين أشادوا بالمهنية والمهارة العالية والشفافية والوضوح الذي قدمته الجمعية لإنجاز هذا المشروع.

وبعد دراسة جميع العطاءات وبناء على كتاب لجنة المقر والمبنى الجديد المرفوع الى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، قرر المجلس بإجماع الأعضاء الحاضرين (٨ من أصل ٩) في اجتماعه رقم (٢٠١٦/٣) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٦ ترسيه المناقصة على شركة الصفوة للمقاولات العامة.



انه ومما لا يخفى على أحد أن الجمعية تعتمد في مواردها المالية على رسوم الانتساب ورسوم الاشتراك السنوي والإعانات والمساعدات الحكومية والتبرعات والهبات التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها، بالإضافة إلى أية موارد أخرى لا تتعارض مع قانون جمعيات النفع العام والأنظمة المرعية في البلاد.

إن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لم تجد مخرجاً سوى اللجوء إلى أعضائها ورجال الأعمال والخيرين والقطاع الخاص من أجل دعم وتمويل تكلفة بناء هذا الصرح المهني والعملي والثقافي والذي سيعم بفائدته على أعضاء الجمعية والمجتمع والقطاع العام والخاص بصفه عامة، وبمحدودية مواردها المالية وعدم توفر دعم حكومي لبناء المقر الجديد وتعرقل وتعقيد اتباع نظام البناء والإدارة والتمويل (BOT) والاستثمار، أوجب عليها طرح استقطاب المساهمات المالية من خلال شروط وضوابط لموافقة الجمعية العامة العادية نظراً للتكلفة الهائلة التي تكفي لإنجاز هذا الصرح العريق الذي يليق بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ولدولة الكويت حيث تكلل هذا الإنجاز بموافقة وبالإجماع من قبل أعضاء الجمعية العمومية المعادية المنعقدة في ٢ ابريل ٢٠١٦ وذلك وفق المنظومة الموضحة بالجدول المرفق لكتيب الشروط والضوابط الخاصة بالمساهمات المالية والذي يوضح المعلومات التفصيلية للمقر الجديد والتي تبرز التبرع والدعم بالشكل اللائق.

إن هذا الكتيب يوضح الشروط والضوابط الخاصة بالمساهمات المالية لمشروع المبنى الجديد للجمعية ونبذة تعريفية ومعلومات تفصيلية للمقر الجديد وما يتمتع به من تقسيم للمساحات التي تكفي لتلبية كافة العاملين بالجمعية وأعضاءها الكرام لتجاري بذلك تطور الفكر المحاسبي محلياً وإقليمياً ودولياً مع أحدث الدراسات والمعلومات.

النظام الأساسي واللوائح المنظمة لمركز التحكيم التجاري التابع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

أصدرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية النظام الاساسي واللوائح المنظمة لمركز التحكيم التجاري التابع لها وتم اعتماده رسمياً فضلاً عن وضع لائحة اجراءات التحكيم ولائحة القيد في قائمة اسماء المحكمين والخبراء واتفاق عقد التحكيم. حيث أعتمد النظام الأساسي واللوائح المنظمة طبقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (٢٠١٦/٦) في جلسته المنعقدة يوم الأحد الموافق ٥ يونيو ٢٠١٦.



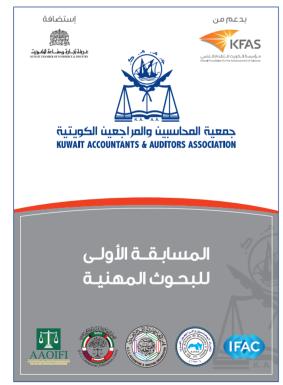
اللائحة الداخلية لنادي المحاسبين الثقافي التابع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اللائحة الداخلية لنادي أصدرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اللائحة الداخلية لنادي

أصدرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اللائحة الداخلية لنادي المحاسبين الثقافي التابع لها، الذي تسعى الجمعية من خلاله إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها تنمية مهارات القراءة بأساليب مختلفة وقراءة أكبر عدد ممكن من الكتب خلال السنة. بالإضافة إلى اختيار كتب ومناقشتها ودعوة مؤلفين وإجراء زيارات ميدانية إلى أماكن ثقافية تفيد القارئ وإعداد برامج تدريبية في مجال عمل النادي. حيث اعتمدت اللائحة طبقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (٢٠١٦/٤) في جلسته المنعقدة يوم الاثنين الموافق ١١ أبريل مجلس الإدارة رقم (٢٠١٦/٤)



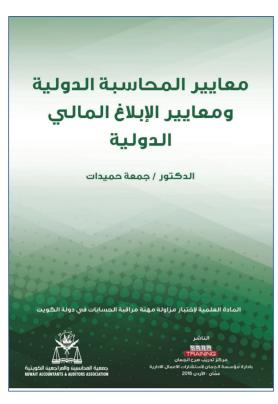
المسابقة الأولى للبحوث المهنية

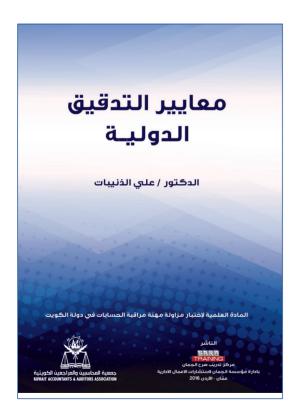
قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ تأسيسها وإشهارها في يوم الفيراير ١٩٧٣ تحت رقم ٥٧ من أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢م، بطرح مبادرة فريدة من نوعها بين جمعيات النفع العام، وهي المسابقة الأولى للبحوث المهنية، وذلك لحث العاملين في مجال مهنتي المحاسبة والمراجعة من إثراءً للفكر والتنمية للقدرات والمهارات في مجال البحث العلمي، والتي تهدف أيضاً إلى المساهمة في نشر الثقافة المهنية بين من اختار المحاسبة والمراجعة كمستقبل يدخل به معترك الحياة مساهماً في بناء وطنه، أو الإثراء المعرفي والتطلع لبناء الفكر في دولة الكويت، وتبادل الخبرات اللازمة والارتقاء بمستوى المهنة محلياً ودولياً.

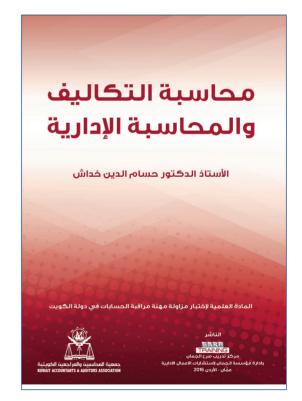


المناهج التدريبية لإختبار القيد في سجل مراقبي الحسابات

أصدرت الجمعية بالتعاون مع شركة صرح العالمية للإستشارات والتدريب ثلاثة مناهج تدريبية وهي: محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ومعايير التدقيق الدولية بالإضافة إلي معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي لإختبار مزاولة مهنة مراقبة الحسابات بوزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت، وذلك بناءً علي قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات رقم (٥) لسنة المحاسبة والمراجعة لما يخدم شرائح المجتمع كافة لتحقيق أهدافها المختلفة حيث تضاعفت نسبة النجاح عن السنة الماضية ويأتي هذا من حرص مجلس الإدارة علي تقديم أفضل الخدمات للرقي مهنياً من خلال تأهيل كوادر فنية رفيعة المستوي من شأنها المحافظة علي إقتصاد دولتنا الحبيبة الكويت.







البرامج التدريبية للموسم التدريبي ٢٠١٦ – ٢٠١٧

نظرا لاهتمام جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالنواحي العلمية والعملية لمهنة المحاسبة والمراجعة وتحقيقاً لإهدافها المتمثلة في تعزيز خبرات العاملين والقائمين على المهنة والعمل على رفع مستواهم المهني.

إنتهت لجنة التدريب والتطوير المهنى من إعداد البرنامج التدريبي للموسم ٢٠١٦ / ٢٠١٧ متضمنا (١٧) برنامج تدريبي في مجال المحاسبة والمراجعة والتدقيق والتحليل المالى والإدارة وغيرها وفقاً لاحتياجات الشركات العامة والخاصة والبنوك والهيئات والوزارات الحكومية والجهات الرقابية وهي (التحليل المالي للقوائم المالية / الإحتيال ونظم الرقابة الداخلية / أساسيات التدقيق الداخلي / أسس الموازنات التقديرية / التحليل المالي المتقدم بإستخدام برنامج الإكسل/ قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية المجمعة / إدارة المخاطر / المحاسبة عن الاستثمار في الشركات التابعة والزميلة / المحاسبة لغير المحاسبين / حوكمة الشركات / الأسس الحديثة للمحاسبة وإعداد الموازنات / الأساليب الحديثة في إدارة رأس المال العامل - تحليل القوائم المالية / أنواع تقارير مراقبي الحسابات والاختلافات بينهم / تحديثات معايير التقارير المالية الدولية / الاتجاهات الحديثة في مكافحة

عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب/ تطبيقات إطار الرقابة الداخلية/ إعداد الموازنات التخطيطية) وذلك خلال الفتره

(٩:٠٠ - ١٢:٣٠ ظهرا) أو (٥:٠٠ - ٨:٣٠ مساءً) يتخللها فترة راحة لمدة ٣٠ دقيقة.



وتجدر الإشارة بأن الانشطة التدريبة التى تعقدها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وتقوم بتنظيمها تأتى لما لها من أهمية لمواكبة المستجدات التي طرأت على المهنة مما يؤدي إلى زيادة الإلمام العلمي والمهني للقائمين على المهنة بجميع مستوياتهم. وأن الجمعية ومن خلال مجلس الإدارة واللجان العاملة بها تسعى دائما الى إثراء أنشطتها المتنوعة على جميع المستويات العلمية والمهنية والثقافية والإجتماعية، بهدف تحقيق الإنجازات التي تخدم أعضاء الجمعية وأفراد ومؤسسات المجتمع المدني.

من شهر سبتمر ٢٠١٦ ولغاية شهر مايو ٢٠١٧. كما تعقد جميع البرامج بقاعات التدريب بمقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الكائن بمنطقة الشويخ الشمالي قطعة (٧)، شارع (٧١)، مبنى رقم (١٢) خلال الفترة الصباحية أو المسائية من الساعة البيانات المالية للسنة المنتهية في ۳۱ ديسمبر ۲۰۱٦ مع تقرير مراقبي الحسابات

تقرير مراقب الحسابات المستقل بيان المركز المالي بيان الإيرادات والمصروفات بيان التدفقات النقدية إيضاحات حول البيانات المالية





تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية دولة الكويت

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وملخص المستقبل المست

الرأي

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للسياسات المحاسبية المبنية في الإيضاح رقم (٢).

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا . كما أننا مستقلون عن الجمعية وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت ، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق . أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا .

مسؤوليات الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للسياسات المحاسبية المبنية في الإيضاح رقم (٢)، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية ، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ .

ولإعداد تلك البيانات المالية ، تكون إدارة الجمعية مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على تحقيق الإستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ، ما لم يكن هناك نية لإيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك ، كما أن إدارة الجمعية هي الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للجمعية .

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا . إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى ، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق ، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها . إن الاخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي :



- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية ، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا . إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة ، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية .
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف ، ولكن ليس لغرض ابداء الرأى حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للجمعية .
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الجمعية .
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية ، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها ، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة الجمعية على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري ، فإن علينا أن نلفت الانتباء لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية ، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة ، لتعديل رأينا ، إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق ، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الجمعية على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى ، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل .

إننا نتواصل مع إدارة الجمعية حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدفيق وتوقيتها ونتائج التدفيق الهامة بما يخ ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدفيق .

التقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك ، إن الجمعية تمسك حسابات منتظمة ، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في السجلات المحاسبية للجمعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا ، لم يرد إلى علمنا أية مخالفات لسياسات الجمعية وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر ماديا في المركز المالى للجمعية.

د. شعیب عبدالله شعیب مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم ٣٣ RSM البزیع وشرکاهم

دولــة الكويت ٣١ يناير ٢٠١٧

- مدققون فخريون -

بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

			(, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
7.10	7117	إيضاح	الموجودات
			الموجودات المتداولة :
187,718	۲۸,۳٤٥		نقد في الصندوق ولدى البنك
7,	7,	٣	ودائع إستثمارية
10,757	77,088	٤	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
V TT	۲,۰۰۷		مخزون
٣٤٨,٥٨٣	707, 197		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة :
70,77	101, . 70	٥	ممتلكات وعقارات ومعدات
80,77	101,.70		مجموع الموجودات غير المتداولة
٣٨٤,٢٠٦	٤١٠,٩٦١		مجموع الموجودات
			المطلوبات وأموال الجمعية
			المطلوبات المتداولة :
17,720	۲۰,٦٦٨	٦	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
17,720	۲۰,٦٦٨		مجموع المطلوبات المتداولة
			المطلوبات غير المتداولة :
7, 77	1.,.05	٧	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
7, 47	1.,.08		مجموع المطلوبات غير المتداولة
<u> </u>	٣٠,٧٢٢		مجموع المطلوبات
			أموال الجمعية :
TT • , V T \	471,748		الفائض في بداية السنة
٣٠,٩٠٨	۱۸,٦٠٥		زيادة الإيرادات عن المصروفات للسنة
٣٦١,٦٣٤	٣٨٠,٢٣٩		الفائض في نهاية السنة
٣٨٤,٢٠٦	٤١٠,٩٦١		مجموع المطلوبات وأموال الجمعية

ان الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٣) تشكل جزءا من البيانات المالية

رئيس مجلس الإدارة أحمد مشاري الفارس

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

<u> </u>			
	إيضاح	7.17	Y-10
الإيرادات :			
إشتراكات الأعضاء		٤ ,٨٤٠	٤٦,٦٢٥
إنتسابات الأعضاء		۲,۷۸۰	Y,0T.
إعانة وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل		17, * * *	17,
إيرادات دورات تدريبية		181,170	1, ٧٢٥
إيرادات متنوعة		٦,٧٦٣	١٨,٧٨٤
مساهمات		٤٩,٤٠٠	_
مجموع الإيرادات		775,377	11.772
المصروفات :			
مصروفات إدارية	٨	٤٦,٨٥١	٤٢,٩٨٧
مصروفات عمومية	٩	۸,۳۳۷	٧,٠٩٠
مصروفات مكتب	1 •	۱۳,۸۸۹	۸,۳۲٥
مصروفات إعلامية	11	77,012	TT, 11T
مصروفات دورات تدريبية	17	97,707	00, TOV
مصروفات مجلة المحاسبون		۸,۲۰۰	۲,۸۱٤
مجموع المصروفات		7.7,.24	129, 407
زيادة الإيرادات عن المصروفات للسنة		۱۸,٦٠٥	٣٠,٩٠٨

ان الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٣) تشكل جزءا من البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	7.17	7.10
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
زيادة الإيرادات عن المصروفات للسنة	۱۸,٦٠٥	٣٠,٩٠٨
تسويات :		
إستهلاكات	٣, ٢٤٦	٣,01٤
ايرادات فوائد	(٤,٢٣٣)	(Y, 90A)
خسائر إستبعاد أصول ثابتة	_	74
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	٣,٧٢٧	1.911
	۲۱,۳٤٥	٣٣,٤٠٥
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(٦,٩٠٧)	(1, ٣٩٧)
مخزون	(1, 77)	AOV
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٤,٤٢٣	(Y, YYA)
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	۱۷,٥٨٧	٣٠,١٣٧
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة	_	(۱۷۲)
صافح النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	۱۷,٥٨٧	79, 277
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
المدفوع لإضافات على ممتلكات وعقارات ومعدات	(۱۲0,٦٨٨)	(17,907)
المدفوع في الوديعة	_	$(1\cdots,\cdots)$
إيرادات فوائد مقبوضة	٤,٢٣٣	Y,90A
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الإستثمارية	(171, 200)	(118,991)
صافي (النقص) الزيادةُ في نقد في الصندوق ولدى البنك	(1.7,11)	(AE, OTT)
نقد في الصندوق ولدى البنك في بداية السنة	147,714	Y17, V20
نقد في الصندوق ولدى البنك في نهاية السنة	۲۸,۳٤٥	187,718

ان الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٣) تشكل جزءا من البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

١- تأسيس ونشاط الجمعية

تأسست جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في ١١ فبراير ١٩٧٣ طبقا لاحكام القانون ٢٤ لسنة ١٩٦٢م في شأن الاندية وجمعيات النفع العام .

تتمثل الاغراض الرئيسية للجمعية في تبني السياسات التي من شأنها رفع المستوى المهني والادبي والثقافي للأعضاء والعمل على تنمية وتطوير الفكر المحاسبي ووضع القواعد المنظمة للممارسة المهنية والتعاون مع الجمعيات والهيئات ذات الأغراض المماثلة ، ومن ثم المساهمة في تحقيق النهضة الاقتصادية بالبلاد .

إن عنوان الجمعية المسجل هو الشويخ ، صندوق بريد رقم ٢٢٤٧٢ الصفاة ، ١٣٠٨٥ – دولة الكويت .

إن إجمالي عدد موظفي الجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ هو ٩ موظفين (٣١ ديسمبر ٢٠١٥ - ٨ موظفين).

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل رئيس مجلس الإدارة بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٧ .

٢- السياسات المحاسبية الهامة

أ- أسس الاعداد الهامة:

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية . إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الجمعية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة .

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات . إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس .

ب - الأدوات المالية:

تقوم الجمعية بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية . يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الجمعية طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات .

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد في الصندوق ولدى البنك ، ودائع إستثمارية ، مدينون ودائنون .

• الموجودات المالية

ب/١ - المدينون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي ، ويتم الإعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الإنخفاض في القيمة . يتم إحتساب مخصص الإنخفاض في قيمة المدينين التجاريين عندما يكون هناك دليل موضوعي

إيضاحات حول البيانات المالية كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينين . تكمن الصعوبات المالية الجوهرية للمدينين في إحتمال تعرض المدين للإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام في السداد أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينين التجاريين قد إنخفضت قيمتها بصفة دائمة . إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب مخصص ، ويتم الإعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الإيرادات والمصروفات . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين ، يتم شطب هذه الأرصدة مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين التجاريين ، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الإيرادات والمصروفات .

ج - الممتلكات والعقارات والمعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للمتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات ، مثل التصليحات والصيانة والتجديد الكامل في بيان الإيرادات والمصروفات في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها . في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات .

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الإستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات ، يتم إستبعاد تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الإيرادات والمصروفات.

يتم إحتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الانتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والعدات كما يلي:

	سنوات
أثاث	٤
آلات و معدات مكتبية	٥
تحسينات على مبانى مؤجرة	٣

يتم إدراج الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، حتى يتم استكمالها وتجهيزها لتكون صالحة للاستخدام ، وبعد الانتهاء من تنفيذ هذه الأعمال واكتمالها يتم إعادة تبويبها ضمن الموجودات المشابهة لها .

إيضاحات حول البيانات المالية كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات .

د - مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الإلتزام غير المول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي .

هـ - تحقق الإيراد:

اشتراكات الأعضاء والاعانات

تتبع الجمعية المبدأ النقدي في اثبات اشتراكات الأعضاء والاعانات .

• الابرادات الأخرى:

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

و - الالتزامات المحتملة

لا يتم إدراج الالتزامات المحتملة ضمن البيانات المالية الا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجعا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة . وبخلاف ذلك ، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً .

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً .

ز - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية:

إن الجمعية تقوم ببعض الآراء و التقديرات والافتراضات التي تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقا للسياسات المحاسبية في الإيضاح رقم (٢) يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للجمعية والمبينة في إيضاح رقم ٢ ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهرى على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية .

إيضاحات حول البيانات المالية كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

١ - تحقق الايراد:

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع إقتصادية محتملة للجمعية ، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها . إن تحديد خصائص تحقيق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٨ يتطلب أراء هامة .

٢ - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة .

ب - التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالى:

١ - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الجمعية سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة .

٣- ودائع إستثمارية :

إن الودائع الإستثمارية تكتسب فائدة سنوية تتراوح بين ۷, ۰٪ – ۷, ۱٪ كما في ۳۱ ديسمبر ۲۰۱٦ (۲۰۱۵ –۷, ۰٪ – ۷, ۱٪)، تستحق هذه الودائع بمعدل ۳۱۵ يوم .

٤- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	7.17	7.10	
ىدىنون تجاريون (أ)	1,101	07.	
ىدىنون موظفون	0	_	
لصاريف مدفوعة مقدما	٤,٢٨١	,702	
يرادات مستحقة	17,717	, ٤٦٣	١
	77,022	, 747	١

إيضاحات حول البيانات المالية كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

(أ) مدينون تجاريون

لا يعتبر أن هناك انخفاض دائم لأرصدة المدينين التجاريين التي تأخر سدادها لاقل من ٩٠ يوم .

إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هي كما يلي:

	لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها	
المجموع	۰ – ۹۰ یوم	
1,101	1,101	7.17
٥٢٠	٥٢٠	7.10

(ب) لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد انخفاض دائم في قيمتها . إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما في تاريخ البيانات المالية هو القيمة العادلة لكل فئة من فئات أرصدة المدينين المشار إليها أعلاه . كما لا تحتفظ الجمعية بأي رهن كضمان لأرصدة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى .

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

إيضاحات حول البيانات المالية كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	أعمال	تحسينات على	آلات		٥- ممتلكات وعقارات ومعدات
المجموع	تحت التنفيذ	المباني	ومعدات مكتبية	اثاث	
					التكلفة :
08,901	١٧,٠٣٠	٥,٩٧٠	۲٠,1٤٤	11, 1	یے ۱ ینایر ۲۰۱۵
17,907	٧,٥٠٠	7,.79	٣,٢١٢	140	إضافات
(٦,٣٧٦)	_	_	(٤,٦٠٩)	(١,٧٦٧)	إستبعادات
70,081	72,05.	17,.49	١٨,٧٤٧	1.,710	فے ۳۱ دیسمبر ۲۰۱۵
۱۲۵, ٦٨٨	117,.14	۲,٠٥٠	۲,٠٦٠	٤,٥٦٠	إضافات
191,719	151,051	18, • 19	۲۰,۸۰۷	18,000	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
					الإستهلاك المتراكم:
٣٢,٧٤٧	_	٤,١٧٨	17,097	1.977	یے ۱ ینایر ۲۰۱۵
7.012	_	Y,120	1,190	۱۷٤	الإستهلاك المحمل على السنة
(٦,٣٥٣)	_	_	(٤,٥٩٤)	(1, 409)	المتعلق بالإستبعادات
<u> </u>		7, 777	18,191	175	یخ ۳۱ دیسمبر ۲۰۱۵
٣, ٢٤٦	_	Υ, ٤ΛΛ	TV9	1, 409	الإستهلاك المحمل على السنة
٣٣,١٥٤	_	۸,۸۱۱	18,000	9,٧٦٦	یے ۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲
					صافي القيمة الدفترية :
٣٥,٦٢٣	Υ£,0Υ·	0,٧١٦	٤,0٤٩		فے ۳۱ دیسمبر ۲۰۱۵
101,.70	151,051	٥,٢٧٨	٦,٢٣٠	0, • • 9	فے ۳۱ دیسمبر ۲۰۱۲

⁻ يتم تحميل الإستهلاك المحمل على السنة على مصاريف المكتب.

٦- دائنون وأرصدة دائنة اخرى

إجازات موظفين مستحقة إيرادات مقبوضة مقدما

دائنون تجاریون مصاریف مستحقة دائنون موظفون

7.10	7.17
	1,711
١٠,٤١٦	٣,٨٨٠
1 • •	٥٠
1, 282	1,011
٤, ٢٩٥	18,810
17,720	۲۰,٦٦٨

⁽أ) إن أرصدة الدائنين التجاريين لا تحمل فوائد يتم سدادها خلال متوسط فترة ٣٠ يوما.

⁻ يمثل أعمال تحت التنفيذ قيمة التكاليف التي قامت الجمعية بسدادها كنفقات تخص مبنى الجمعية الجديد في منطقة ميدان حولي.

إيضاحات حول البيانات المالية کما ۳۱ دیسمبر ۲۰۱۶ (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

		٧- مخصص مكافأة نهاية الخدمة
7.10	7.17	
٥,٠٨٠	٦,٣٢٧	الرصيد في بداية السنة
1,911	٣,٧٢٧	المحمل خلال السنة
(۱۷۲)	_	المدفوع خلال السنة
7, 77	1 . , . 0 £	الرصيد في نهاية السنة
		^ <i>− مصرو</i> فات إدارية
7.10	7.17	- <u>-</u>
T1, 9VT	٣٢,٣٩٠	رواتب وأجور ومزايا أخرى
7,4	۱۰,۸۳۱	قرطاسية ومطبوعات وكتب
٤,١١٤	٣,٦٣٠	بری <i>د</i> وبرق وهاتف
٤٢,٩٨٧	٤٦ ,٨٥١	3.53.5
7.10	7.17	٩ <i>– مصرو</i> فات عمومية
Y·10 £, £ £ £	۲۰۱٦ ٥,٣٦٤	٩ <i>– مصروفات عمومية</i> ضيافة
٤, ٤٤٤		ضيافة
٤,٤٤٤	٥,٣٦٤ -	ضيافة إعاشة وملابس للموظفين
£, £ £ £ £ 1 0 1 Y £	0,475 - ATT	ضيافة إعاشة وملابس للموظفين إنتقالات
£, £ £ £ £ 1 0 1 V £ Y 0 £	0,478 - ATM	ضيافة إعاشة وملابس للموظفين إنتقالات تذاكر ومصروفات سفر
£, £ £ £ £10 1 ¥ £ 7 0 £	0, W7 £ - ATT 1 T .	ضيافة إعاشة وملابس للموظفين إنتقالات تذاكر ومصروفات سفر نثرية وأخرى
£, £ £ £ £10 1 ¥ £ 7 0 £	0, W7 £ - ATT 1 T .	ضيافة إعاشة وملابس للموظفين إنتقالات تذاكر ومصروفات سفر
£, £ £ £ £ 1 0 1 \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	0, 478 - ATT 17. 7, . T.	ضيافة إعاشة وملابس للموظفين إنتقالات تذاكر ومصروفات سفر نثرية وأخرى
£, £ £ £ £ 1 0 1 \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	0, 478 - ATM 17. 7, .W. A, YWV	ضيافة إعاشة وملابس للموظفين إنتقالات تذاكر ومصروفات سفر نثرية وأخرى -۱۰ مصروفات مكتب
£, £ £ £ £ 1 0 1 ∨ £	0, WT & - ATM 17. 7, WY A, WWY	ضيافة إعاشة وملابس للموظفين إنتقالات تذاكر ومصروفات سفر نثرية وأخرى ١٠- مصروفات مكتب إيجارات
£, £ £ £ £ 1 0 1 \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	0, WTE - ATM 17. Y, WY - A, WWY	ضيافة إعاشة وملابس للموظفين إنتقالات تذاكر ومصروفات سفر نثرية وأخرى ١٠- مصروفات مكتب إيجارات إستهلاكات - إيضاح (٥)

1,570

۱۳,۸۸۹

إيضاحات حول البيانات المالية كما ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

١١ - مصروفات إعلامية

7.10	7.17
0,181	1,179
1.,٧٦٥	71,071
17,01	٦,٨٤٧
٣٣,١٨٣	٣٦,٥١٤

إعلانات أنشطة إجتماعية وثقافية إشتراكات في إتحادات ومنظمات

١٢ – الأدوات المالية

تتعامل الجمعية ضمن نشاطها الإعتيادي في الأدوات المالية الأولية مثل نقد في الصندوق ولدى البنك ، ودائع إستثمارية مدينون ودائنون، إن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مساوية تقريبا للقيمة العادلة لها.

١٣- القضايا

توجد قضية رقم ٢٠١٧ / ٢٠١٣ إداري / ١ مرفوعة من رئيس مجلس إدارة الجمعية ضد وزارة الشئون الإجتماعية والعمل بطلب إلغاء القرار رقم ٢٠١٣/أ/٢٠٠ بشأن اشهار نقابة المحاسبين والمراجعين الكويتية وبالجلسة المنعقدة بتاريخ ٥ مايو ٢٠١٥ حكمت المحكمة بقبول الدعوى شكلا، وفي الموضوع بإلغاء القرار رقم ٢٠٠ / أ لسنة ٢٠١٣ والصادر من وزير الشئون الإجتماعية والعمل بإشهار نقابة المحاسبين والمراجعين الكويتية، كما حصلت الجمعية على حكم درجة الإستئناف بإلغاء القرار رقم ٢٠٠ / أ لسنة ٢٠١٣ بشأن إشهار نقابة المحاسبين والمراجعين الكويتية، وما زالت القضية متداولة أمام القضاء.



ا - مقدمة:

تأسست جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (جمم ك «الجمعية») في فبرير من عام ١٩٧٣، بهدف تطوير المعارف والخبرات في مجال المحاسبة، عبر القيام بالدراسات والابحاث، وتقديم الاستشارات وتبادل المعلومات في هذا المجال. تم إعلان قيام الجمعية من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ولمدة غير محدودة. يقع مقر الجمعية في مدينة الكويت، وهي الجمعية رقم ٧٥ التي يتم تأسيسها بين أندية وجمعيات النفع العام.

تسى الجمعية لتحقيق عدد من الأهداف، من بينها:

- رفع المستوى المهنى والأدبى والثقافي للأعضاء.
- الدفاع عن حقوقهم وتيسير سبل العمل وضمان مستقبلهم عند العجز والشيخوخة والمرض والبطالة.
- تزويد أعضائها بالمعلومات المتعلقة بتطورات علم المحاسبة وتشجيعهم على تبادل المعلومات فيما بينهم في اجتماعاتهم ومؤتمراتهم.
 - العمل على تنمية وتطوير الفكر المحاسبي وتشجيع ورعاية البحث العلمي في ميادين المحاسبة.
- المساهمة في تنظيم قواعد مهنة المحاسبة والمراجعة والعمل على الاحتفاظ بمستوى عال عند الترخيص للأشخاص ذوي المؤهلات ليصبحوا محاسبين قانونيين.
 - المساهمة في النهضة الاقتصادية بالبلاد والتخطيط لها بالتعاون مع الجهات المختصة.
- التعاون مع الجمعيات والهيئات المهنية والعملية الأخرى داخل البلاد وخارجها في مجال تبادل المعلومات المهنية والتوصيات والاقتراحات في سبيل تحقيق الغايات المشتركة.

٢ – مبادئ الحوكمة الرشيدة:

الحوكمة عبارة عن نظام من القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المنظمة وضبطها. توازن الحوكمة بين مصلحة جميع الأطراف المعنية داخل الجمعية، من أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء العاملين والموظفين وبين الحكومة والمجتمع. وهي بذلك تحدد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة والأعضاء العاملين، مع الأخذ بعين الاعتبار حماية حقوق أصحاب المصلحة.

يتضمن هذا الإطار ما يلي:

- العقد المبرم بين الجمعية وأصحاب المصلحة
 - توزيع المسؤوليات
- إجراء حل تضارب المصالح بين الأطراف أصحاب المصلحة
 - إجراءات الرقابة السليمة والضبط والمعلومات

العناصر الرئيسية للحوكمة الرشيدة في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وهي على النحو التالى:

- الشفافية: جعل المعلومات معروفة على نطاق واسع و/أو متاحة
 - المساءلة: لتبرير الإجراءات و/أو القرارات
 - المساواة: التزام العدالة والحياد
 - النزاهة: التحلي بالأمانة والأخلاق

٣ – حوكمة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية:

• تسلط الحوكمة الرشيدة للمؤسسات الضوء على مجموعة من العلاقات بين الجمعية، وإدارتها، ومجلس الإدارة، والأطراف أصحاب المصلحة في تلك الجمعية، كما تقدم الهيكل الذي يتم من خلاله صياغة أهداف تلك لجمعية، وتحديد الوسائل التي

سيتم من خلالها تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء خلال ذلك. يسهل إطار الحوكمة المحكم على الجمعية التمتع بقدر أفضل من الفهم والتخطيط للأنشطة وتنفيذها، ومواجهة التحديات والمخاطر التي تنشأ جراء التقلبات المهنية السريعة، والضغوطات الإدارية والمالية.

• تعرف الحوكمة على أنها: «مجموعة النظم والهيكل التنظيمي والعمليات التي تحقق الضبط المؤسسي وفقا للمعايير والمبادئ العالمية من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للجمعية مع الأخذ بعين الاعتبار حماية حقوق الأعضاء العاملون وأصحاب المصلحة ذوى الصلة».

٤ – الجمعية العمومية:

- تتألف تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء العاملين الذين أمضوا في عضوية الجمعية ستة أشهر على الأقل سابقة على تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية وبشرط أن يكونوا قد سددوا إشتراكاتهم طبقاً للائحة المالية.
- تجتمع الجمعية العمومية إجتماعاً عادياً مرة في كل عام في موعد يحدده مجلس الإدارة خلال شهرين من إنتهاء السنة المالية وتوجه الدعوة إلى الأعضاء لحضور الاجتماع قبل الموعد المحدد بمدة لا تقل عن أسبوعين.
 - يتم عقد اجتماع الجمعية العامة بإحدى السبل التالية:
 - ١. دعوة صادرة عن مجلس الإدارة.
 - ٢. بناء على طلب مقدم من قبل ثلث الأعضاء ينطوي على سبب وجيه.
- ٣. بناء على طلب من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، في حالة عدم استجابة مجلس الإدارة للطلب المقدم في البند ٢
 أعلام.
- ينبغي أن يُرفق بإشعار عقد الجمعية العمومية جدول أعمال تلك الجمعية، ولا يجوز للجمعية العمومية مناقشة موضوعات أخرى غير المدرجة في جدول الأعمال، إلا إذا تم التوافق على ذلك من قبل أغلبية الحضور.
- ينبغي الدعوة للإجتماع السنوي للجمعية العامة خلال (٢) شهرين من نهاية السنة المالية، وذلك لمناقشة البيانات المالية لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية. خلال هذا الاجتماع السنوي ينطوي جدول الأعمال على مناقشة الأمور المالية للجمعية، وإعادة إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتعيين المدقق الخارجي، بالإضافة إلى أمور أخرى حسبما يكون ضرورياً.
- تجوز الدعوة لعقد اجتماعات غير عادية للجمعية العمومية لغرض تعديل لوائح الجمعية، أو حل الجمعية، أو تطبيق جزاء بحق أحد أعضاء مجلس الإدارة إلخ.
- يرأس الجمعية العمومية رئس مجلس الإدارة فإذا تغيب عن الحضور يرأسها نائب الرئيس وإذا تغيب يرأسها أمين السر وإذا تغيب يرأسها أكبر أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين سناً.
 - تصدر كافة قرارات الجمعية العمومية بأغلبية الأعضاء الحاضرين.
- لا يجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض يمس مصلحة شخصية له مثل إبرام اتفاق معه أو رفع دعوى بينه وبين الجمعية ولكن للعضو فيما عدا ذلك حق الاشتراك في التصويت.

ه - مجلس الإدارة:

تدار الجمعية من قبل مجلس إدارة يتمتع بالكفاءة، ويتولى مسئولية ريادتها وضبطها، وهو مسئول بصورة جماعية عن تعزيز نجاح الجمعية على المدى الطويل من خلال توجيه شئونها والإشراف عليها. أعضاء مجلس الإدارة مسئولون عن ضمان إتخاذ المجلس لقراراته على نحو موضوعى في الوفاء بالمسئوليات العامة والداخلية للجمعية.

٦ – سياسة الأجور والمكافآت:

- يشرف مجلس الإدارة عن كثب على وضع وعمل نظام الأجور والمكافآت بالجمعية، كما يقوم بمراقبة ومراجعة نظام الأجور والمكافآت لضمان عمله على النحو المنشود.
- تقوم سياسة التعويضات بالجمعية وهي جزء من سياسات الموارد البشرية، بدور سياسة الأجور. وتتضمن هذه السياسة كافة الجوانب والمكونات المتعلقة بالترقيات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار تعزيز مفهوم الإدارة بشكل فعال في الجمعية. تم تصميم هذه السياسة لاجتذاب وإستبقاء الفنيين المؤهلين تأهيلاً عالياً، والمتمعين بقدر كبير من المهارة والمعرفة.
 - تتمثل المبادئ الإرشادية لإدارة مكافآت أعضاء اللجان العاملة وغيرهم من الموظفين فيما يلى:
- أ. يجب وضع كافة البنود في مستوى ملائم، مع أخذ الممارسات المهنية بعين الاعتبار فيما يتعلق بمعاملة النطاقات والمهارات المماثلة.
 - ب. يجب إستخدام المكافآت لتشجيع ومكافأة الأداء البارز والمستمر.

٧ - نظام الرقابة الداخلية:

• على مجلس الإدارة وضع نظام رقابة داخلي يتسم بالكفاءة والفعالية، مع ضرورة إقراره. كذلك على مجلس الإدارة تصميم هيكل تنظيمي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يتوافق مع الأهداف والأنشطة الخاصة بالجمعية، ومع الوصف الوظيفي للمناصب الرئيسية مع تفصيل الأدوار والمسئوليات والسياسات والإجراءات الرسمية لكافة أقسام الجمعية وإعتماده.

۸ – مبادئ ومعايير السلوك المهني:

- يكون للجمعية سياسة سلوكية يقرها مجلس الإدارة فيما يتعلق بالسلوكيات والأخلاقيات، تتضمن تعريفاً لتضارب لمصالح، والأطراف ذات الصلة، والمعاملات القائمة على معلومات داخلية للجمعية. يتم تعميم هذه السياسة على كافة أعضاء الجمعية، والإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، على أن يوقعوا على التزامهم بما جاء فيها.
- يضمن مجلس الإدارة تحديد المعايير المهنية والقيم المؤسسية التي من شأنها تعزيز التكامل في الجمعية، وبين أعضاء مجلس الإدارة وبين الأعضاء. ويتم نشر هذه المعايير وما يتصل بها من سياسات على موقع الجمعية على شبكة الإنترنت، ويتم تحديد مدى الالتزام بها في تقرير الحوكمة ضمن التقرير السنوى للجمعية.

9 - تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذات الصلة:

• تكون للجمعية سياسات مكتوبة بشأن تضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة تغطي هذا التعريف، والتصرف المستقل، والإجراءات الخاصة بتنظيم تلك المعاملات والإفصاح عنها، سواء كان هذا التضارب بين أعضاء مجلس الإدارة والجمعية، أو بين أعضاء الجمعية أنفسهم، أو أطراف ذات صلة بهم.

١٠ - الإفصاح والشفافية:

• تتضمن سياسة الإفصاح والشفافية كافة المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، بالإضافة إلى الجدول الزمني لذلك، والطرق المحددة له وفقاً للقوانين والنظم والقرارات، وأية توجيهات نظامية أخرى. تلتزم الجمعية بكافة متطلبات الإفصاح المبينة من قبل الجهات التنظيمية ذات الصلة.

اا - الإبلاغ عن الفساد:

• تضع الجمعية السياسات والإجراءات المتعلقة بالإبلاغ عن الغش والفساد، وسياسة خصوصية المعلومات، بما في ذلك الإجراءات التي تمكن الموظفين من التواصل مع رئيس مجلس الإدارة لإيصال أية شبهات قد تكون لديهم حول إمكانية وقوع خروقات أو غش، وذلك بطريقة تسمح بالتحقيق المستقل في تلك الشبهات ومتابعتها. تضمن تلك الإجراءات قيام الجمعية بتوفير الحماية اللازمة لأولئك الموظفين وتؤكد لهم عدم خضوعهم للتهديد أو المعاقبة حتى وإن لم يكن هناك أدلة لإثبات ما أثار قلقهم من شبهات.

١٢ - أصحاب المصلحة:

• يكون للجمعية سياسة سارية تعمل على حماية واحترام مصالح الأطراف ذات الصلة وحقوقهم القانونية. تتضمن تلك السياسة أيضاً الآليات التي تسمح لأصحاب المصالح بالمشاركة في عملية الحوكمة وفي العملية الاستشارية لضمان تبني منظور فعال ومسئول في إدارة الجمعية.

۱۳ - الخصوصية:

تولي الجمعية الأولوية القصوى للخصوصية باعتبارها حجر الزاوية في كافة أعمالها وتعاملاتها مع أعضائها، ومع غيرهم من أصحاب المصالح.

١٤ - صيانة الدليل:

- يضطلع مجلس الإدارة بمسئولية صيانة هذا الدليل، ومتابعة التزام الأطراف ذات الصلة به داخل الجمعية. ويخضع هذا الدليل للمراجعة السنوية.
 - يتم نشر هذا الدليل على موقع الجمعية على شبكة الإنترنت.
- تعتبر كافة الممارسات والأعمال التي تؤدى داخل الجمعية بما لا يتوافق مع أي جزء من هذا الدليل لاغية، ما لم يتم تعديلها بحيث تتوافق مع محتواه.

جزاءات عدم الإلتزام بأحكام الدليل:

• لضمان الحرص التام على الالتزام بتطبيق ما جاء بهذا الدليل من أحكام، سيتم فرض الجزاءات المنصوص عليها في النظام الأساسي واللائحة الداخلية للجمعية والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات التشريعية والرقابية، بعد الإنذار والاستماع، على أي من أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الجمعية وأعضاء الجمعية العمومية، حال مخالفتهم لأي من أحكام هذا الدليل وقد تصل إلى الفصل من العمل أو العضوية طبقاً للإجراءات.

قعلیا و 2 0



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION



kw_aaa



kw_aaa



info@kwaaa.org



www.kwaaa.org



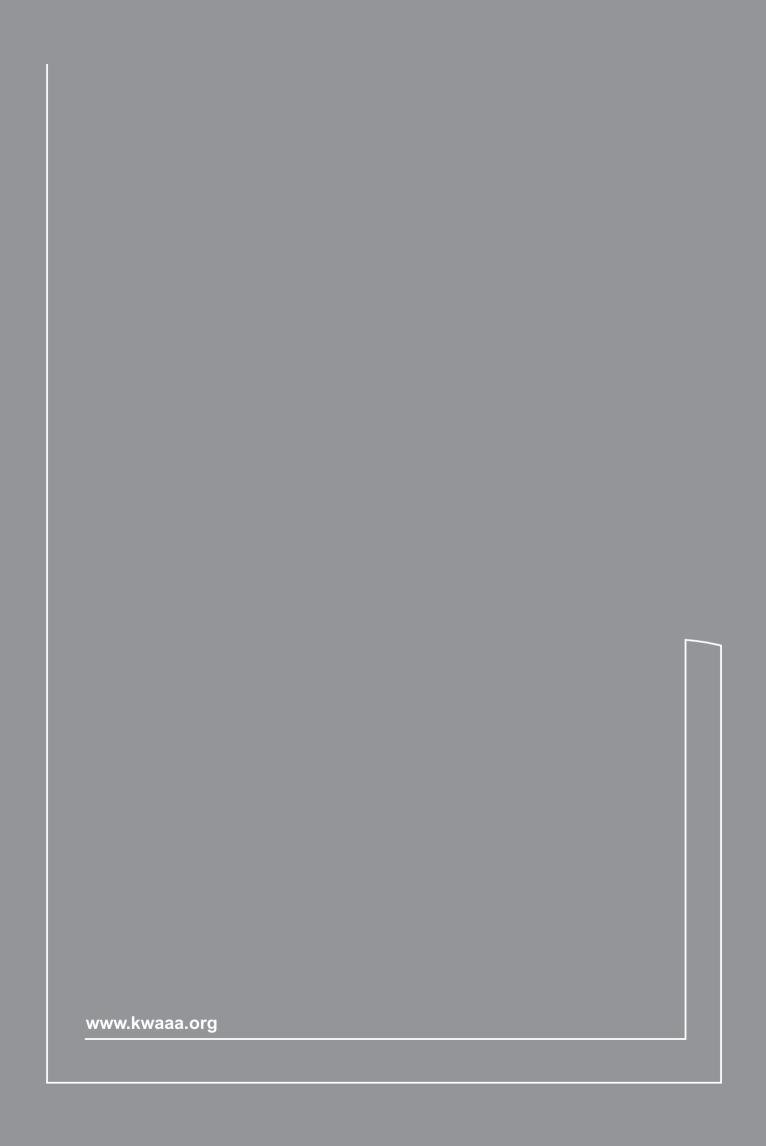
+965 24849799 - 24841662



+965 24836012



+965 51700060





معاً نحو الريادة 6 1 0 2